العدد (١٥) مارس ٢٠٠٠ - السنة السادسة

AL-MUHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الأستاذ / يوسف صالح العثمان :

• ديوان المحاسبة يعمل على مواكبة تطوير أسلوب الرقابة لتتماشى مع التطورات والمستجدات التي يتم استحداثها من قبل الهيئات الرقابية المتخصصة

• إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون أمراً حتمياً جاء في موعده المناسب

• التقرير عن الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية

• نموذج كمي لقياس الضرر على البيئة البحرية والثروة السمكية

• مفاهيم من التدقيق الداخلي

• مهنة المحاسبة والمراجعة في نيوزيلندا

موسم تدريبي موسع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

العـــدد (١٥)
دورية علميـــة متـــخـــصـــصـــة تصـــدر
عن جـمـعـيـة المحـاسـبين والمراجـعين الكويتـيـة

المحاسبون

AL-MUHASIBOON

رئيس التحرير
The Editor-in-Chief
خالد محمد الجريوي
Khaled Mohammed Al-Jraiwi

سكرتير التحرير
Editing Secretary
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيئة التحرير
The Board of Editors:
صافي عبد العزيز المطوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

عبد الله حسن مشاري البدر
Abdula AHussan M. Elbader

المستشارون
Consultants
د. محمود عبد الملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

تصميم وتنفيذ
UNIEXPO
ت: 2420574/5/6 ف: 2442485

■ أخبار الجمعية 4
موسم موسع لأنشطة التدريب بالجمعية.
- رحلة عمرة لأعضاء الجمعية.
- الاحتفال بالغبقة ا لرمضانية.
- تنظيم دورة رمضانية.
- الاحتفال بعيد الفطر.
- من أرشيف الجمعية.
- أعضائنا الجدد.

■ لقاء المحاسبون 10
- لقاء العدد مع الأستاذ/ يوسف العثمان.

■ المحاسبة حول العالم 16
- تنظيم مهنة المحاسبة في نيوزيلندا.

■ Correspondence
Should be addressed to: The Editor in Chief, Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472, Safat- 13085- State of Kuwait, Cable: Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel.: 4841662 - 4849799

■ المراسلات
توجه باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون» ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت برقيا: المراجعة - دولة الكويت فاكس: ٤٨٣٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥ هاتف: ٤٨٤١٦٦٢ - ٤٨٤٩٧٩٩

■ Advertisements
Agreements in the regured should be made with the management of the Kuwait Accountants and Auditors Association.P.O.Box 22472, Safat - 13085 State of Kuwait Cable : Al Murajaa - State of Kuwait Fax: 00965 4836012 Tel.: 4841662- 4849799

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٤٨٣٦٠١٢ - ٠٠٩٦٥
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

Issue No. (15)
A Specialized Scientific Periodical Published By
The Kuwaiti Accountants and Auditors Association

مجلس ادارة جمعية المحاسبين
والمـراجعـين الكويتيـة
BORD OF (KAAA)

رئيس مجلس الادارة Chairman
عبد اللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

نائب الرئيس Vice-Chairman
خالـد محمـد الجريـوي
Khaled Mohamed Al-Jraiwi

امـين السـر General Secretary
صافـي عبـد العزيـز المطـوع
Safi Abdul Aziz Al-Mutawaa

أمين الصندوق Treasurer
خالد عبد الله محمد الغانم
Khaled Abdalla Mohamed Al-Gancim

أعضاء مجلس الادارة Board Members
عبدالله حسن مشاري البدر
Abdula Hussan M.Elbader

محمد حمود ابراهيم الهاجري
Mohammed H.I.Al-Hajeri

علي عامـر الهاجـري
Ali Amer Al-Hajeri

صلاح عبد الله الخلف السعيد
Salah A. A Alsaeed

ناصـر خليف العنـزي
Naser Khalif Al-Anzi

المجلة غـيـر ملتـزمـة بإعـادة أي
مـادة تتلقـاها للنشـر، وهي غـيـر
مـسـؤولة عـمـا ينشـر من آراء .

■ بحـوث ومقـالات 20
- تقرير عن الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبة

■ دراسـات 26
- نموذج كمي لقياس الضرر مع البيئة البحرية والثروة السمكية.
- مفاهيم من التدقيق الداخلي.

■ موجـز محلـي 34

■ عالم المـال والاقتصـاد 42

■ نظـم وتشريعـات 58
- النظام الأساسي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

■ في دائـرة الضوء 63
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

■ الإشتركـات
- الكويت ودول مجلس التعاون ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية
٥ دنانير كويتية للأفراد ، ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد
٢٠ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية ٨٠ دولار أميركيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير
مجلة المحاسبون.

■ Subscriptoins
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 KD for KAAA Members,
5KD for individuals, 8 KD for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 KD or the equivalent in local currency for companies and establishments.
Non- Arab Countries: $ 50 individuals, $ 80 for companies and establishments.
(The subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor - in - Chief of Al-Muhasibeon Magazine)

■ الأسعـار
سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس.
- الكويت ودول مجلس التعاون : دينار كويتي واحد أو مايعادله بالعملة المحلية مضافاً اليه أجور البريد .
- بقية دول العالم ٥ دولار أميركية مضافا إليها أجور البريد

■ Prices
Price of one copy:
-1/2 KD for KAAA members
- Kuwait and GCC countries: One KD or the equivalent in local currency plus airmail charges.
Other countries: $ 5 plus airmail charges.

لجنة التدريب تختتم الجزء الأول من البرنامج التدريبي للجمعية

وتقوم بالإعداد لإفتتاح الجزء الثاني بمجموعة من الدورات التدريبية

أولاً: اختتمت لجنة التدريب بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١ الجزء الأول من البرنامج التدريبي للموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ والذي تضمن الدورات التدريبية التالية:

١- تفسير وتحليل القوائم المالية (أساسي).

٢- تفسير وتحليل القوائم المالية (متقدم).

٣- إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية.

٤- دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية.

حيث شارك في تلك الدورات مجموعة من المرشحين من عدة جهات عاملة بالدولة من وزارات وهيئات وشركات عامة وخاصة بالإضافة إلى المشاركين بصفتهم الشخصية.

ثانياً: انتهت لجنة التدريب من خطة عمل الجزء الثاني من البرنامج التدريبي للجمعية للموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠، وذلك بتصميم وإعداد مجموعة من الدورات التدريبية العلمية والمهنية المتنوعة، والتي تغطي احتياجات كثيرة من المتطلبات التدريبية لجميع الجهات والأفراد وبيانها كما يلي:

١- الموازنات التخطيطية كأداة رقابية وتخطيطية (٤-٨/٣/٢٠٠٠).

٢- المناقصة من المنظور القانوني والتطبيق المحاسبي (٢٥-٢٩/٣/٢٠٠٠).

٣- معايير المحاسبة الدولية -المفاهيم والتطبيقات (١-٥/٤/٢٠٠٠).

٤- أساليب الرقابة المالية والإدارية في القطاعين الخاص والعام (٨-١٢/٤/٢٠٠٠).

٥- الجوانب القانونية والمحاسبة -التغييرات في قانون الشركات التجارية رقم ١٥/١٩٦٠ - (١٥/٤/١٩/٢٠٠٠).

٦- أساليب التداول في الأوراق المالية عبر شبكة الإنترنت (٢٢-٢٦/٤/٢٠٠٠).

٧- تفسير وتحليل قائمة التدفقات النقدية (٢٩/٤- ٣/٥/٢٠٠٠)

٨- المحاسبة لغير المحاسبين (٦-١٠/٥/٢٠٠٠).

٩- النظم المحاسبية الإلكترونية (١٣-١٧/٥/٢٠٠٠).

١٠- تفسير وتحليل القوائم المالية -أساسي (٢٠-٢٤/٥/٢٠٠٠).

١١- تفسير وتحليل القوائم المالية -متقدم (٢٧-٣١/٥/٢٠٠٠).

هذا وقد تم تعميم الكتيبات التعريفية المتضمنة المعلومات التفصيلية الخاصة بتلك البرامج التدريبية على جميع الجهات بالدولة، وكذلك على المعنيين تمهيداً لاستقبال ترشيحات المشاركين فيها، علماً بأن تلك الدورات يتم عقدها بالقاعات التدريبية المخصصة بمقر الجمعية والمجهزة على أكمل وجه، حيث يتم تقديم جميع الخدمات أيضاً للمشاركين فيها وذلك بتخصيص أماكن وفترات للراحة وتقديم المأكولات الخفيفة والمشروبات، ومع ختام كل دورة تدريبية يتم تسليم شهادات الحضور للمشاركين، علماً بأن رسوم الاشتراك في الدورة التدريبية التي تعقدها الجمعية هو (٢٠٠د.ك) للمشارك، يتم منح خصم خاص لعضو الجمعية الذي يشارك فيها على حسابه الخاص بواقع ٤٠٪، كما يتم منح خصم قدره ١٥٪ للجهات التي ترشح أكثر من ثلاثة مشاركين في الدورة.

وجدير بالذكر أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تبدي كل اهتمامها لمجال التدريب من واقع خبرتها العلمية والمهنية، وتوفر المهارات الكبيرة والمتنوعة بين كوادرها العلمية والمهنية لما لذلك المجال من أهمية في تطوير مجالات العمل المهني بجميع جوانبه، ومن ثم رفع مستواه وإنتاجيته بغض النظر عن أية أهداف مادية أخرى بعيدة عن اهتماماتها كجمعية نفع عام مهنية.

الدورات التدريبية الخاصة بالجزء الثاني من البرنامج التدريبي لجمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية للموسم ١٩٩٩ / ٢٠٠٠

١- الموازنات التخطيطية - وسائل اعدادها و فعالية استخدامها	د/ علي العوضي د/ مهدي البراك الفترة من ٤ - ٨ مارس ٢٠٠٠
٢- المناقصة من المنظور القانوني و التطبيق المحاسبي	د/ علي العوضي أ/ مبارك الخضير أ/ عزت سلان الفترة من ٢٥ - ٢٩ مارس ٢٠٠٠
٣- المحاسبة عن الادوات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية	د/ محمود عبد الملك د/ مصطفى الشامي الفترة من ١ - ٥ أبريل ٢٠٠٠
٤- أساليب الرقابة المالية والادارية لأغراض تقييم وتحسين الأداء في القطاعين العام و الخاص	د/ محمود عبد الملك الفترة من ٨ - ١٢ أبريل ٢٠٠٠
٥- المفاهيم و التطبيقات المحاسبية لقانون الشركات التجارية رقم ١٥ / ١٩٦٠	د/ طعمة الشمري د/ محمود عبد الملك الفترة من ١٥- ١٩ أبريل ٢٠٠٠
٦- تداول الأسهم و المحافظ المالية في الأسواق الأمريكية بإستخدام الانترنت	د/ إياد الرشيد د/ محمد محارب الفترة من ٢٢- ٢٦ أبريل ٢٠٠٠
٧- اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة	د/ مصطفى الشامي د/ مهدي البراك الفترة من ٢٩ أبريل - ٣ مايو ٢٠٠٠
٨- المحاسبة لغير المحاسبين	د/ مهدي البراك د/ إياد الرشيد الفترة من ٦- ١٠ مايو ٢٠٠٠
٩- اعداد و تشغيل النظم المحاسبية الالكترونية	د/ محمود عبد الملك د/ ناصر بهزاد الفترة من ١٣- ١٧ مايو ٢٠٠٠
١٠- تفسير و تحليل القوائم (اساسي)	د/ محمد العظمة د/ يوسف العادلي الفترة من ٢٠- ٢٤ مايو ٢٠٠٠
١١- تفسير وتحليل القوائم المالية (متقدم)	د/ محمد العظمة د/ يوسف العادلي الفترة من ٢٧- ٣١ مايو ٢٠٠٠

١- رسوم الاشتراك في الدورة الواحدة (٢٠٠ د.ك) ، يتم منح خصم قدره ١٥٪ للجهات التي ترشح اكثر من ثلاثة مرشحين في الدورة الواحدة ، ٤٠٪ خصم لعضو الجمعية الذي يشارك فيها على حسابه الخاص .

٢- جميع الكتيبات التعريفية الخاصة بتلك البرامج التدريبية و المتضمنة جميع المعلومات التفصيلية عنها متوفرة لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - هاتف : ٤٨٤٩٧٩٩ - فاكس : ٤٨٣٦٠١٢

اللجنة الثقافية والاجتماعية تقوم

برحلة العمرة لأعضاء الجمعية وأسرهم

فيصل الطبيخ
رئيس اللجنة الثقافية والإجتماعية

قامت اللجنة الثقافية والاجتماعية برحلة العمرة خلال الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك الماضي وذلك حسب ما اعتادت عليه الجمعية من كل عام، حيث اشتملت هذه الرحلة المباركة على تذاكر السفر بالطائرة ذهاباً وإياباً والإقامة في فندق خمسة نجوم بالإضافة إلى وجبتي الإفطار والسحور والانتقالات الداخلية، كما قامت الجمعية بتحمل نسبة ٢٥٪ تقريبا من التكلفة الفعلية للعضو ولأحد المرافقين وذلك من منطلق خدمة الأعضاء وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية للجمعية.

وأوضح السيد/ فيصل الطبيخ-رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية ورئيس الوفد المرافق لرحلة العمرة بأن عدد المشاركين فيها تجاوز ١٠٠ مشارك من أعضاء الجمعية ومرافقيهم، حيث أشاد الجميع بالترتيبات التي تم اتخاذها للرحلة والجهود التي بذلها وفد الجمعية المرافق للرحلة والمتضمنة جميع الأمور الخاصة بذلك.

الاحتفال بالغبقة الرمضانية بحضور أعضاء الجمعية

حسب ما أعتادت عليه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في شهر رمضان من كل عام أقامت اللجنة الثقافية والاجتماعية حفل الغبقة الرمضانية لأعضائها خلال شهر رمضان الماضي بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٠، حيث أثرى الحفل حضور عدد كبير من أعضاء الجمعية والذي يعد تحقيقاً للهدف من إقامة مثل هذه الحفلات لمساهمتها في توطيد العلاقات بين جميع أعضاء الجمعية.

تنظيم دورة رمضانية في سباعيات كرة القدم

نظمت اللجنة الثقافية والاجتماعية خلال شهر رمضان الماضي الدورة الرمضانية الثانية لسباعيات كرة القدم لأعضائها ومرافقيهم وذلك يوم ١٩٩٩/١٢/٢٢ على ملعب الهيئة العامة للشباب والرياضة بمنطقة النزهة. حيث شارك في تلك الدورة مجموعة من الفرق، فاز منها فريقين على الجائزة الأولى والجائزة الثانية وجميعها مجموعة جوائز قيمة. وقد أبدى جميع المشاركين في تلك الدورة والحضور إعجابهم بحسن التنظيم والجهود الحثيثة التي تقوم بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لإثراء اللقاءات التي تجمع بين أعضائها تحقيقاً للأهداف المنشودة.

الاحتفال بعيد الفطر بحضور كثيف من الاعضاء

تم الاحتفال بمناسبة عيد الفطر بإقامة حفل عشاء على شرف أعضاء الجمعية وذلك يوم الأثنين الموافق ١٧ يناير ٢٠٠٠ بحضور كثيف ومشاركة فعالة من قبل جموع كبيرة من أعضاء الجمعية، الذين أشادوا بمثل تلك اللقاءات الاجتماعية والترفيهية التي تزيد من تقوية العلاقات الأخوية بين الأعضاء وتقرب وجهات النظر في جميع الأمور المهنية والقضايا ذات الاهتمام العام.

مرحباً بأعضائنا الجدد

نوع العضوية : عضو عامل :

(كويتيين وحاصلين على بكالوريوس محاسبة)

الأسم	تاريخ الإنتساب
امينه محمد النعار	٢٠٠٠/٢/٧
طارق فهد محمد بورسلي	٢٠٠٠/٢/٧
حمد فهد حمد المغلوث	٢٠٠٠/٢/٧
سعاد عبد الرحمن الكندري	٢٠٠٠/٢/٧
عبد الرزاق مساعد العبد الجليل	٢٠٠٠/٢/٧
محمد مفرح سليك الرشيدي	٢٠٠٠/٢/٧
حبيبه علي محمد العبيد	٢٠٠٠/٢/٧
فيصل ماجد مجحم الحربي	٢٠٠٠/٢/١٤

من أرشيف جمعة المحاسبين والمراجعين الكويتية

■ إفتتـــاح مقـــر الجمعية بحضور السيد وزير الشئون الإجتماعية والعمل - ديسمبر عام ١٩٨٤

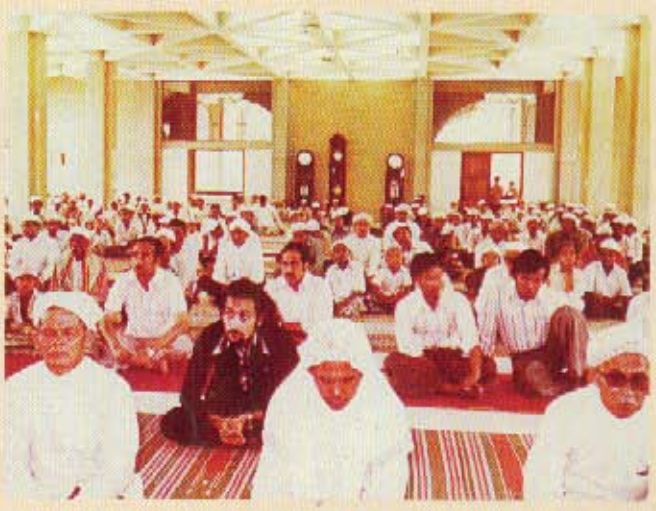

■ من إحدى رحلات أعضاء الجمعية الخارجية - زيارة مسجد نور الإسلام بانكوك - تايلاند ١٩٧٧

العثمان : إلغاء شرط الامتحان بهدف مواكبة المستجدات يعتبر أمرًا محمودًا ومرغوبًا

أجرى اللقاء رئيس التحرير خالد الجريوي

(١) ما رأيكم فيما طرح لتغيير قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات رقم (٨١/٥) المعمول به حاليا في دولة الكويت، خاصة فيما يتعلق بإلغاء شرط امتحان القيد الذي تعقده وتشرف عليه وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع جامعة الكويت وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية؟

■ مهنة مراقبة الحسابات ذات طبيعة خاصة تتطلب فيمن يزاولها تأهيل علمي وخبرة عملية وكفاءة عالية وذلك لضمان أدائها بأكبر قدر من الفعالية والنزاهة، وقد نظمت دولة الكويت مهنة مراقبة الحسابات والشروط الواجب مراعاتها لمزاولة هذه المهنة، بحيث يتوافر في المزاول شرطي التأهيل العلمي والخبرة العملية، إذ اشترطت المادة الثانية من القانون رقم (٨١/٥) فيمن يقيد في سجل مراقبي الحسابات أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت أو ما يعادلها (التأهيل العلمي)، كما تطلبت نفس المادة أن يتوافر في المقيد في السجل خبرة عملية قدرها سبع سنوات بالنسبة لمراقب

البطاقة الشخصية:

- الإسم : يوسف صالح العثمان
- الحالة الاجتماعية :

متزوج وله أربع أبناء (صالح ، طلال ، أمنة ، نادية)

- المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس تجارة - شعبة المحاسبة والمراجعة - يونيو ١٩٦٨.
- ماجستير محاسبة - يونيو ١٩٧٢.
- دراسات متخصصة في التكاليف التطبيقية عام ١٩٧١ - ١٩٧٢.

- الوظائف والخبرات العملية:

١- معيد في جامعة الكويت - كلية التجارة / قسم المحاسبة والمراجعة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٦.

٢- وكيل مساعد بديوان المحاسبة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٣.

٣- وكيل الديوان من ١٩٨٣ حتى ١٩٩٤.

٤- مستشار رئيس الديوان من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٩.

٥- عضو عامل بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومن فبراير سنة ١٩٧٣ (تاريخ تأسيس الجمعية) وحتى سنة ١٩٧٥ عضو مجلس إدارة الجمعية وبعد ذلك رئيسا لمجلس الإدارة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٧.

٦- مراقب حسابات مرخص تحت رقم (١٤) فئة (أ).

٧- عضو مجلس إدارة بنك الكويت المركزي حاليا .. وعضو مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي سابقا.

٨- المشاركة في العديد من البرامج التدريبية التي نظمتها بعض الجهات المتخصصة.

رئيس التحرير يحاور الأستاذ يوسف العثمان

حسابات البنوك وشركات التأمين وخمس سنوات لمن عداهم وأن يجتاز امتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات الذي ينظم بقرار من وزير التجارة والصناعة.

ومن الملاحظ أن قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت رقم (٨١/٥) ساير معظم التشريعات باشتراطه عقد امتحان بعد انتهاء فترة الخبرة العملية وذلك لقياس مستوى التحصيل العلمي والمران العملي قبل الترخيص بمزاولة المهنة.

هذا وقد طرح مؤخرا رأي ينادي بإلغاء شرط الامتحان للقيد في سجل مراقبي الحسابات وفي هذا الصدد يمكن القول بأن أي تغيير يهدف إلى مواكبة المستجدات وإزالة العقبات التي ظهرت خلال تطبيق القانون يعتبر محمودا ومرغوبا به طالما يرمي إلى تحقيق الصالح العام.. ومن هذا المنطلق فإننا نرى أنه لا مانع من ممارسة مهنة مراقبة الحسابات - لمن استوفى الشروط المؤهلة لذلك - دون شرط امتحان القيد وذلك إذا توافرت في المتقدم خبرة عملية لمدة زمنية مناسبة (١٢ عاما وأكثر) في أحد الأعمال الآتية:

أ- مراجعة الحسابات في مكتب من مكاتب مراقبي الحسابات القانونيين.

ب- الأعمال الرئيسية في المحاسبة أو مراقبة الحسابات لدى الشركات أو المؤسسات العامة أو الخاصة.

ج - الأعمال الرئيسية في المحاسبة أو مراقبة التفتيش على الحسابات لدى الوزارات والإدارات الحكومية.

د- تدريس مواد المحاسبة أو المراجعة في إحدى الكليات أو المعاهد التجارية أو المدارس الثانوية التجارية.

وبذلك يمكن القول أن السيرة الذاتية للشخص، وممارساته السابقة في الأعمال المذكورة أعلاه تكسبه خبرة ومهارة ومقدرة لا يستهان بها كما أنها تعطي انطباعا واضحا بأن الشخص مؤهلا لمزاولة مهنة مراقبة الحسابات دون توافر شرط اجتياز الامتحان للقيد بسجل مراقبي الحسابات .. أما الشخص حديث التخرج ومحدود الخبرة العملية فان الامر يتطلب وجود

مراعاة مبدأ التكلفة الاقتصادية عند تطبيق القانون ١٥/ ٦٠

آلية لاختبار قدراته وتقييم كفاءته .. وكذلك الوقوف على مدى مشاركاته في الدورات العلمية المتخصصة .. ودرايته بالوسائل والأساليب الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة والعلوم الأخرى ذات الصلة .. وذلك قبل التصريح له بمزاولة المهنة وفي هذه الحالة نجد أن شرط الامتحان يعتبر احدى الوسائل المناسبة للحكم على خبرة ومهارة الشخص الراغب في مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

(٢) صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٩٤ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وقد تضمنت تلك التعديلات اشتراط أن يكون للشركة المسجلة في سوق الأوراق المالية مراقبو حسابات لا يقل عددهم عن اثنين من المحاسبين القانونيين على أن يكونا من مكاتب محاسبية منفصلة، هل حقق هذا القانون الهدف الذي اصدر من اجله؟

■ تنص المادة (١٦١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن قانون الشركات التجارية ، على أن (يكون للشركة مراقب حسابات أو اكثر من المحاسبين القانونيين تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه، وعليه مراجعة حسابات السنة المالية التي عين لها).

إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون أمراً حتمياً جاء في موعده المناسب.

وانظرا إلى أهمية الشركة المساهمة والدور الكبير الذي تقوم به في الاقتصاد الوطني من خلال تعاملها الوثيق مع السلطات التنظيمية والحكومية .. فقد عني المشرع عناية فائقة بسلامة أعمالها وانشطتها وأوضاعها المالية ودقة بياناتها المالية و مدى كفايتها لمستخدمي هذه البيانات.. الأمر الذي تطلب أحكام الرقابة على حساباتها .. لذا تضمن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٩٤ في شأن تعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ تعديل المادة (١٦١) المشار إليها بإضافة فقرة اخيرة إليها استثناء من الفقرة الأولى بحيث يكون لشركة المساهمة عدد من مراقبي الحسابات لا يقل عن اثنين من المحاسبين القانونيين بدلاً من مراقب حسابات واحد.

ولاشك أن القانون المذكور باشتراطه أن يكون للشركة المسجلة في سوق الأوراق المالية مراقبو حسابات لا يقل عددهم عن اثنين من المحاسبين القانونيين على أن يكونا من مكاتب محاسبية منفصلة، يهدف إلى اتساع نطاق التدقيق وشموله الجزء الأكبر من أعمال الشركة .. الأمر الذي سينعكس على إظهار البيانات المالية العادلة والدقيقة عن المركز المالي للشركة وتبيان نتائج أعمالها متضمنة جميع العمليات ذات الأثر والتي تهم جمهور المستثمرين والمساهمين والمتعاملين مع الشركة وهو ما يعطي ثقة ومصداقية في البيانات

العثمان يرد على تساؤلات رئيس التحرير

المنشورة عن الشركة خاصة وأنها صادرة عن جهتين متخصصتين في مجال المحاسبة والمراجعة كما أن ذلك يسهم في مساعدة إدارة الشركة على أداء مهامها من خلال ما يزودان به الشركة عن نتائج فحصهما ومراجعتهما لأعمالها وما يقدمانه من مقترحات واراء لتحسين نظم وأساليب أداء عمل الشركة.

هذا ومن الجدير بالذكر هنا .. مراعاة مبدأ التكلفة الاقتصادية عند تطبيق هذا القانون بحيث لا تطغي تكلفة وأتعاب عملية مراجعة حسابات الشركة على العائد المتوقع منها .. كما يراعي لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من أعمال التدقيق .. التنسيق والتكامل بين ما يقوم به مراجعا الحسابات المعينين من مهام وذلك خلال برنامج عملهما بحيث يغطي كافة أنشطة الشركة وأعمالها وان يتضمن أمر التكليف الصادر لهما أية أمور ترى إدارة الشركة إعطائها أهمية خاصة وترغب في بحثها بحثا تفصيليا .. وغني عن البيان أن تعاون إدارة الشركة مع مراقبي الحسابات أمر حتمي وواجب لتأدية ما كلفا به من مهام على أكمل وجه وهو الأمر الذي سينعكس إيجابيا على أعمال الشركة ونتائجها المالية.

(٣) تعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي مكسبا للمهنة وجميع القائمين عليها، ما هي التطلعات التي تنتظرها من تلك الهيئة المهنية الخليجية؟

■ ان إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمرا حتميا أتى في موعده المناسب، ويعد مكسبا هاما لمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة .. ودعما كبيرا لهذه المهنة التي تساهم في بناء المجتمعات الحديثة وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية والمحافظة على ثروات ومقدرات الدول.

وتأتي أهمية هذا الإنجاز انطلاقا من ما تهدف إليه الهيئة القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة

والمراجعة في دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق والتكامل بينها .. وقد جاء النظام الأساسي لهذه الهيئة - الذي أقره المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٨ - ملبيا للآمال والطموحات المتوخاة بما حدده من أهداف ومهام تمثلت فيما يلي:

١- مراجعة وتطوير وإعداد واعتماد المعايير المهنية وعلى الأخص معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة آخذة في الاعتبار المعايير الدولية وتجارب الدول والهيئات المهنية.

٢- تطوير وتوحيد وسائل تنظيم المهنة بما في ذلك اقتراح تعديل وتطوير وتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة لها وإجراءات ترخيص مزاولتها.

٣- وضع القواعد اللازمة لامتحان شهادة الزمالة وتنفيذه بما في ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المحاسبة والمراجعة.

٤- الارتقاء بمستوى الأداء المهني وإعداد وتنفيذ برنامج التعليم المستمر المتعلق بالمهنة.

٥- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية لأداء المحاسبين القانونيين ومتابعة وتقويم الأداء المهني.

٦- إعداد وتشجيع البحوث والدراسات والترجمة وإصدار الكتب والدوريات والنشرات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة وما يتصل بها وإثراء الفكر المحاسبي علميا ومهنيا.

٧- التنسيق بين الجمعيات والجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والمحاسبين الممارسين في دول المجلس والعمل على دعمها وتطويرها.

٨- توحيد المصطلحات المحاسبية والرقابية في دول مجلس التعاون.

ولاشك أن تحقيق تلك الأهداف والمهام يتطلب جهدا كبيرا وتعاونا مثمرا من جميع الأعضاء المنتمين للهيئة وذلك من خلال تنظيمات الهيئة المختلفة سواء كانت الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة أو الجهاز التنفيذي طبقا للاختصاصات المحددة لكل منها والواردة ضمن النظام الأساسي للهيئة .. الأمر الذي سيكون له أكبر الأثر في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة وتحقيق طموحات وتطلعات جميع المنتمين لتلك المهنة والمستفيدين منها وتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي في ضوء التحديات العالمية المحيطة بالمهنة.

ديوان المحاسبة يتحمل مسئولية كبيرة تجاه الأمور العامة للدولة

(٤) هل ديوان المحاسبة كهيئة رقابية تتحمل مسئولية كبيرة تجاه الأمور العامة للدولة قادرا على أداء مهمته في الوقت الحاضر دون أية معوقات ؟

■ أوجبت المادة (١٥١) من دستور دولة الكويت إنشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقا بمجلس الأمة ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته .. وتنفيذا لذلك النص الدستوري فقد صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة وقد اشتمل الفصل الأول منه على بيان إنشاء الديوان وأهدافه وتشكيله، كما أوضح الفصل الثاني الجهات المشمولة برقابة الديوان والاختصاصات المناطة به وطريقة مباشرتها .. ولضمان استقلالية موظفي الديوان والنأي بهم عن أية مؤثرات فقد أوضح الفصل الثالث من القانون المذكور نظام موظفي الديوان ولضمان فاعلية رقابة الديوان وأداءها لدورها فقد أوضح الفصل الرابع بيان المخالفات المالية وكيفية تأديب المسئولين عنها ... وكذلك اشتمل الفصل الخامس على أحكام عامة وانتقالية اشتملت في إحدى موادها على تحقيق الاستقلال المالي للديوان من خلال وضع رئيس الديوان لمشروع ميزانية الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الأمة.

هذا ويتضح أنه من خلال توفير ضمانات تحقيق الاستقلال الإداري والوظيفي والمالي للديوان والتي اشتمل عليها قانون إنشاء الديوان هدفت الى تمكينه من أداء رقابة فعالة على الأموال العامة وتتبعها أينما كانت (المادة ٢ من القانون) .. وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى هذا القانون وعلى الوجه المبين به.

وفي واقع الحال فانه من المؤكد أن ديوان المحاسبة يتحمل مسئولية كبيرة تجاه الأمور العامة للدولة .. وظهر ذلك جليا من خلال تأدية ما تم تكليفه به من مهام فحص ومراجعة من قبل مجلس الأمة تناولت الاستثمارات الكويتية بالداخل والخارج .. والعديد من الدراسات لبعض الموضوعات ذات الأهمية ولها أثر على المال العام وأداء الجهات الحكومية .. إضافة الى ذلك فان الديوان بذل جهودا كبيرة لاستقطاب الكفاءات الكويتية وتنمية مهاراتها وقدراتها لأداء دورها

الرقابي من خلال عملها بالديوان.

كما حرص الديوان أيضا على أن لا يقتصر جهازه الفني على الخبرات المحاسبية والقانونية فقط بل سعى إلى اجتذاب المتخصصين في المجالات الهندسية المختلفة للقيام بدورهم الرقابي المتخصص أثناء إجراء الديوان لرقابته المسبقة وما يستلزمه ذلك من بحث أمور فنية ذات طابع هندسي ، إضافة إلى مراقبة تنفيذ المشاريع الإنشائية في حدود الاعتمادات التي خصصت لها بالميزانية والتثبت مما إذا كان تنفيذها قد حقق النتائج والأهداف التي اقتضت تخصيص وصرف تلك المصروفات من أجلها.

كما أنه لمواكبة التطورات الحادثة في أسلوب إعداد الميزانيات و البرامج التي تشتمل عليها يوالي الديوان تطوير أسلوب رقابته لتتماشي مع التطورات والمستجدات التي يتم استحداثها من قبل الهيئات الرقابية المتخصصة وهو أمر حتمي كي تكون رقابته محققة للأهداف المتوخاة منها.

ومن الجدير بالذكر هنا .. وخاصة بعد مرور ٣٥ سنة على صدور قانون إنشاء الديوان، فان هناك حاجة للنظر في تعديل بعض مواد القانون ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ- المادة (٧٨) .. حيث نصت على أن تكون مراجعة الديوان لمستندات الجهات التي تشملها رقابته المالية بنسبة مائة في المائة .. ولاشك أن تنفيذ ذلك يتطلب أعدادا كبيرة من المدققين بالإضافة إلى ما يتكلفه تنفيذ ذلك من نفقات، لذا نقترح ان يتم الأخذ بأسلوب الرقابة عن طريق العينات وهو ما تأخذ به الكثير من أجهزة الرقابة العليا في دول العالم على اختلاف أنظمتها.

ب- مواد الفصل الرابع من قانون إنشاء الديوان والخاصة بالمخالفات المالية وتأديب المسئولين عن ارتكابها حيث تحتاج هذه المواد إلى إعادة نظر وتفعيل لها خاصة بعد صدور المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية.

كما أود أن اذكر في هذا المقام .. وسعيا من الديوان لمزيد من التحديث والتطوير فقد عمدت إدارة الديوان إلى تنفيذ استراتيجية ترتكز إلى ما يلي:

- تعديل القانون الخاص بإنشاء الديوان.
- تطوير الهيكل التنظيمي للديوان.
- تطوير الأداء الرقابي للديوان.
- تأسيس نظم معلومات وقواعد بيانات وبرمجيات عالية الكفاءة تساعد الديوان في أداء رسالته.
- العمل على زيادة الاهتمام بالموارد البشرية والاهتمام بالتدريب الفني العملي والعلمي .. لمنتسبي الديوان.
- تطوير النظم المالية والإدارية للديوان بما يتيح له مباشرة مهامه واختصاصاته في الرقابة على الأموال العامة.

الجمعية تساهم في تنظيم قواعد مزاولة المهنة والتعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية والعملية

(٥) بصفتكم أحد مؤسسي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية .. كيف تبلورت فكرة إنشاء الجمعية؟

■ في هذه المرحلة المتقدمة من النمو التجاري والاقتصادي في دولة الكويت والتي تسير عاما بعد عام بخطى ثابتة نحو الأفضل والأحسن حيث أصبحت للكويت علاقات تجارية قوية مع كافة أقطار العالم، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق الأعمال الاقتصادية والتجارية داخل البلاد.

واتساع النطاق هذا أدى إلى تداخل الاختصاصات بين كثير من الوظائف، الأمر الذي ألقى على عاتق المؤهلين محاسبيا مهمة المحافظة على كيان المهنة

ومحاولة الارتقاء بها إلى الأحسن والأفضل .. لذلك سعى جمع من المحاسبين بدولة الكويت الى تكوين جمعية علمية باسم «جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية» حيث وضع المؤسسين لهذه الجمعية النظام الأساسي لها وتم إشهارها من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجريدة الرسمية العدد (٩١٧) بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١ تحت رقم (٥٧) أندية وجمعيات نفع عام، كما تم انتخاب أعضاء مجلس إدارتها من المؤسسين طبقا للنظام المتبع لدى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

هذا ولكي تحقق الجمعية أهدافها العلمية والمهنية التي اشتمل عليها النظام الأساسي لها فانه بالنسبة للأعضاء تسعى إلى تنمية ثقافتهم وخبرتهم في ميدان المحاسبة بعقد الندوات وإقامة المحاضرات وإجراء الدراسات وتقديم الاستشارات وتبادل الخبرات في هذا المجال مما يساعد على توحيد اللغة العلمية التي يتخاطبون بها والمفاهيم المهنية التي يلتزمون بها، الأمر الذي يدعم التخصص المهني ويرفع مستوى كفاية الأداء العملي، كما تسعى أيضا إلى تقوية العلاقات والروابط لمزاولي المهنة باللقاءات الاجتماعية والرحلات العلمية، إضافة إلى العمل على إيجاد سبل العمل الكريمة وضمان الحقوق الكاملة لأصحاب المهنة في مختلف الجهات والمصالح الحكومية منها وغير الحكومية.

ومن ناحية مهنة المحاسبة والمراجعة فان الجمعية تساهم في تنظيم قواعد مزاولة المهنة والعمل على الاحتفاظ بمستوى عال عند الترخيص للأشخاص ذوى المؤهلات ليصبحوا محاسبين قانونيين، كما ترمي إلى التعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية الأخرى داخل البلاد وخارجها في مجال تبادل المعلومات المهنية والتوصيات والاقتراحات في سبيل تحقيق الغايات المشتركة.

(٦) مجلة «المحاسبون» ماذا تعني لكم؟

■ إن من أهم الإنجازات العديدة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - والتي لا يتسع المجال لذكرها هنا - هو إصدار مجلة للجمعية تختص بالشئون العلمية والأبحاث والدراسات والجوانب الثقافية الأخرى المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة لاطلاع أعضاء الجمعية على أحدث التطورات والمستجدات العلمية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبذلك فان إصدار المجلة يعد تتويجا لجهود مخلصة من قبل مجالس إدارة الجمعية المتعاقبة التي سعت الى أن ترى المجلة النور وتظهر الى الوجود.

ومجلة «المحاسبون» المتميزة تعني بالنسبة لقراءها الكثر نبع متدفق لنشر العلم والمعرفة والذي تتضح معالمه في النواحي الآتية:

- تعد من المجلات العلمية التي تصدر بصفة دورية وتتضمن الكثير من الموضوعات التي من شأنها إثراء الفكر المحاسبي بما يحقق المزيد من التقدم العلمي والثقافي.

- تعتبر نافذة علمية ثقافية تشتمل على الكثير من الأبحاث والدراسات العملية، والمقالات الثقافية والعلمية المتعلقة بالشئون المحاسبية والمالية وجميع العلوم المرتبطة بها سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو غيرها من العلوم والتي يساهم في إعدادها أصحاب الفكر والرأي والخبرة.

- تحمل مع كل عدد من إعدادها أفكارا متقدمة وآراء نيرة تتناول شئون المهنة، وما ارتبط بها من مجالات بحثية وعلمية وثقافية، علاوة على المتابعة الإخبارية الحثيثة للأحداث والفعاليات لدى المنظمات المهنية الإقليمية والدولية لمواكبة التطورات والمستجدات في شئون المهنة وغيرها من الأعمال المالية والاقتصادية.

وأخيرا وليس آخرا، فإننا نتمنى لمجلة «المحاسبون» وجميع القائمين عليها وبتوفيق ورعاية من الله عز وجل .. استمرار التطور والتميز، كما أود أن تتضاعف جهود ومساهمات المختصين وأصحاب الشأن في دعم مسيرة المجلة بأبحاثهم ودراساتهم ومقالاتهم حتى تحقق ما نصبو إليه جميعا من التطور والتقدم والارتقاء بمستوى المهنة وممارسيها إلى أرفع المستويات.

مجلة المحاسبون إثراء الفكر المحاسبي بما يحقق المزيد من التقدم العلمي والثقافي

تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في نيوزيلندا

إعداد الدكتور
محمود عبد الملك فخرا
رئيس قسم المحاسبة
كلية الدارسات التجارية

الخلفية التاريخية:

تنتمي نيوزيلندا إلى رابطة الشعوب البريطانية Common-wealth ولذلك فإن نظامها السياسي والقانوني متأثر بالنظام البريطاني. أما الاقتصاد الوطني فإنه يعتمد على تصدير بعض المنتجات الأولية التقليدية بالإضافة إلى اعتماده على التجارة، فنجد أن هناك تفاعل كبير بين مخرجات التعليم التجاري ومتطلبات السوق المحلية ويمثل خريجي المحاسبة الأكثر خطاً من حيث فرص التوظيف علماً بأن السوق المحلية قادرة على استيعاب أعداد الخريجين.

يرجع تاريخ ممارسة مهنة المحاسبة في نيوزيلندا إلى منتصف القرن التاسع عشر، حينما كانت نيوزيلندا عبارة عن مستعمرة بريطانية . في عام ١٨٩٤ تم إنشاء أول معهد للمحاسبين علماً بأن تلك الفترة قد شهدت ظهور هيئات مهنية مماثلة في عدة دول أخرى مثل اسكتلندا وانجلترا وكندا واستراليا.

في عام ١٨٩٨ تم إنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين في مدينة أوكلاند، وكانت تضم تسعة وثلاثون عضواً فقط وبعد حوالي أربعة سنوات قبلت الجمعية عضوية إمرأتان لأول مرة. وفي عام ١٩٠٨ صدر قانون إنشاء جمعية نيوزيلندا للمحاسبين من خلال البرلمان. ونظراً للتأييد القانوني للجمعية أطلق لقب المحاسبين المرخصين على أعضاء

الجمعية كما سمح لمن يحصل على شهادة المهنة من الأعضاء ممارسة مهنة مراقبة الحسابات. بالإضافة إلى ذلك اندمجت هيئات وجمعيات مهنية أخرى إلى جمعية المحاسبين.

تهدف الجمعية إلى رقابة وتقنين وتطوير المهنة وإصدار المعايير، علماً بأن قانون الشركات الصادر عام ١٩٥٥ قد اشترط بعض القواعد الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية، كما ينظم تداول الأوراق المالية من خلال هيئة الأوراق المالية التي لديها سلطة الرقابة على الشركات، ولكن رغم ذلك لا يوجد تشريع متكامل في نيوزيلندا يلزم اتباع معايير المحاسبة. لذا نجد أن عنصر الإلزام ينفذ على أعضاء الجمعية، وقد حدث أن أصدرت الجمعية أحكام تأديبية في هذا الشأن.

شروط ممارسة مهنة مراقبة الحسابات

ذكرنا فيما سبق أن لقب محاسب مرخص يطلق على أعضاء جمعية نيوزيلندا للمحاسبين حسب قانون عام ١٩٥٨، ولكن تقديم خدمات المحاسبة والمراجعة مقتصرة على حملة شهادة المهنة. وتتلخص شروط ممارسة المهنة في الآتي:

- حسن السيرة
- اجتياز امتحان المهنة.
- استيفاء شرط الخبرة العملية.

ويمكن إلغاء جزء أو كل متطلبات الخبرة العملية واختبار المهنة للحاصلين على شهادات مهنية من الخارج أو لديهم عضوية في مجمعات مهنية في الخارج.

تتلخص مراحل تأهيل الأفراد لعضوية جمعية نيوزيلندا للمحاسبين في الآتي:

١- الحاصلين على بكالوريوس في المحاسبة أو ما يعادلها من جامعة نيوزيلندا:

- يجتاز المرحلة النهائية من اختبار المهنة.
- يستوفي ثلاث سنوات خبرة عملية.
- يصبح عضو في الجمعية.

٢- الحاصلين على بكالوريوس في تخصص غير المحاسبة:

- يحصل على دبلوم محاسبة لمدة سنة واحدة.
- يجتاز المرحلة النهائية من اختبار المهنة.
- يستوفي ثلاث سنوات خبرة عملية.
- يصبح عضو في الجمعية.

٣- الحاصلين على شهادة الدراسات التجارية ومدتها سنتان:

- يحصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة ومدتها ثلاث سنوات.
- يجتاز المرحلة النهائية من اختبار المهنة.
- يستوفي ثلاث سنوات خبرة عملية.
- يصبح عضو في الجمعية.

وسنأتي على تفاصيل متطلبات الاختبار والخبرة العملية فيما بعد.

من ناحية أخرى تشترط جمعية نيوزيلندا للمحاسبين على الراغبين في العضوية الإلمام بإطار متكامل مع العلوم التجارية والعلوم الأخرى التي يمكن دراستها من خلال القنوات الدراسية السالفة الذكر.

يتكون هذا الإطار من قسمين:

أولاً: الموضوعات الالزامية وتشمل العلوم التالية:

١- المحاسبة وتشمل:

- أساسيات المحاسبة- مقدمة المحاسبة المالية- مقدمة المحاسبة الإدارية- تحليل القوائم المالية-

الضرائب- المراجعة- موضوعات في نظرية المحاسبة.

٢- الاقتصاد ويشمل:

- المشاكل الاقتصادية الأساسية- اقتصاديات السوق- الاقتصاد العام- النقود والبنوك- الاقتصاد الحكومي- التجارة الدولية- الاقتصاد الوطني.

٣- القانون ويشمل:

- العقود- قانون التمويل- قانون الشركات.

٤- نظم المعلومات وتشمل:

- طبيعة ودور نظم المعلومات- تكنولوجيا المعلومات ومعداتها- تكنولوجيا المعلومات وبرامجها- تطبيقات النظم وتطويرها.

٥- الإدارة وتشمل:

- الهياكل التنظيمية للمنشآت- طبيعة الإدارة- اتخاذ القرارات- تطورات نظرية الإدارة- المسئوليات الاجتماعية والأدبية للإدارة.

٦- الرياضيات وتشمل:

- النماذج الرياضية والإحصائية في التجارة.

٧- الاتصال وتشمل:

- مبادئ الاتصال- الاتصال الشفوي والتحريري- مهارات القراءة والكتابة- التفكير المنطقي والتحليل- مهارات التفاوض.

٨- معلومات مهنية وتشمل

محتويات المرحلة النهائية من اختبار المهنة.

ثانياً: الموضوعات الاختبارية:

وتنقسم إلى قسمين يتم اختبار أربعة موضوعات من القسم الأول والتي تشمل المحاسبة المالية- المحاسبة الإدارية- المراجعة المتقدمة- الضرائب المتقدمة - نظم المعلومات التجارية المتقدمة- التمويل.

كما يتم اختبار ثمانية موضوعات من بين إثنا عشرة موضوعاً تشمل:

أحد موضوعات القسم الأول الذي لم يتم اختباره سابقاً- المحاسبة عن التصفية والإفلاس والحراسة القضائية- المحاسبة في القطاع العام- المحاسبة الزراعية- الاقتصاد الإداري- موضوعات خاصة في القانون التجاري- موضوعات خاصة في نظم المعلومات التجارية- إدارة التسويق- إدارة الإنتاج- موضوعات تجارية أخرى حسب اعتماد الجمعية- موضوعين من مجالات غير تجارية.

ويلاحظ أن الإلمام بهذا الكم من المعلومات العلمية يمثل خلفية مناسبة جداً لمن يمارس المهنة.

المرحلة النهائية في اختبار المهنة:

بدأ تقديم اختبار المهنة في عام ١٩٨٩ ويشتمل على أسئلة تتعلق بالمهنة بشكل مباشر. في عام ١٩٩١ أصبح شرط اجتياز هذا الاختبار أحد شروط العضوية في جمعية نيوزيلندا للمحاسبين. ويتضمن الاختبار معلومات تتعلق بالتالي:

- ميثاق المهنة في نيوزيلندا.
- القواعد الفنية التي تصدرها الجمعية.
- المنظمات المهنية العالمية.
- العلاقة بين الجمعية والتشريعات والهيئات الحكومية في نيوزيلندا.
- القضايا الجارية التي تواجه المهنة.

أما بالنسبة للخبرة العملية المطلوبة ممن يرغب في ممارسة المهنة فهي عبارة عن أربعة سنوات، وفي حالة الحصول على شهادة البكالوريوس أو دبلوم المحاسبة فإن مدة الخبرة المطلوبة تكون ثلاث سنوات فقط.

وتتمثل طبيعة الخبرة العملية في ممارسة المهنة لدى مكتب تدقيق أو في شركات القطاع العام أو الخاص بحيث تكون هذه الممارسة مقبولة من قبل لجنة العضوية كما يمكن أن

تكون الخبرة عبارة عن تدريس المحاسبة. ويجب أن تشمل سنوات الخبرة العملية مدة لا تقل عن سنة يمارس الشخص خلالها مسئوليات مهنية ذات مستوى رفيع أي أن تكون لديه سلطة الحكم في القضايا المهنية الفنية. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن استيفاء شرط الخبرة العملية خلال فترة الدراسة أو بعد الحصول على المؤهل، فيما عدا الجزء الخاص بالمستوى المهني الرفيع، الذي يجب أن يتم استيفائه بعد الحصول على المؤهل ويكون قد تم في نفس جهة العمل التي قضى بها سنوات الخبرة السابقة.

شهادة ممارسة المهنة:

بداية تجدر الإشارة بأن العضوية في جمعية المحاسبين لا تعطي الصلاحية للشخص أو العضو تقديم خدمات المحاسبة والمراجعة للجمهور، لأن ذلك يتطلب إصدار شهادة الممارسة التي تتطلب الآتي:

- الإقامة في نيوزيلندا.
- الرغبة في تقديم خدمات المحاسبة والمراجعة للجمهور.
- وجود المكان المناسب لممارسة المهنة وتقديم الخدمات.
- العضوية في جمعية نيوزيلندا للمحاسبين لمدة لا تقل عن سنتان.
- العمل لدى مكتب تدقيق حسابات لمدة لا تقل عن سنتان ونصف خلال فترة العشرة سنوات السابقة لطلب إصدار الشهادة.
- حضور دورة الممارسين الجدد خلال العشرة سنوات السابقة لطلب إصدار الشهادة.

علماً بأن للجمعية الحق في تخفيف بعض الشروط أو استبعادها مثل شرط مدة العضوية في الجمعية والخبرة العملية المطلوبة وكذلك شرط حضور دورة الممارسين الجدد وذلك متى ما رأت الجمعية أن تعديل أو استبعاد الشروط في مصلحة المهنة بالنسبة للطلب محل الدراسة.

وتتمثل دورة الممارسين الجدد بمحاضرات لمدة يومين تنظمها جمعية المحاسبين ويتم التطرق إلى ميثاق المهنة ومعايير المهنة والجوانب الإدارية والتكنولوجية لممارسة المهنة بالإضافة إلى الضرائب والمهارات والعلاقات الشخصية.

من العرض السابق نجد أن شروط العضوية في جمعية المحاسبين وشروط ممارسة المهنة في نيوزيلندا تعكس مستوى رفيع للمهنة ويمكن أن ينسب ذلك إلى تأثير الوجود والسيطرة البريطانية الذي جعل مستوى المهنة يضاهي متطلبات ممارسة المهنة في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك تدعو جمعية المحاسبين إلى فرض التدريب المهني المستمر على الممارسين والمرخصين لممارسة المهنة في نيوزيلندا إلا أن هذه الرغبة قد رفضت بسبب صعوبة متابعة الأعضاء. وبديلاً عن ذلك تقدمت الجمعية ببرنامج شامل يتم فيه إطلاع الممارسين للمهنة بموضوعات مهنية مستجدة خلال فترة يوم واحد. وهذا في الحقيقة مطلب أساسي من أجل تطوير المهنة في أي دولة. ونحن في الكويت بحاجة إلى مثل هذا الشرط حتى يتفاعل الممارسين للمهنة مع مستجدات عالم الأعمال.

المراجع:

Sonia Newby, Accountancy in New Zealand, in International Handbook of Accounting Education and Certification, Kwabena Anyanentow (Editor), Pergamon Press, 1992, P.P. 243-260.

التقرير عن الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية

دكتور مصطفى أحمد الشامي
قسم المحاسبة - جامعة الكويت

مقدمة :

تعتبر المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للمنشآت المختلفة من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون وغيرهم من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وغيرها، فلقد أثبتت الدراسات أن الأرباح المحاسبية يمكن أن تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وأنها ذات أهمية كبرى في تقييم المنشأ وفي تقدير مخاطر الائتمان.

ونظراً لتوسع نشاط المنشآت المختلفة و تنوع العمليات التي تقوم بها بالإضافة الى التعقيدات ا لتي تحيط بكثير منها فإن عملية تحديد أثرها على الوضع المالي وكيفية عرضها بالقوائم المالية بهدف مساعدة مستخدمي تلك القوائم في اتخاذ القرارات المختلفة أصبح أمراً أكثر صعوبة وتعقيداً. فمستخدمي القوائم المالية لا يهتمون فقط برقم صافي الربح ولكنهم يهتمون أيضاً بمكونات أو عناصر صافي الربح، حيث أن دراسة هذه المكونات وتحديد اتجاهاتها تعتبر الأساس الصحيح لتقييم المنشآت والتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية.

ومما زاد من أهمية موضوع التقرير عن الأداء المالي للمنشآت في النسوات القليلة الماضية أن كثيراً من المعايير المحاسبية المحلية والدولية التي صدرت خلال الثمانينات وبداية التسعينات سمحت بمعالجة بعض بنود المكاسب أو الخسائر المعترف بها خلال الفترة مباشرة بحقوق الملكية دون أن تمر بقائمة الدخل. وهذا بلا شك يزيد العبء الملقى على عاتق مستخدمي القوائم المالية في البحث عن العناصر التي يمكن أن تساعد في الحكم على الأداء المالي للشركات، مما حدا بكثير من الباحثين وبعض الطوائف المستخدمة للقوائم المالية لتوجيه انتقادات شديدة للتقارير المتعلقة بالتقييم عن الاداء المالي.

واستجابة من الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في بلاد كثيرة لتلك الانتقادات ، قامت تلك الجهات في الأونة الأخيرة باصدار عدد من المعايير المحاسبية التي تهدف الى معالجة أوجه القصور في التقارير الخاصة بتقييم الاداء المالي. ففي عام ١٩٩٢ أصدرت لجنة المعايير المحاسبية البريطانية (Accounting (ASB Standards Board معيار التقارير المالية رقم ٣ (FRS 3) الخاص بالتقرير عن الأداء المالي Reporting Financial Performance . وفي عام ١٩٩٧ أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية الامريكية (Financial Accounting Standards Board (FASB المعيار رقم ١٣٠ (FAS 130) والخاص بالتقرير عن الدخل الشامل Comprehensive Income. وأخيراً أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards (IASC Committee المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم ١ (IAS) والخاص بعرض القوائم المالية Presentation of Financial Statements.

ولقد تضمنت تلك المعايير - رغم وجود عدد من الاختلافات

بينها - قواعد محددة فيما يتعلق بشكل ومحتوى التقارير الخاصة بالاداء المالي تساعد في تقديم معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية وتتلافي العديد من الانتقادات التي سبق أن وجهت لتلك التقارير.

ويهدف هذا البحث الى دراسة متطلبات التقرير عن الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS) وفي ظل المعايير المحاسبية التي أصدرتها بعض الدول الاخري التي قطعت شوطاً طويلاً في إصدار المعايير المحاسبية كالولايات المتحدة وبريطانيا.

وفي هذه الدراسة نستعراض المعايير المحاسبية الدولية والعالمية المتعلقة بالتقرير عن الأداء المالي، ولقد تم اختيار المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ، والمعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية البريطانية لأسباب عديدة. فلجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS) مهتمة اهتماماً كبيراً بالتقرير عن الأداء المالي على المستوى الدولي وتحقيق نوع من التوافقية في التقارير المالية بصفة عامة ويبدو ذلك واضحاً في المعايير التي أصدرتها في الفترة الأخيرة ، كما أن ما قدمته كل من لجنة معايير المحاسبة الأمريكية ولجنة معايير المحاسبة البريطانية في مجال التقرير عن الأداء المالي يعتبر عملاً متميزاً يمكن الاستفادة منه. وسيبدأ هذا الجزء بعضر للمعايير البريطانية ثم يتم بعد ذلك استعراض كل المعايير الأمريكية والمعايير الدولية.

التقرير عن الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية البريطانية

في عام ١٩٩٢ أصدرت لجنة المعايير المحاسبية البريطانية Boards (ASB) Accounting Standards معيار التقارير المالية رقم ٣ (FRS 3) والخاص بالتقرير عن الأداء المالي Reporting Financial Performance ولقد نص المعيار (فقرة رقم ١٣) على ضرورة عرض كافة المكاسب والخسائر المعترف بها خلال الفترة إما بحساب الأرباح والخسائر أو بقائمة استحدثها المعيار وأطلق عليها قائمة إجمالي المكاسب والخسائر. Recognized Gains and Losses STatement of Total.

كما تطلب المعيار ضرورة إعداد حساب الأرباح والخسائر بطريقة تعكس مكونات الأداء المالي وبصفة خاصة مايلي:

١- نتائج العمليات المستمرة.

٢- نتائج العمليات التي تقرر إيقافها.

٣- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن بيع أو توقف أحد الأنشطة أو تكاليف إعادة التنظيم والأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الأصول الثابتة. مع ضرورة عرض تلك البنود تفصيلياً في حساب الأرباح والخسائر مع تبويبها الى بنود تتعلق بالأنشطة المستمرة وبنود تتعلق بالأنشطة التي تقرر إيقافها.

٤- البنود الاستثنائية أو فوق العادية Extraordinary Items

وفيما يتعلق بقائمة إجمالي المكاسب والخسائر المعترف بها خلال الفترة نص المعيار على أن تشتمل على ما يلي:

١- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة كما تم تحديده في حساب الأرباح والخسائر.

٢- كافة المكاسب أو الخسائر التي لا يتم تضمينها في حساب الأرباح والخسائر والتي تضاف مباشرة لأحد حسابات الاحتياطيات (حقوق الملكية) وذلك تطبيقاً لأحد المعايير المحاسبية أو أحد القوانين ، ومن أمثلتها:

أ- فروق إعادة تقييم الأصول الثابتة.

ب- فروق ترجمة العملات الاجنبية المتعلقة بصافي الاستثمارات في مشروعات أجنبية.

ج- بعض المكاسب أو الخسائر غير المحققة على بعض الاستثمارات.

د- أية تسويات متعلقة بفترات سابقة ناتجة عن التغيير في السياسات المحاسبية.

التقرير عن الأداء المالي في ظل المعايير الأمريكية

اهتمت الجهات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية بالتقرير عن الأداء المالي للشركات

المساهمة التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية واهتمت بصفة خاصة بكيفية تحديد و عرض مكونات نتائج أعمال تلك الشركات. ويمكن تقسم المراحل التي مرت بها عملية التقرير عن الأداء المالي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث مراحل رئيسية. تغطى المرحلة الأولى الفترات السابقة لعام ١٩٦٦، وتغطي المرحلة الثانية الفترة من عام ١٩٦٦ وحتى ١٩٩٧، وتغطي المرحلة الثالثة الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى الآن، وفيما يلي توضيح لأبرز سمات تلك المرحل وأهم ما أصدرته الجهات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة بشأن تقييم الأداء المالي.

مرحلة ما قبل عام ١٩٦٦

قبل عام ١٩٦٦ كان هناك جدل واسع حول مفهوم الربح الذي تهدف قائمة الدخل الى قياسه. ويمكن التمييز بين وجهتي نظر في هذا الشأن، تتبنى وجهة النظر الأولي مفهوم صافي الربح من العمليات الجارية بينما تتبنى وجهة النظر الثانية مفهوم الربح الشامل.

وطبقاً لوجهة النظر الأولى فإن قائمة الدخل يجب أن تشتمل فقط على البنود العادية المتكررة المتعلقة بالنشاط الجاري للمنشأة خلال الفترة المحاسبية على أن تشمل قائمة الارباح المحجوزة على أية بنود غير عادية أو غير متكررة أو متعلقة بفترات سابقة. وحجة هذا الرأي أن صافي الربح من العمليات الجارية المتكررة يعتبر اكثر فائدة في تقييم أداء الإدارة وفي التنبؤ بالأداء للسنوات القادمة.

أما مؤيدو مفهوم الربح الشامل فيرون ضرورة أن تشتمل قائمة الدخل على آثار كافة الاحداث والعمليات التي أدت الى تغيير حقوق الملكية خلال العام باستثناء المعاملات الرأسمالية مع الملاك وتوزيعات الأرباح لهم. وينتقد مؤيدو هذا الرأي مفهوم الربح من العمليات الجارية على أساس أن الإدارة يمكن أن تتحكم في تحديد مقدار الربح من العمليات الجارية لأنها هي التي تحدد تصنيف البنود الى عادية أو غير عادية بالإضافة الى أن هذا المفهوم قد يؤدي الى تضليل مستخدمي القوائم المالية لأنهم قد لا يدركون أن مكاسب أو خسائر هامة قد تم إخفاؤها في قائمة الأرباح المحجوزة.

الفترة من عام ١٩٦٦ وحتى ١٩٩٧

تتميز هذه الفترة بالتحول الى حد كبير الى مفهوم الربح الشامل. ويمكن تلخيص متطلبات العرض والإفصاح عن الداء المالي بقائمة الدخل خلال تلك الفترة في ضرورة تقسيم القائمة الى ثلاثة اجزاء رئيسية. يضم الجزء الأول منها نتائج الأنشطة العادية والمستمرة وينتهي بتحديد الربح من العمليات المستمرة. ويضم الجزء الثاني نتائج الأنشطة غير المستمرة والبنود الاستثنائية والأثر المتجمع الناتج عن التغير في بعض المبادئ المحاسبية، وينتهي هذا الجزء بتحديد الربح الشامل. أما الجزء الثالث والأخير فيفصح عن بيانات الربح للسهم الواحد.

ورغم أن لجنة معايير المحاسبة المالية FASB قد تبنت في هذه الفترة مفهوم الربح الشامل كما ورد إلا أن بعض المعايير التي أصدرتها اللجنة خلال تلك الفترة قد تضمنت استثناءات تعد خروجاً على هذا المفهوم ومن أمثلة تلك الاستثناءات ما تضمنه المعيار رقم ٥٢ الخاص بالمحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية، والمعيار رقم ٨٠ الخاص بالمحاسبة عن العقود المستقبلية، والمعيار رقم ٨٧ الخاص بالمحاسبة عن خطط التقاعد وأخيراً المعيار ١١٥ المتعلق بالمحاسبة عن بعض الاستثمارات في أوراق مالية تمثل مديونية وحقوق ملكية. فكل تلك المعايير نتج عنها مكاسب أو خسائر تم الاعتراف بها في الدفاتر إلا أنها تطلبت عدم تضمين تلك المكاسب أو الخسائر بقائمة الدخل وإنما تطلبت معالجتها مباشرة ضمن مكونات حقوق الملكية بقائمة المركز المالي مما يعد خروجاً على مفهوم الربح الشامل.

وفي خلال هذه الفترة طالب كثير من مستخدمي القوائم المالي بضرورة قيام الشركات بالتقرير عن الربح الشامل باعتباره مقياساً هاماً للأداء المالي.

الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى الآن

نظراً للانتقادات التي وجهت الى عدم التقرير عن كثير من بنود الربح الشامل بقائمة الدخل ومعالجة تلك البنود باعتبارها

ضمن مكونات حقوق الملكية ونظراً لاستياء كثير من الفئات المستخدمة للقوائم المالية من تلك الممارسات قامت لجنة معايير المحاسبة المالية في عام ١٩٩٧ بإصدار المعيار المحاسبي رقم ١٣٠ (FAS 130) والخاص بالتقرير عن الربح الشامل (Reporting Comprehensive Income). ولقد وضع هذا المعيار قواعد وأسس التقرير عن الربح الشامل وعرض مكوناته بمجموعة متكاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام. وتضمن المعيار ثلاثة بدائل مختلفة للتقرير عن الربح الشامل يمكن للشركات اختيار أي منها، وتتمثل تلك البدائل فيما يلي:

١- عرض مكونات الربح الشامل بقائمة واحدة بحيث يتضمن الجزء الأول منها مكونات صافي الربح كما يتم التقرير عنه مثل قبل صدور المعيار رقم ١٣٠، ثم يضاف الى صاف الربح باقي مكونات الربح الشامل على أن يتم التقرير عن كل بند من بنود الربح الشامل الاخرى بصورة منفصلة ، وتتكون بنود الربح الشامل الأخرى مما يلي:

- المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الاستثمارات المتاحة للبيع.
- المكاسب أو الخسائر غير المحققة عن ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية بغرض إعداد القوائم المالية الموحدة.
- الخسائر غير المحققة الناتجة عن الاعتراف بالحد الأدنى لالتزامات التقاعد تطبيقاً للمعيار المحاسبي رقم ٨٧ (FAS 87).

٢- عرض مكونات الربح الشامل بقائمتين منفصلتين ، تعكس القائمة الأولى صافي الربح ومكوناته كما يتم التقرير عنه طبقاً للتطبيقات والقواعد الجارية قبل إصدار المعيار ١٣٠ ويطلق عليها قائمة الدخل وتخصص القائمة الثانية لمكونات الربح الشامل ويطلق عليها قائمة الربح الشامل. وتتضمن قائمة الدخل الشامل صافي الربح كما جاء بالقائمة الأولى ثم يضاف اليه (أو يخصم منه) بنود الربح الشامل الأخرى السابق ذكرها في البديل الأول.

٣- التقرير عن بنود الربح الشامل الأخرى ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية.

وعلى الرغم من أن أي من الصور الثلاث السابقة للتقرير عن الربح الشامل تعتبر مقبولة طبقاً لنصوص المعيار إلا أن لجنة معايير المحاسبة المالية تشجع الشركات على استخدام البديل الثاني.

التقرير عن الأداء المالي طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية

اهتمت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بالتقرير عن الأداء المالي للشركات، ففي عام ١٩٩٧ قامت اللجنة بإجراء تعديلات أساسية على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ والخاص بالمعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية، كما قامت اللجنة بإصدار المعيار رقم ٣٣ والخاص بربح السهم. ولقد تضمنت فقرات هذين المعيارين متطلبات محددة للعرض والإفصاح في قائمة الدخل كما تضمنت إضافة قائمة جديدة شبيهة الى حد كبير بقائمة اجمالي المكاسب والخسائر المعترف بها والتي تطلبها معيار التقارير المالية البريطاني رقم ٣ .

متطلبات العرض والإفصاح بقائمة الدخل

يمكن تلخيص متطلبات العرض والإفصاح بقائمة الدخل كما وردت في المعيار المعدل رقم ١ لسنة ١٩٩٧ فيما يلي:

١- بنود يجب أن تظهر بقائمة الدخل (تمثل الحد الأدنى)

أ- الإيرادات.

ب- تكاليف التمويل

ج - حصة المنشأة في أرباح أو خسائر الشركات التابعة أو الزميلة أو المشروعات المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها طبقاً لطريقة حقوق الملكية.

د- مصروف الضرائب.

هـ- الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالأنشطة الاعتيادية للمنشأة.

و - البنود فوق العادية.

ز - صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.

ح - ربح السهم العادي كما جاء بالمعيار رقم ٣٣.

٢ - بنود يمكن عرضها بقائمة الدخل أو بالملاحظات المرفقة بقائمة الدخل، وهذه تشمل :

أ- تحليل للمصروفات إما على أساس وظائفها. وفي حالة اختيار التحليل الوظيفي فان على المنشأة أن تفصح عن معلومات إضافية تتعلق بطبيعة المصروفات بما في ذلك مصوف الاستهلاك والرواتب.

ب - نصيب السهم من توزيعات الأرباح المعلنة أو المقترح توزيعها خلال الفترة المالية.

متطلبات الإفصاح عن التغير في حقوق الملكية

طبقاً لما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم ١ ، يجب على المنشأة إعداد قائمة إضافية، ويجب عرض المعلومات الآتية بتلك القائمة:

أ - صافي الربح أو الخسارة عن الفترة كما جاء بقائمة الدخل.

ب - بنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي ترحل مباشرة الى حقوق الملكية تطبيقاً لأحد المعايير المحاسبية الدولية الاخرى واجمالي تلك البنود.

ج - الاثر المتجمع للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح أخطاء الفترات السابقة التي يتم المحاسبة عنها طبقاً للمعالجة المسموح بها في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٨.

د - العمليات الرأسمالية مع الملاك وتوزيعات الأرباح لهم.

هـ- رصيد الأرباح أو الخسائر المجمعة في بداية الفترة والتغيرات التي حدثت عليها خلال الفترة والرصيد في نهاية الفترة.

و أرصدة كل مجموعة من مجموعات حقوق الملكية (رأس المال وعلاوة الإصدار والاحتياطيات) في بداية العام والتغيرات التي حدثت عليها خلال الفترة بالتفصيل والأرصدة في نهاية الفترة وللمنشأة أن تختار أن تعرض البنود د، هـ، وبالملاحظات الإضافية للقائمة وليس داخل القائمة نفسها.

مقارنة بين متطلبات التقرير عن الأداء المالي

مما سبق يمكن القول أن هناك كثيراً من أوجه الشبه بين متطلبات التقرير عن الأداء المالي في ظل كل من المعايير الأمريكية والمعايير البريطانية والمعايير الدولية. ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

١- هناك اتفاق عام على ضرورة التقرير عن الأداء المالي طبقاً لمفهوم الربح الشامل. وهذا يتطلب اشتمال التقارير المالية المتعلقة بالأداء المالي على كافة التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المالية فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك. وهذا يؤدي الى توفير عنصر الوضوح والشفافية في التقارير المالية المتعلقة بالأداء المالي Johnson & Lennard (1998, p. 10).

٢- تتطلب كافة المعايير ضرورة عرض مكونات الربح الشامل بطريقة تفصيلية. وهذا يعني أن واضعي تلك المعايير يجمعون على أن الأسواق المالية والمستخدمون للقوائم المالية بصفة عامة يعطون أوزاناً مختلفة للعناصر أو المكونات المحددة للربح الشامل .

٣- تسمح كل المعايير أو تتطلب التقرير عن بعض عناصر الأداء المالي خارج قائمة الدخل (بالنسبة للمعايير الدولية والأمريكية) أو خارج حساب الأرباح والخسائر (بالنسبة للمعايير البريطانية).

ورغم المحاولات التي بذلت ولا زالت تبذل لتحقيق نوع من التوافق بين المعايير المحاسبية في الدول المختلفة وبين تلك المعايير والمعايير المحاسبية الدولية إلا أن هناك بعض الاختلافات

بين المعايير الامريكية والمعايير البريطانية والمعايير الدولية نلخصها فيما يلي:

١- تتطلب كل من المعايير المحاسبية البريطانية والأمريكية حساب مقياس إجمالي للأداء المالي خلال الفترة بينما لا تتطلب المعايير المحاسبية الدولية ذلك.

٢- تختلف المعايير في التقرير عن بنود الأداء المالي الأخرى التي يمكن التقرير عنها خارج قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر. فالمعايير المحاسبية الأمريكية تسمح بثلاث بدائل مختلفة، يتضمن البديل الأول عرضها بقائمة موسعة للدخل الشامل ويسمح البديل الثالث بالتقرير عنها ضمن قائمة التغير في الأرباح المحجوزة. أما المعايير البريطانية فتقضي بضرورة التقرير عنها بقائمة ثانية عن الأداء المالي هي قائمة إجمالي المكاسب والخسائر المعترف بها. واتخذت المعايير المحاسبية الدولية موقفاً مشابها للمدخل البريطاني.

٣- تتطلب المعايير المحاسبية الأمريكية دون غيرها طريقة معينة للتقرير عن الأثر الضريبي تتضمن توزيع عبء الضرائب على المجموعات الرئيسية المحددة لرقم الربح الشامل (Intra Period tax allocation).

٤- رغم أن كافة المعايير تتطلب عرض مكونات الربح الشامل بطريقة تفصيلية إلا أن هناك بعض الاختلافات التي تتعلق أساساً بالمجموعات الرئيسية المحددة لبنود الربح الشامل. فالمعايير الأمريكية تتطلب نظاماً محدداً يضمن التقرير عن نتائج الأنشطة المستمرة بطريقة منفصلة عن نتائج الأنشطة التي تقرر إيقافها بحيث تحد قائمة الدخل بوضوح رقم الربح من الأنشطة المستمرة قبل وبعد الضرائب، يلي ذلك عرض منفصل لباقي مكونات صافي الربح (صافية من الأثر الضريبي) والتي تشمل نتائج الانشطة التي تقرر إيقافها وأثر البنود الغير عادية والأثر المتجمع للتغير في السياسات المحاسبية.

أما المعايير الإنجليزية والدولية فرغم أنها تتطلب ضرورة التقرير عن بنود المجموعات الرئيسية المحددة لرقم صافي الربح بطريقة مشابهة الى حد كبير لمتطلبات المعايير الأمريكية إلا أنها لا تضع نظاماً محدداً لتحديد مكونات المجموعات الرئيسية أو الخطوات التمهيدية اللازمة للوصول إلى صافي الربح.

المراجـــــــع

1- Accounting Principles Board. 1966. Reporting the Results of Operations. APB Opinion No. 9 (AICPA).

2- Accounting principles Board. 1969. Earnings per Share. APB Opinion No. 15 (AICPA).

3- Accounting Principles Board. 1971. Accounting Changes. APB Opinion No. 20 (AICPA).

4- Accounting Principles Board. 1973. Reporting the Results of Operations. Reporting the Effects of Disposal of a Segment of a Business, and Extraordinary, Unusual and Infrequently Occuring Events and Transactions. APB Opinion No. 30 (AICPA).

5- Accounting Standard Board. 1992. Financial Reporting Standard No. 3: Reporting Financial Performance. London: Accounting Standard Board.

6- Financial Accounting Standard Board. 1985. Elements of Financial Statement. Concept Stamford CT.

7- Financial Accounting Standard Board. 1981. Foreign Currency Translation. Statement No. 52. Stamford, CT.

8- Financial Accounting Standard Board. 1981. Foreign Currency Translation. Statement No. 52. Stamford, CT.

9- Financial Accounting Standard Board. 1984. Accounting for Future Contracts. Statement No.80. Stamford. CT. FASB 199.

10- Financial Accounting Standard Board. 1993. Accounting for Certain Investments in Debt and Eguity Securities. Statment No. 115. Stamford. CT.

11- Financial Accounting Standard Board. 1997. Reporting Comprehensive Income. Statement No. 130. Stamford. CT.

12- Foster, G., C. Olsen and T. Shevlin, "Earnings Releases, Anomalies, and the Behavior of Securities Returns", The Accounting Review (January 1977), pp. 574-603.

13- International Accounting Standards Committee. 1997. Presentation of Financial Statements. IAS1 (revised) London, U.K.

14- International Accounting Standards Board. 1997. Earnings per Sher. IAS 33 London. U.K.

نموذج كمي لقياس الضرر على البيئة البحرية والثروة السمكية

د. وائـل الراشـد
جامعة الكويت

منذ إنشاء نظام حماية البيئة تحت مظلة الأمم المتحدة UNEP الخاص بقياس والإفصاح عن مشاكل التلوث، والكويت تساهم بشكل فعال في ذلك النظام من خلال تبنيها لبرنامج متابعة مشاكل التلوث والأخطار التي تهدد البيئة البحرية. ويرجع الاهتمام بهذه المشكلة إلى أهمية البيئة البحرية في دول الخليج بالذات لاعتماد تلك الدول عليها في كثير من احتياجاتها الأساسية كتقطير المياه والثروة السمكية وأيضاً الملاحة في بعض الحالات.

أما من جانب القياس المحاسبي فإننا نجد أن المحاولات السابقة التي تطرقت إلى قياس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها أي دولة من دول الخليج العربي في حالة حدوث ضرر بيئي أوتلوث بحري، نجد أن تلك الدراسات محدودة للغاية ولم تعطى حقها من البحث بالرغم من أهميتها فحتى الآن لا تتوافر سبل كمية تبنى عليها أسس قياس تلك التكاليف.

ويهدف من هذه الورقة طرح مقترح كمي لقياس الأثر البيئي والضرر المترتب على الثروة السمكية، خاصة في ظل تزايد حالات التلوث مع بقع نفطية وتلوث بحري وآخرها ظاهرة نفوق الأسماك. وتنقسم الورقة إلى الأجزاء التالية:

أولاً: مصادر التلوث البيئي وأنواع التكلفة المترتبة عليها.

ثانياً: قياس تكلفة الضرر البيئي وتحليله.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية للضرر البيئي.

أولاً: مصادر التلوث وأنواع الضرر

هناك عدة مصادر لتلوث الحياة البحرية لعل أكثرها حدوثاً البقع النفطية ومخلفات النفط ومشتقاته، كما حدث في عدة فترات في العقد الماضي كمشكلة حقل الحصبة في المملكة العربية السعودية عام 1980، وتسرب بعض البقع النفطية عام 1983 من حقل نوروز الإيراني، وآخرها قضية تداعيات أزمة الخليج وضررها على البيئة (١). علاوة على الأضرار الناجمة عن مخلفات مصافي النفط التي غالباً ما تقوم بإلقاء مخرجات الصناعات الكيميائية وماتحويه من مئات المركبات الغازية والسائلة والصلبة التي يتم التخلص منها في البحر مسببة تلوثاً كبيراً، ناهيك عن مخلفات المصانع والقطاع التجاري ومخلفات حركة الملاحة البحرية التي

أخذت بالانتشار في العقدين الماضيين. كذلك هناك بعض الظواهر الخاصة بطبيعة تكوين الخليج العربي حيث إنه يعتبر أكثر الأماكن البحرية حساسيةللتأثر بالملوثات وخاصة بسبب قلة العمق وتلاقي التيارات وعدم وجود مسافات كبيرة بين خلجانه وسواحله وقلة كمية المياه السطحية التي تصب فيه وارتفاع كمية المياه المتبخرة بسبب درجة حرارة سطحه المرتفعة خاصة في فصل الصيف التي تزيد في بعض الأحيان عن 33 درجة مئوية (٢).

أنواع الضرر:

توجد محاولات قليلة من قبل المحاسبين لقياس التكلفة التي يتكبدها المجتمع جراء الأضرار البحرية وأثرها على الجوانب الصحية والاجتماعية للإنسان. ودراسات تكلفة التلوث في حد ذاتها تحتل أهمية خاصة لارتباطها بمحاسبة الموارد البشرية التي تهتم بتقديم معلومات مفيدة عن تكلفة وقيمة الموارد البشرية الخاصة بمشروع ما. إلا أنه يلاحظ أن معظم الدراسات المحاسبية التي تناولت تكلفة التلوث قد حصرت قياس تلك التكلفة بما يلي(٣):

- تحديد تكلفة التدريب والتعليم التي يفترض إنفاقها على تلك الموارد البشرية باعتبارها تكلفة رأسمالية بشرية يتم استهلاكها لفترات محاسبية.

- قياس القيمة الاقتصادية المتوقعة للطاقة البشرية باستخدام مفاهيم تقليدية سائدة كالقيمة المتوقعة والقيمة الاستبدالية وغيرها.

- تكلفة الأضرار التي تصيب المنشآت والعقارات بالتلوث وهذه غالباً ماتكون مباشرة وقابلةللقياس بشكل أسهل من غيرها من الأضرار غير المباشرة كتكاليف التعطيل وضياع الفرص البديلة وانخفاض العوائد الخاصة بالمرافق البحرية وأيضاً زيادة تكاليف التشغيل الثابتة الخاصة بمرافق الدولة التي تعني بمشاكل التلوث.

وغالباً مايتم اتباع قواعد الاستهلاك المتعارف عليها في تقدير قيمة التعويضات المستحقة عن الضرر. وتتفاوت طبيعة الاستهلاك بحسب الأصل المرتبط بالتعويض، فعلى سبيل المثال تستخدم التكلفة الرأسمالية للمباني لاحتساب الضرر المباشر للأصول الثابتة أو ذات القيم الكبيرة، وتوزيع تكلفتها على الفترات المحاسبية كالآلات أو المعدات أو براءات الاختراع. بينما تعالج التكلفة المتغيرة لأغراض تقدير الضرر كالمواد والطاقات والجهود والعمالة التي تتعلق بمكافحة مشاكل التلوث كتعويض مباشر.

كما يوجد تكاليف أخرى يجب أخذها في الاعتبار عند احتساب الضرر البيئي لا تقتصر فقط على الأضرار المباشرة وغير المباشرة بل تكون مرتبطة بعمليات التشغيل مثل التأخر بورود الواردات أو تصدير الصادرات أو التشغيل الكامل للطاقات وتراجع العملية الإنتاجية في الدولة بشكل عام. ومنها تكلفة تعطل الأجهزة والآلات المستوردة بحراً مما قد يؤثر في كفاءتها أو عدم فعاليتها، وأيضاً التكلفةالمترتبة على تراجع تجارة الترانزيت ناهيك عن الضرر المباشر على الثروة السمكية التي تشير الدراسات المبدئية إلى أنها أصلاً تساوي ٨٠ أو ٨٣٪ من إجمالي الاحتياجات الفعلية في دول الخليج العربي(٤). ولا شك أن ذلك يؤثر على نموها وتوزيعها وخاصة في ظل كثرة حوادث التلوث البيئي مما يؤثر بشكل أو بآخر على المخزون الخاص بموارد الغذاء الأساسية لتلك الثروة السمكية. يضاف إلى ماتقدم الاستغلال التجاري السيئ للثروة السمكية وعمليات الصيد الجائر وماتسببه من ضرر بيولوجي للبيئة البحرية والضرر على التربة والمواد العالقة كالرواسب الطينية والمركبات ذات الخواص المشتركة.

ويؤدي التلوث البيئي الناتج عن عوامل التلوث السابقة بكافة أشكالها إلى إصابة الكائنات البحرية من ثروة سمكية وخلافها بأضرار قد تصل إلى أكثر من ٦٠٪ من كمية تلك الكائنات. فقد اضطرت المملكة العربية السعودية في المنطقة الشرقية إلى إيقاف عمليات الصيد بعد اقتراب بقعة زيت طافية إلى حدود مسافة ١٠ أميال من شواطئ المنطقة الشرقية مما أثر في كمية الاستهلاك المحلي للسمك ونسبة مساهمة الثروة السمكية في الناتج المحلي(٥). وعليه يجب قياس التكلفة الاقتصادية من جراء هذه الأضرار سواء كانت تكلفة مباشرة أو غير مباشرة، ثم قياس التكلفة الاجتماعية المتمثلة في البطالة أو تعطل قطاع الصيادين علاوة على الضرر الصحي الذي لاشك له أضرار أكبر بكثير من الأضرار الاجتماعية أو الضرر الاقتصادي.

ثانياً: قياس تكلفة الضرر البيئي

اقترح بعض الباحثين قياس الأضرار التي تصيب الثروة

السمكية من جراء التلوث (r) وذلك بمقارنة الكميات التي يتم صيدها في منطقة ما على فترات محددة P1 , P2 .. Pn بحيث يتم حساب معدل انخفاض نمو الثروة السمكية المحتمل في خلال الفترة المحددة لغاية عدد من السنوات (n) باستخدام المعادلة التالية:

$$r = \sqrt[N=1]{\frac{P^2}{P^1}} \quad (1)$$

ومن معرفة انخفاض معدل r بالمعادلة يمكن التنبؤ بالكميات المنتجة في سنوات مقبلة Fn كما يلي:-

$$Fn = F_1 (1+r)\, r \quad (2)$$

على أنه يؤخذ على هذا الأسلوب أنه يقوم على التنبؤ بالنمو السكاني ولم يتم تطبيقه أو اختبار نتائجه على معدلات نمو الثروة السمكية من قبل، كما أنه لا يأخذ بالاعتبار كمية الأسماك التي أصيبت بأضرار التلوث ولم تمت بعد. علاوة على أن تطبيق هذا الأسلوب الكمي يتجاهل احتمالات تزايد استهلاك الثروة السمكية عبر السنوات القادمة، ويفترض ثبات معدلات الاستغلال الحالي. ويمكن استخدام هذا الأسلوب بترشيد رياضي معين بحيث يمكن التغلب على تلك الاعتبارات (6).

كما يجب الأخذ بالاعتبار تكلفة التلوث على مياه التحلية ذات الأهمية خاصة لدول الخليج العربي التي تعتمد وبشكل كبير على محطات تحلية المياه. أما الضرر الأكبر فهو المتعلق بالضرر الصحي الذي غالباً ما يتخذ كمؤشر لذلك التلوث كما هو الحال عند حدوث تلوث كيميائي ناجم عن مخلفات القطاع النفطي. وقد تناول بعض المحاسبين تأثير الصناعة النفطية على العاملين بها لقياس تكلفة الأضرار البشرية التي قد تلحق بهم باعتبارهم من أهم أنواع الأصول حيث تم استخدام نفس أسلوب قياس الضرر البيئي على صحة الإنسان، على الرغم من الصعوبة التي تكتنفه (7).

هذا ويمكن حصر تأثير أضرار التلوث على الصحة بتلوث المياه الخاصة بالشرب، والتلوث الذي يصيب الثروة السمكية، والتلوث الخاص بالبيئة وانتقالها إلى الإنسان. ويتم قياس تلك الأضرار بالصورة التالية (8):

أ- تكلفة الإصابة بأمراض التلوث وانعكاساته.

ب- تكلفة العلاج.

ج- تكلفة الفرصة الضائعة.

د- تكلفة الإزعاج.

والآلية المحاسبية التي قدمتها المعايير المحاسبية لاتزال تتناول الموضوع من الناحية النظرية من خلال معادلة تقدير تكلفة العلاج فقط على نحو:

$$(T\,cn) = \sqrt[d=2]{dn^* cn^* yn^* pn} \quad (3)$$

حيث إن

dn= نوعية الأمراض الناجمة عن الضرر البيئي أو التلوث.

en= معدل تكلفة علاج المرض.

yn= عدد أيام العلاج.

pn- الحالات الخاصة بأمراض التلوث ومدتها.

مع احتمالات اختلاف قيم كل متغير من المتغيرات السابقة تبعاً لنوعية الأمراض الناتجة عن عناصر التلوث ومعدلات تركيز مختلفة.

ج- تكلفة الفرصة الضائعة فهي تكلفة ناجمة عن تحمل مركز العمل لأعباء بسبب نقص إنتاجية الأفراد لدواعي المرض أو التسمم ويستخدم في حسابه المعادلة التالية:

$$Pc = \frac{vyp}{Tw^* ND} \quad (4)$$

حيث إن:

Pc= المكاسب الضائعة.

vyp- قيمة الإنتاج السنوي.

Tw= عدد العمال الكلي.

ND- عدد أيام العمل في السنة.

د- أما تكلفة الإزعاج فهي تكلفة ليس بالسهل استخراجها لكونها ذات أثر غير مباشر وخاصة إذا تزامن معها أمراض خطيرة. وهنا يمكن الاستئناس ببعض الدراسات التي أجريت في هذا الجانب وخاصة النفسية منها والتي تسعى إلى قياس التكلفة بالعلاقة الارتباطية بين تكلفة الإزعاج وتكلفة معالجة المريض بإحدى المستشفيات النفسية وذلك كما هو الحال في المعادلة التالية (9):-

$$V_D = m\ ^*C_a \quad (5)$$

حيث إن:

VD= تكلفة العلاج (من الانزعاج).

Ca= التكلفة اليومية للمريض في المستشفى.

m= عدد أيام الاستشفاء.

أيضاً هناك تكلفة خاصة بالوفيات وهي بطبيعتها تكلفة عالية جداً وباهظة لارتباطها بالعنصر البشري. كما يوجد تكلفة أخرى متعلقة بعدم الاستمتاع بالحياة كما هو مبين في المعادلات (6), (7), (8) أدناه:

- يمكن تحديد معادلة لتكلفة الوفاة المبكرة للفرد باستخدام:

$$M_c = S_t - C_i P_n \longrightarrow (6)$$

حيث إن:

Mc= تكلفة الوفاة المبكرة.

Ci = القيمة الاجتماعية التي لايتم تحقيقها بسبب الوفاة المبكرة.

St= القيمة الاجتماعية الإجمالية للفرد.

- ويمكن استخراج قيمة Ci Pn من المعادلة التالية:

$$Ci\ Pn = Ti - Cn \longrightarrow (7)$$

حيث:

Ti= إجمالي الدخل الذي يحصل عليه الفرد من السنوات المفقودة نتيجة للوفاة المبكرة.

Cn= استهلاك الفرد من السلع والخدمات.

كما يمكن معرفة تكلفة الضرر بالحرمان عن طريق حساب معامل الضرر (DF)، إذا أمكن تحديد الزيادة في معدل الوفاة Dr ومتوسط قيمة الحياة Ag L ، وعدد السكان في منطقة الضرر البيئي P بالمعادلة التالية:

$$DF = \frac{\Delta Dr^* Ag.L}{P} \longrightarrow (8)$$

وغالباً ما يتم تحديد الزيادة في معدل الوفاة بدراسة أثر زيادة وحدة واحدة من التلوث (الضرر البيئي) بمقارنة عدد حالات الوفاة قبل وبعد هذه الزيادة. وتعتبر أساليب المسح والقياس غير المباشر والاستبانات من أهم وسائل الاستدلال على هذه الزيادة (10).

قياس تكلفة الرقابة على اضرر في البيئة البحرية

إن قياس أضرار التلوث على البيئة البحرية هو في حقيقته يعادل مجموع تكلفة أضرار التلوث التي تشمل تكلفة الضرر المباشر وغير المباشر وتكلفة الرقابة البيئية. وقد استدل Wilson على الرفاهية العامة -أحد العناصر البيئية- بالرمز w وهو مجموع الناتج الخفيف للسلع والخدمات ويرمز له بالمرز n كما استدل على التوزيع الحقيقي للخدمات البيئية ويرمز له بالرمز e بحيث يصل إلى معادلة الرقابة البيئية على نحو (11):

$$Wi = \sqrt{(e^{*}e - 1)^{n}}$$

ويمكن الحصول على N من خلال:

$$N = N_i + T \longrightarrow (9)$$

حيث إن:

NI = قيمة السلع والخدمات في حالة عدم وجود رقابة على الضرر البيئي.

T= تكلفة الرقابة على الضرر أو التلوث في السلع أو الخدمات الخاصة.

وهكذا يمكن الحصول على E من المعادلة التالية:

$$E = Ei - D$$

حيث إن:

Ei= قيمة البيئة في حالة عدم وجود رقابة على التلوث.

D= التكلفة البيئية أو الضياع في جودة الخدمات البيئية.

فمجموع D+T يمثل التكلفة الكلية للتلوث أو الضرر في البيئة البحرية.

وتعتبر معادلة تخفيض التكلفة إلى أدنى حد ممكن هدفاً يرفع من جودة البيئة وذلك بمقارنة الانخفاض في أضرار التلوث بالزيادة في تكلفة التحكم باستخدام العلاقة التالية:

$$\Delta W = \Delta D - \Delta T$$

حيث إن:

ΔD = الانخفاض في أضرار التلوث.

ΔT = الزيادة في تكلفة التحكم.

هذا وطالما كانت النتيجة $\Delta D > \Delta T$ ، فيكون القرار نحو الاستمرار في الرقابة البيئية لزيادة المنافع عن التكلفة والعكس صحيح.

ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\Delta W = \Delta B - \Delta T$$

حيث إن:

ΔB = الفوائد الناتجة عن مشروعات التحكم.

وتهدف أيضاً عملية قياس التلوث والرقابة عليه إلى التعويض عن ذلك الضرر وتحميل الأطراف المتسببة فيه أعباء المعالجة. وهذا يتطلب أيضاً تحديد معامل لقياس التعويض على غرار المعايير الخاصة باحتساب التعويض في حالات التأمين التجاري حيث يمكن استخدام معيار التلوث وتكلفة المكافحة على مستوى الدولة كمؤشرات مساعدة في تحديد قيم التعويض (١٢).

قياس التكلفة الإجمالية للضرر البيئي

مما تقدم يمكن إجمال القول إن محصلة تقدير تكاليف الضرر في البيئة البحرية هي عبارة عن عدة أنواع من التكاليف، ويمكن استخدام المعادلات العلاقية الواردة أعلاه (1 إلى9) لتحديد مجمل الضرر الناجم. وبالرغم من كون تلك التقديرات غير حكمية في بعضها، إلا أنها تعطي مؤشرات لتقدير الضرر وبالتالي التعويض المترتب عليه. هذا ويمكن إجمال تلك المعادلات في معادلة تقدير التكلفة الإجمالية للضرر في المعادلة التالية:

$$Tc = \sum_{n=i} \frac{(r + Tcn + V\,p + Mc + Df}{(N^{*}\,Ei)^{\,n+i}}$$

حيث إن:

Tc= (التكلفة الإجمالية للضرر البيئي).

والمتغيرات الأخرى كما سبق بيانها في المعادلات (1 إلى 9) أعلاه.

وذلك خلال فترة القياس (n).

ثالثاً: العرض المالي والإفصاح عن الضرر البيئي

بالرغم من عدم وجود أنماط محددة لمعالجة الضرر البيئي في الإفصاح المالي باعتبار أن غالبية تلك الأضرار تقديرية يتم إطفائها في قائمة الدخل الفترية أو على فترات، إلا أنه -ومن خلال المشاهدات السابقة- تتبع أربع طرق لعرض البيانات الخاصة بالضرر البيئي في القوائم المالية السنوية (١٣):

الطريقة الأولى: عادة ما يتضمن خطاب رئيس مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية بيانات عن حجم الضرر التقديري وسبل معالجته مع بيان أسباب المعالجة خاصة في المنشآت الخدمية. كما يتضمن الخطاب مقترح الإدارة نحو إطفاء الضرر على فترات بتكوين مخصصات مناسبة في قائمة التشغيل وذلك كتمهيد إلى حين استرداد التعويض المناسب عن الضرر. عندها يستخدم قيد نظامي لإعادة المبالغ المخصومة إلى مخصصات مستردة أو أرباح غير اعتيادية، كما هو الحال في الأصول غير الملموسة موضع النزاع القانوني.

الطريقة الثانية: وتقوم على أساس عرض المعلومات المالية عن الضرر ضمن قائمة التدفقات غير المالية كما هو في قائمة الاستثمارات المعنوية Intangible عند تقدير حجم الاستثمارات في الموارد البشرية، وهذه الطريقة قد أوصى بها مكتب «آرثر أندرسون وشركاه -محاسبون ومراجعون» منذ العام 1986، ولاتزال التجارب التطبيقية لها محدودة.

الطريقة الثالثة: وتتضمن عرض للبيانات المالية التقديرية عن الضرر في شكل قوائم مالية مبدئية غير مراجعة من المراجع الخارجي للشركة، بحيث تقوم الشركة بإعداد مجموعة من القوائم المالية مطبقة مبادئ المحاسبة عن التعويضات محل النزاع وتكون هذه القوائم ضمن ملحقات القوائم المالية المراجعة بواسطة المراجع الخارجي للشركة، ويجب -في هذه الحالة- أن ينص التقرير على أن هذه القوائم ليست معدة وفق مبادئ المحاسبة التقليدية، كما أن هذه القوائم لم تراجع مراجعة خارجية. وفي كافة الأحوال لايشار إلى قيمة تلك التعويضات لا من قريب أو في بعيد في القوائم المالية ولاينسب أثرها المالي وإن كان ممتداً إلى نتائج السنة المالية الحالية.

الطريقة الرابعة: هي إدماج الخسائر المترتبة عن الضرر في

قائمة الدخل للمنشأة باعتبارها مصروفات غير اعتيادية ضمن القوائم المالية المنشورة والتي تراجع بواسطة المراجع الخارجي ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وتشتمل هذه الطريقة على رسملة تلك المصروفات حتى تحصيل التعويض. وقد اتبعت هذه الطريقة من قبل بعض الشركات الكبرى منها شركة للطيران، والإلكترونيات، والنوادي الرياضية للمحترفين.

أما عن الموقف المهني من هذه الطرق، فلا يزال الوضع غير محدد بشكل نهائي من قبل المجامع المهنية خاصة لكون معظم هذه الأضرار ممتدة لفترات طويلة وتتضمن نزاعاً قانونياً يتطلب العديد من التفسيرات التشريعية، علاوة على أن ما اتبع من طرق في المعالجة المحاسبية يعتبر في مجمله مقبولاً عرفياً بين جمهرة المحاسبين طالما كانت القاعدة الأساسية بهذا الصدد المحافظة على الإفصاح وإظهار المركز المالي بصورة عادلة.

إن مشكلة قياس الأضرار بالثروة السمكية والبيئة البحرية وأثرها على التكلفة الاقتصادية والاجتماعية وقياسها من الناحية الرياضية ثم بيان المعالجة المحاسبية موضوع بالغ الأهمية يستحق من المجامع المهنية مراجعة خاصة بعد زيادة حالات الضرر البيئي في أنحاء العالم.

ونأمل أن تتاح الفرصة مستقبلاً للتطرق إلى المعالجة المحاسبية للتعويض عن الضرر في البيئة البحرية بما يتفق مع الأعراف المحاسبية.

المراجـــــع

١ - أبو خطوة، احمد نبيل. (١٩٨٧). كيف نحمي الخليج من بقعة الزيت. المجلة. العدد ١٦٨ . السعودية - ٢٣ .

٢ - الدباغ، عبد الله عيسى.(١٩٩٥). مكافحة التلوث في موانى الخليج العربي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. الندوة العلمية الثانية. جامعة الكويت.

٣ - نصر يحيي، ابراهيم الصعيدي، يحيى أبو طالب (١٩٩٥). تحليل التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للموانئ البحرية: نموذج مقترح: الندوة العلمية الثانية للموانئ والتنمية في دول الخليج العربي. جامعة الكويت سنة١٩٨٥ .

٤ - بسيسو ، فؤاد حمدي (١٩٩٤). آفاق التنمية الزراعية والثروة السمكية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد ٣٨ . السنة ١٠ . جامعة الكويت.

٥ - سالم ، أبو بكر (١٩٩٣) . تحليل الفوائد الناتجة عن مشروعات التحكم في التلوث. النفط والتعاون العربي. المجلد ٩. العدد٢.

6 - Al Dahom, Najim k& Others (1991) Introduction to Pollution of Inland Waters In Iraq - A Fishery Problem. The Arab. Vol. B No. 1. University of BASRA.

7 - Coldsmith, E.(1997). The Cost of the Pollution. Tom Stacey publications. London.

8 - Mardenbergh W. A. & others (1998). Water supply and waste disposal. International textbook co. N. Y.

9 - Nalson, J. P. (1996) Economic Analysis of Transportation Noise Abatement. Bellinger. Cambridge.

10 - Neuman. L.D. (1997) The protection and Development of the marine environment of the U.N. System The Program of the U.N. System Ocean Economic and Technology office Dep. of International Economic & Social affairs. M. N. N. Y.

11 - Nevril, R. & Others (1994). Capital and Operating Costs of Selected Air Pollution Control System. Journal of the air Pollution Control Association. Vol. 28 No. 8 august.

12 - Oppenheimer, L. (1993) Cost of Air and Water Pollution. Industrial poullution Edited by 11 . Irving Sax. Nostrand Reinhold N. Y.

13 - Royston, M. G. (1996). Pollution preventation pays. Porganor. Oxford.

مـــفـــاهيم من التـــدقـــيق الـــداخـــلـــي

سعد الشمري
مدقق داخلي
مؤسسة البترول الكويتية

لقد نشأت مهنة التدقيق الداخلي بالمفهوم الحديث في عام ١٩٧٧ عندما أصدر الكونجرس الأمريكي (Foreign Corrupt Practice Act) FCPA والذي كان يتحدث عن الدفاتر المالية للشركات ومسؤولية الإدارة العليا والإدارة المتوسطة عن ضمان وجود أنظمة رقابية كافية وفعالة في الشركات. بعد صدور هذا القانون أصبح وجود إدارة التدقيق الداخلي ضرورة ملحة للشركات وبالذات الشركات ذات الملكية العامة Public Companies.

في عام ١٩٨١ قام معهد المدققين الداخليين The Institute of Internal Auditors بإعادة إصدار لائحة مسؤوليات التدقيق الداخلي Statement of responsibilities of internal auditors والتي تقوم بوضع الأطر العامة لفهم دور ومسؤوليات التدقيق الداخلي، كما تضمنت هذه اللائحة تعريف وتوضيح لمفهوم استقلالية المدقق الداخلي.

ومن القواعد الهامة التي ذكرتها لائحة مسؤوليات التدقيق الداخلي طبيعة عمل المدقق الداخلي والتي تشمل كل الأمور المتعلقة باختبار وتقييم Examination and Evaluations مدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ومدى كفاءة أداء أفراد المؤسسة. ولكي يقوم المدقق الداخلي بهذه المهمة يجب عليه:

١- مراجعة وتقييم صحة البيانات المالية والتقارير المحاسبية وتحديد إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٢- مراجعة مدى انسجام واتساق (Compliance) الأنشطة اليومية للمؤسسة مع القوانين والنظم واللوائح والخطط.

٣- مراجعة وتقييم الوسائل المتبعة لحماية أصول المؤسسة.

٤- تقييم كفاءة استخدام موارد المؤسسة.

٥- مراجعة كفاءة العمليات التشغيلية والبرامج والتأكد من انسجامها مع أهداف المؤسسة.

نلاحظ من النقاط السابقة أن هناك اتساع في مفهوم الرقابة الداخلية بحيث يشمل جميع الأنشطة الإدارية والتشغيلية والمحاسبية مما يجعل مهمة التدقيق الداخلي ليست بالسهولة التي يتصورها الكثير

منها، فهذه المهمة تتطلب الكثير من الخبرات المختلفة في كثير من مجالات المعرفة وقد يحتاج المدقق الداخلي إلى الاستعانة باستشاريين ومتخصصين من خارج المؤسسة مثل المهندسين، الاقتصاديين، الإحصائيين، المحامين، محللين أنظمة المعلومات، بل ربما يحتاج أي إناس متخصصين لتحري قضايا سرقة الأموال Fraud Investigations.

إن الاتساع في مهنة التدقيق الداخلي أوجد مرونة في الأعمال التي يقوم بها المدقق الداخلي مما يمكن المدقق الداخلي من الاستجابة لمختلف احتياجات الإدارة العليا في المؤسسة، وفي نفس الوقت يزيد هذا الاتساع من اعتماد الإدارة العليا على ملاحظات وتوصيات ونتائج التدقيق التي يرفعها المدقق الداخلي للإدارة العليا في المؤسسة.

التدقيق الداخلي في الكويت

من وجهة نظري أجد أن هناك حاجة ماسة لتطور هذه المهنة في الكويت وذلك لعدة اعتبارات. أولها وأهمها هو ضعف مهنة التدقيق الخارجي (وظيفة المحاسب القانوني) حيث إنني لم أسمع أبداً بأنه حدث وأن قام أحد مستخدمي القوائم المالية برفع دعوى قضائية على أحد المحاسبين القانونيين لعدم صحة رأيه في تقييم القوائم المالية وهذا الضعف في مهنة المحاسب القانوني نجده نابع أساساً لعدم وجود معايير محاسبية متفق عليه (GAAP) ينبغي أن يتبعها المحاسب القانوني عند قيامه بفحص القوائم المالية للمؤسسات.

ثانياً: عدم وجود جهات إشرافية ورقابية تتولى متابعة أداء أعضاء المهنة.

ثالثاً: عدم وجود أنظمة واضحة المعاني تحكم توافر المعلومات المحاسبية عن المؤسات العامة والخاص.

أما الزاوية الأخرى التي أرى منها أهمية تطور مهنة التدقيق الداخلي في الكويت هي طبيعة المهنة نفسها حيث إن إدارة التدقيق الداخلي تنشأ داخل المؤسسة ولخدمة المؤسسة وبالتالي فإن إدارة المؤسسة هي الجهة القادرة وبكل سهولة على تفعيل دور هذه المهنة والاعتماد عليها وزيادة فاعليتها بعيداً عن نظم أو قوانين خارجية.

وأنا أتصور أن كل إدارة ناجحة تسعى دائماً لنجاح المؤسسة وإلى زيادة أرباحها وزيادة حصتها في السوق أن تستعين بنظام التدقيق الداخلي لأن التدقيق الداخلي تدفع بهذا الاتجاه.

أما السبب الأخير لضرورة تطور مهنة التدقيق الداخلي في الكويت هو الانفتاح الاقتصادي وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في توفير العديد من الخدمات العامة وما يتبعه من زيادة المنافسة بين المؤسسات المحلية والخارجية في سوق محدودة وصغيرة نسبياً وبالتالي الحاجة الماسة لكفاءة تشغيل أفضل وخفض التكاليف وتوفر معلومات دقيقة لمتخذي القرارات في المؤسسات.

المراجـــع

1 - Gil Gourtemanche "The New Intenal Auditing" John Wiley & Sons 1986

٢- د صلاح الدين عبدالمنعم «نظم المعلومات المحاسبية مدخل رقابي إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة الإصدار التاسع 1996.

3 - Irvin N. Glem "CIA Review Part 1. In ternal Audit Process"

4 - James R. Kuncan lFrom watch dog to Consultant" strategic Finance, April 1999.

في مؤتمر صحافي بمناسبة توقيع ع

الشمالي : ٦٤٠ فرصة ف
دولة عربية واجنبي

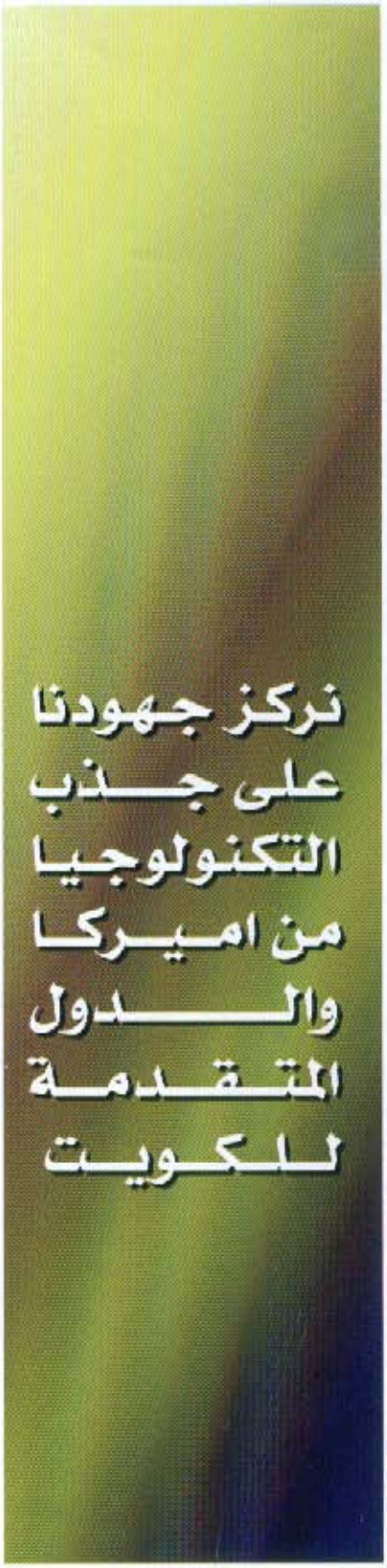

اعلن رئيس مركز البحوث العربية ورئيس اللجنة التنظيمية لمنتدى الاستثمار الدولي الدكتور علي الشمالي أن عدد الدول التي ستشارك في فعاليات المنتدي بلغ نحو ٦٨ دولة عربية واجنبية، مشيرا الي ان اللجنة التنظيمية تلقت خلال الفترة الاخيرة مشاركات نحو ١٦ دولة جديدة.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي دعت اليه رئيسة اللجنة الاعلامية للمنتدي حصة ماجد الشاهين بمناسبة قيام اللجنة التنظيمية للمنتدي بتوقيع عقد اتفاقية الحملة الاعلامية والاعلانية الخاصة بالترويج لمنتدي الاستثمار الدولي مع قناة الجزيرة القطرية.

٦٤٠ فرصة

واضاف الدكتور الشمالي ان عدد الفرص الاستثمارية التي تلقتها اللجنة العلمية للمنتدي بلغت نحو ٦٤٠ فرصة، معربا عن توقعه بان يصل العدد خلال الفترة القصيرة القادمة لنحو ١٠٠٠ فرصة استثمارية واوضح الشمالي ان اللجنة التنظيمية بعد ان قامت بتغطية الدول العربية وافريقيا وآسيا بدأت تركز عملها وخططها التسويقية علي دول اوروبا واميركا وكندا واستراليا، مشيرا الي ان هذا التركيز يأتي بتوجيهات من اللجنة العليا بهدف جذب ونقل التكنولوجيا المتقدمة للكويت.

مشاريع التخصيص

واشار الدكتور الشمالي الى انه وفي مجال الفرص الاستثمارية المالية تلقت اللجنة للآن نحو ٤٠ فرصة استثمارية مالية متخصصة من بينها محافظ مالية جديدة تطرح لأول مرة اضافة الى نحو اكثر من ٦٠ فرصة استثمارية متعلقة بمشاريع الخصخصة.

٢٢,٥ مليار دولار

واوضح الشمالي ان اجمالي قيمة الفرص الاستثمارية بلغ للآن نحو٢٢,٥ مليار دولار، مشيرا الى انه سيتم الاختيار من بين هذه الفرص ما قيمته نحو ٧

ـقـــد اتفاقية الحملة الاعلامية والاعلانية

ـي منتدي الاستثمار و٦٨ ـة اعلنت مشاركتها

مليارات دولار.

واحد من عشرة

واضاف الشمالي ان اللجنة العلمية للمنتدي ستقوم باختيار فرصة واحدة من بين كل عشر فرص مشاركة والتي سيصل مجموعها لنحو اكثر من ١٠٠٠ فرصة استثمارية.

واستعرض الدكتور الشمالي في سياق حديثه عددا من الشركات المساهمة في رعاية المنتدي والتي يأتي من بينها احدى الشركات الالمانية المتخصصة في المعدات النفطية، والتي تعد ثاني اكبر شركة المانية مشاركة، اضافة الى شركة الغربللي انترناشيونال وميتسوبيشي للمعدات الثقيلة وشركة ماري جرين من الصين وتوتال احدى شركات النفط الاوروبية، اضافة الي شركة اوروبية اخرى وشركة مين ميتلز احدى اكبر الشركات المتقدمة في الصناعات الثقيلة والمتوسطة، وكذلك مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الناقل الرسمي للمنتدى، اضافة الى الراعي الاعلامي للمنتدى قناة الجزيرة.

الراعي الاعلاني

من جانبه، تحدث العضو المنتدب لمحطة قناة الجزيرة محمد جاسم العلي الذي اشاد في بداية كلمته بحسن الاستقبال والضيافة، معربا عن شكره وسعادته باختيار قناة الجزيرة لتكون الراعي الاعلاني للمنتدى.

واضاف : اتمنى ان نوفق في تغطية الحدث خاصة اننا تم اختيارنا من بين عدة وسائل اعلامية تقدمت لرعاية المنتدى.

الاسئلة

وعقب انتهاء الكلمات دار حوار بين الاعلاميين واعضاء اللجنة التنظيمية ومسئولي قناة الجزيرة تخللته مجموعة من الاسئلة والاجابات والتي جاءت كالتالي:

لا خلاف

لماذ تم اختيار قناة الجزيرة بالذات،

الشاهين : هدفنا نقل فعاليات المنتدى الى كل دول العالم

علما بأن هناك قنوات فضائية اخرى دولية؟ وهل هذا بداية للتصالح مع قناة الجزيرة بالنسبة لدولة الكويت؟

حصة الشاهين : اولا احب ان اشير الى انه لم يكن هناك في الاصل خلاف ما بين الكويت وقناة الجزيرة لكي يحدث تصالح اضافة الى ان المنتدي غير سياسي.

الدكتور الشمالي : اود ان اشارك رئيسة اللجنة الاعلامية حصة الشاهين، ونحن نعلم انه لا يوجد خلاف مع قناة الجزيرة، والحقيقة نحن نتفاوض مع القنوات التلفزيونية المختلفة وجدنا ان احسن وانسب العروض كان مع قناة الجزيرة، خاصة لانتشارها الكبير وقدرتها على مخاطبة الشريحة التي تناسب خطط المنتدى الاعلامية.

فريق عمل

كيف ستكون التغطية للمنتدي الاستثماري على اعتبار ان قناة الجزيرة قناة اخبارية والعمل الاقتصادي كبير وهل ستكون التغطية لمجرد الاعلام ام ستكون هناك تغطية من خلال فريق عمل للفعاليات كاملة؟

جاسم العلي : قناة الجزيرة هذه قد تكون أول تغطية من خلال فريق عمل للمنتدي وطبيعي من خلال الاعلانات التجارية في قناة الجزيرة، ونعتقد ان اول ما يدور في هذا الاعلان هو المصدر الاساس، ولكن هناك جانب آخر وهو الوجود من خلال فريق تلفزيوني، ونحن لا نريد الدخول في الجوانب السياسية اكثر مما هو في الجانب الاقتصادي، واحب ان اطمئن الجميع الى انه لا يوجد اي خلاف مع قناة الجزيرة والكويت والعكس فان العلاقات قوية ومتينة وان وجدت خلافات فهي خلافات في الرأي والاختلاف في الرأي لا يفسد في الود قضية، ثانيا نحن الجزيرة موجودون هنا في الكويت ولدينا مراسل لنا وقد حصلنا علي موافقة مبدئية لافتتاح مكتب لنا بحيث سنكون في الكويت من خلال فريق عمل تلفزيوني كبير بحيث نستطيع تغطية كل الانشطة، وبما ان الجزيرة الراعية الاعلامية للمنتدي فمن الطبيعي وجودنا من خلال فريق عمل لتغطية كل فعاليات وانشطة المنتدى، والمتابع لقناة الجزيرة يجد انها تهتم بالاخبار، سواء كانت سياسة أو رياضة أو اجتماعية، من خلال رسائل وبرامج يومية تصل الاقتصادية منها الى ٤ رسائل وسيكون للمنتدي حضور كبير من خلال الرسائل الاقتصادية التي سيتم بثها على القناة.

موافقات رسمية

سؤال من رئيس اتحاد تجار ومصنعي الالمنيوم محمد النقي بالنسبة لعنوان المنتدي، وهل هناك مشاريع ستعرض على المهتمين، وهل هناك مشاريع لخدمة الكويت ولم يحدث فيها شيء للآن، وهل هناك موافقات من الجهات الرسمية على المشاريع التي سيتم تقديمها، خاصة ان المشكلة الرئيسية التي تعاني منها منذ التحرير هي قضية الحصول على الموافقات من الجهات المعنية على سبيل المثال نحن في شركات الالمنيوم تقدمنا بثلاثة مشاريع استراتيجية وحيوية ومهمة للبلد وللآن لم نحصل على التراخيص ونريد أن نعرف ما هو دوركم في ذلك؟

نقطة التقاء

الدكتور الشمالي : عملية الفرص الاستثمارية ، فنحن نهدف من وراء المنتدى لان يوفر الارضية التي يلتقي عليها صاحب الفرصة الاستثمارية بصاحب رأس المال بحيث يكون الالتقاء من خلال المنتدى وتكون الكويت هي مقر الالتقاء ونحن نسعى من خلال اللجنة العليا المنظمة الى ان تسارع الحكومية في تسهيل القوانين واصدار التشريعات المختلفة ولكن في الحقيقة هذا تجمع عالمي ويجب ان تستغل الكويت القنوات الرسمية على اساس ان تستعجل اصدار القوانين والتشريعات ويقدموا الفرص وعموما سيتم عرض ٧ فرص استثمارية محلية من الكويت وجميعها من القطاع الخاص مع حرصنا على المتابعة مع القطاع الحكومي وقد وصلت وعود بأن الحكومة ستقدم فرصا استثمارية، وبالنسبة للتعطيل فحسب علمنا فان المنتدي يستخدم كأداة للضغط للاسراع في تسهيل واصدار القوانين والتشريعات، ولكن في الحقيقة انا اشارك الرأي في اننا كمستثمرين نواجه المشاكل ولدي ترخيص الآن منذ ٤ شهور وانا انتظر الموافقة عليه للآن.

جانب من المؤتمر الصحافي

مداخلة من محمد النقي، نحن منذ

التحرير تقدمنا بمشاريع حيوية وجاءنا مستثمرون ومعهم التكنولوجيا وكان لدي المستثمرين الاستعداد لتمويل المشاريع مائة في المائة وكانت مشاريع ضخمة تصل لمليار دولار وبسبب التأخير الذي حدث لا نستطيع ان نجذب هؤلاء المستثمرين الآن، ونحن الآن نخاف ان يتكرر الامر معكم ويحدث الاحراج للمستثمرين الذين سيحضرون الدكتور علي الشمالي: احب ان اشدد على ان هذا المنتدى يمثل تجمعا عالميا تستضيفه الكويت وهو ليس قائما على القوانين الكويتية، ولكنه سيكون فرصا استثمارية من مختلف دول العالم تلتقي علي ارض الكويت لذلك يجب علينا استغلال الفرصة.

مداخلة من حصة الشاهين: نعتقد ان كون رئيس اللجنة العليا التنظيمية وزير التجارة والصناعة فنحن نأمل ان يساهم في تذليل وتسهيل القوانين.

الخطوط الكويتية

ما الدور الذي ستلعبه الخطوط الكويتية كونها احد الرعاة الرسميين للمنتدى؟

عادل بورسلي : الخطوط الجوية الكويتية مؤسسة حكومية، وبالتالي قمنا بتبني توجيهات سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح في تبني الانشطة الاقتصادية، ودورنا الوطني في دعم المنتدي من خلال لقائنا مع المنظمن وبعد توزيع الادوار فان الدور الذي ستقوم به الخطوط الجوية الكويتية كونها الناقل الرسمي للمنتدي فسوف تقوم بتقديم خصومات خاصة للمشاركين من خارج الكويت، اضافة الى القيام بالدعاية على طائرات المؤسسة للمنتدي للركاب لى الرحلات، وايضا توزيع بروشورات المنتدى من خلال مكاتبناالخارج والداخل بحيث يطلع عليها العملاء.

على أي اساس تم الاتفاق مع القنوات الفضائية والتلفيونية وهل هناك مقابل مادي؟

الدكتور علي الشمالي: هناك مساهمات مادية مقابل الاعلان والتغطيات، وهناك مساهمات ستتم على شكل اعلانات وتغطية اعلانية للرعاة منهم الجزيرة حيث سيتم الاعلان لها مقابل التغطية، وكذلك هناك قنوات اخرى منها محطات الـ «سي. ان. ان» والـ «بي. بي. سي» وغيرها وهذه اعلانات مدفوعة القيمة.

هل المنتدي الاستثماري هو الأول التي تقوم الجزيرة برعايته وتغطيته؟

العضو المنتدب لقناة الجزيرة محمد جاسم العلي: كما تعلم فان عمر الجزيرة الآن ثلاث سنوات تضمنت عمليات ومراحل التطوير وخططا مختلفة الي ان وصلنا للتغطية على مدى ٢٤ ساعة وكان تركيزنا بعد الوصول للدول العربية واوروبا هو الوصول للولايات المتحدة الاميركية وكندا واميركا اللاتينية، وبعد استكمال كل الخطط بدأنا الاتجاه لرعاية الانشطة سواء في الدول العربية أو في البلدان الاوروبية اذا كانت انشطة عربية تقام هناك ولكن المنتدى الاستثماري يعد هو الاول اقتصاديا الذي ترعاه قناة الجزيرة ووجودنا هو الاول لنا كرعاية وتغطية للفعاليات، وسوف تتم التغطية من خلال لقاءات مع الشخصيات الاقتصادية وتقارير حول ورشة العمل للفرص الاستثمارية من خلال فريق عمل تلفزيوني اضافة الى اتصالات على الهواء خلال النشرة الاقتصادية.

قنوات تجارية

كيف تقيم استثمار رؤوس الاموال ي مجال المحطات الفضائية ولماذا تتخوف رؤوس الاموال العربية من الاستثمار في هذا المجال؟

محمد العلي: انا غير متخصص في المجال الاقتصادي، ولكن ولأنني قريب من التخصص ومن تجربة الجزيرة في رأيي أن هذا المجال جديد على المنطقة، خاصة الاتجاه ناحية الخصخصة واستغلالها التجاري، وهناك تخوف كبير من رجال الاعمال، ولان التقنية التي كانت موجودة لا تساعد ولكن في الفترة الاخيرة هناك اتجاه واهتمام من بعض المؤسسات التجارية ورجال الاعمال لتبني محطات تلفزيونية تجارية تعتمد على الربح التجاري، وخلال السنوات القادمة سنشهد بث قنوات فضائية متخصصة ومستقلة وتكون تجارية، خاصة في ظل تطوير التقنية التلفزيونية التي تساعد في هذا المجال.

أكدوا على أهلية الكويت لتكون مركزا ماليا مرموقا

مصرفيون : شفافية القوانين وعامل الاستقرار السياسي والاقتصادي مرتكزات جاذبة للاستثمار

أكد مصرفيون كويتيون على أهمية فتح الاسواق أمام المستثمرين الاجانب وعلى ضرورة دخول المصارف الكبرى الى سوقنا المحلية لانها ستلعب دورا متعاظما في المسيرة التنموية خلال المرحلة المقبلة وان الكويت لابد وان تكون مركزا ماليا مرموقا.

جاء ذلك في بيان صحفي تحضيري لمنتدي الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠٠ الذي سيقام في الكويت في الرابع من مارس المقبل برعاية وزارة التجارة والمركز العربي للبحوث.

وقال امين سر بنك الخليج جاسم زينل : اعتقد ان الكويت مؤهلة حاليا لان تكون مركزا ماليا مرموقا يتبوأ مكانته في المنطقة لعدة عوامل منها على سبيل المثال لا الحصر، البنية التحتية المتطورة والعقول الاقتصادية المتفتحة، ورؤس الاموال المحلية، فضلا عن الامن الذي تتمتع به الكويت .

وقال ان بناء المركز المالي يتطلب توفير امور كثيرة من أهمها القوانين والتشريعات القائمة في البلاد، فمن البديهي لكي نستدعي المستثمر الاجنبي يجب اعطاؤه من البداية احساسا بان القوانين القائمة مستقرة وغير مذبذبة، بالاضافة الى ترغيب المستثمرين الاجانب من خلال توفير مزايا اخرى تفوق تلك التي توفرها لهم البلاد الاخري، على الاقل المجاورة التي سبقتنا في هذا المجال.

واضاف بقوله.. الشيء الآخر والهام ايضا الوضع الاقتصادي في الداخل يجب ان يكون مهيئا لاستقطات الاستثمارات الاجنبية، مؤكدا على أن هذه المتطلبات الثلاث يجب توفيرها قبل دعوة المستثمرين الاجانب لاستثمار أموالهم في الداخل.

ويعتبر بنك الخليج من اوائل الشركات المساهمة في الكويت .. انشئ عام (١٩٦٠) وهو ثاني أكبر بنك محليا، واستطاع البنك ان يصل على مدى السنين الى مركز ريادي بين البنوك الكويتية من خلال ادارته الناجحة وتطبيق التقنيات المصرفية الحديثة وطرح الخدمات المصرفية المبتكرة.

وأشار الى ضرورة أن تطلع الكويت على تجارب الدول الاخرى التي سبقتنا في استقطب الاستثمارات الاجنبية للاستفادة من خبراتها وتلافي اخطاء تجربتها، ملفتا الى ان السماح للشركات الاجنبية بالملكية الكاملة لرأس المال. وفي قانون الاستثمار الاجنبي الكويتي احد أهم النقاط التي ستدفع المستثمر الاجنبي للاستثمار في الداخل اذا ما هيئت له بقية المتطلبات.

ويرى ان البنوك الكويتية بوضعها الحالي لن تكون قادرة على منافسة البنوك الاجنبية بعد دخولها السوق المصرفية المحلية، اذا لم تعد ترتيب اوراقها وتتجه للتكتل والاندماج لمواجهة المنافسة المرتقبة.

ولدى بنك الخليج سجل حافل بالنجاح الذي حققه في ميدان التنافس فيما بين البنوك الكويتية، وقد وضع خطة استراتيجية طويلة الاجل لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين بالشكل الذي يكفل له المحافظة على مركزه الريادي.

ومن جانبه وصف مساعد المدير العام للادارة المصرفية الدولية في البنك العقاري الكويتي احمد العبد القادر وصف خطوة تنظيم المنتدى في هذا التوقيت بانها رائعة حيث تحتاج الكويت للانفتاح في وقت اصبحت فيه عضوا في منظمة التجارة الدولية، التي يأتي أهم بنودها التشديد على فتح الاسواق امام المستثمرين الاجانب، مشيرا الى ان هذا المنتدى سيعمل كوسيط بين الكويت وما تحويه من فرص استثمارية وبين المستثمرين الاجانب الراغبين في الدخول للسوق الكويتية.

وشدد عبد القادر على ضرورة استعداد المصارف الكويتية لهذه الخوطة الانفتاحية، حيث سيتم بمقتضي اتفاقية التجارة الدولية دخول المصارف الكبرى الى سوقنا المحلية وكما أن هذا التطور فرصة جيدة فهو تحدي يتطلب الاستعداد الجيد ».

يشار الى أن البنك العقار الكويتي الذي تأسس عام ١٩٧٣، يلعب دورا هاما ورئيسيا في خدمة قطاع العقار والمستثمرين في هذا القطاع، حيث يقوم البنك باقراض المستثمرين العقاريين في الكويت وخارجها مقابل تأمينات عينية بالاضافة لاقراض المواطنين وموظفي الدولة لبناء مساكنهم مقابل رهن العقار، واقراض الهيئات العامة والشركات والمؤسسات لتمويل نشاطها العقاري، وادارة المحافظ الاستثمارية العقارية وانشاء صناديق الاستثمار، فضلا عن قبول الودائع النقدية وفتح حسابات

التوفير.

وواصل قائلا : المصارف المحلية مطالبة باعداد خطة شاملة فيما يتعلق بمدى استعدادها في تقديم خدمات افضل، لان المنافسة ستزيد ولن تنتظر احد وبالتالي يتبين ان يكون كل مصرف مستعدا ولديه تصور واضح للخدمات التي سيقدمها.

وكان البنك العقاري الكويتي الذي يبلغ رأسماله ٣١,٢ مليون دينار، قد حقق ارباحا صافية تقدر بنحو ٦,٩ ملايين دينارا عن الأشهر الستة الاولى من العام الحالي.

وقال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في بنك الكويت الصناعي صالح اليوسف: ان المصارف الكويتية تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد، مشيرا بهذا الصدد الى ان دور المصارف في الكويتسيتعاظم خلال المرحلة المقبلة، التي تسعى فيها الكويت الى الانفتاح على العالم الخارجي مؤكدا على أن المصارف سيكون لها الدور الاكبر في هذه المرحلة لقدرتها على استقطاب المستثمر الاجنبي كونها جزءا من عملهم واي مستثمر اجنبي قبل دخوله الى أي قطر لاستثمار أمواله فيه لابد ان يطمئن في البداية على النظام الائتماني والمصرف في هذا القط.

واضاف اليوسف قائلا: نحن نشجع اي حدث استثماري يسعى لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية الى الكويت لانه يأتي مواكبا مع التوجه الرسمي الذي اصدر من قبل قانون الاستثمار الاجنبي الذي نأمل ان يرى النور قريبا حيث يوفر هذا القانون للمستثمر الاجنبي الامان ويهيء له الارضية الملائمة لاستثمار أمواله في الداخل.

وتابع ليوسف معبرا عن أمله في أن يسهم هذا المنتدى في خدمة مصلحة الكويت بتشجيع الاستثمارات الاجنبية وتعزيز استثمارات المستثمرين المحليين داخل البلاد من خلال طرح الفرص الاستثمارية واللقاءات التي ستتم بين المستثمرين المحليين ونظرائهم الاجانب على هامش المنتدى، كما هو الحال في مثل هذه المناسبات.

يبحث زيادة التبادل التجاري الاستثماري وتفعيل السوق المشتركة

الملتقي الرابع لرجال الأعمال العرب يبدأ عمله في الكويت ابريل القادم

القاهرة:

يبحث رجال الأعمال والمستثمرون العرب زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والاستفادة من اتفاقية التجارة العربية المشتركة وتعظيم حم الاستثمارات المشتركة خلال الملتقي الرابع لرجال الاعمال العرب الذي يعقد في الكويت خلال شهر ابريل القادم.

وقال المهندي ساهر الشريف سكرتير عام جمعية رجال الاعمال المصريين والامين العام لجمعية رجال الاعمال العرب انه من المقرر ان يشارك عدد كبير من رجال المال والصناعة والاقتصاد في فعاليات المؤمر لبحث تنمية التجارة البينية بين الدول العربية والتي لا تتجاوز ١٠٪ حاليا من اجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، مشيرا الى ان الملتقي سيناقش سبل استفادة رجال الاعمال والمستثمرين العرب في برامج الخصخصة التي بدأتها بعض الدول العربية وسبل دعم اقامة المشروعات الانتاجية المشتركة في كافة المجالات الصناعية والزراعية.

وأوضح ان الملتقي سيبحث دور القطاع الخاص في الدول العربية في الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية وتفعيل السوق العربية المشتركة، مشيرا الى ان الوفد المصري سيعرض ما تم انجازه في مركز معلومات رجال الاعمال العرب والذي يجري انشاؤه في مقر جمعية رجال الاعمال المصريين بالقاهرة والذي يستهدف جميع البيانات عن حوالي ١٠ آلاف مستثمر ورجل اعمال وصناعة عربي لتسهيل الاتصال والتعاون بين رجال الاعمال العرب.

وقال طاهر الشريف ان المرزك سيوفر المعلومات والفرص التديرية والاستثمارية لاعضاء الاتحاد مما يشجع على زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية حيث سيمكن المنتجون والمصدرون والمستوردون من معرفة هياكل الانتاج في الدول الاخرى ومواصفات واسعار السلع مما يمكنهم من عقد الصفقات والاتصال بنظرائهم وكذلك تسهيل اقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة.

واشار إلى أهمية المركز في توفير المعلومات والبيانات عن هياكل الصادرات والواردات في الدول العربية وعقد الصفقات التجارية باستخدام نظم التجارة الالكترونية عبر أجهزة الحاسبات الآلية وباستخدام شبكة الانترنت لسرعة نقل المعلومات، موضحا ان الملتقي سيناقش سبل الاستفادة م الفرص المقدمة من الصندوق العربي الائتماني والذي يبلغ ٥٠٠ مليون دولار والمقرر ان يخصص لرجال الاعمال العرب ووضع أسس وقواعد صرف المبالغ من القرض لتمويل المشروعات الاستثمارية.

بهدف تنمية المهارات الادارية والاشرافية والفنية

ادارة التدريب بوزارة المالية تعد برامج تأهيلية لموظفي الوزارات والجهات الحكومية

دعت مديرة ادارة التدريب بوزارة المالية نوال عبد الله المطوع الى مواكبة المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة ونحن على مشارف الالفية الثالثة للقرن الحادي والعشرين وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات،حيث اصبح التركيز على الاستثمار البشري امرا مهما باعتباره احد اهم عناصر الاستثمار والعائد طويل الاجل ومحوراً من اهم المحاور الرئيسية لمواجهة التطورات السريعة والتحديات التي يفرضها الواقع العالمي الجديد.

وافادت المطوع انه من هذا المنطلق فان ادارة التدريب بصدد تنظيم عدد من البرامج التدريبية تهدف الى تنمية المهارات الادارية الاشرافية والفنية لموظفي الوزارة والجهات الحكومية لشهر يناير ٢٠٠٠ وذلك استنادا على الاحتياجات التدريبية الفعلية على النحو التالي:

- برنامجان موجهان للعاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية وسيشارك بهما «٢٨» موظفا.

- برنامج نظام سجلات الموردين ويهدف الى التعرف على كيفية تسجيل الموردين وبياناتهم التفصيلية ومراحل قيد المجموعات والتوكيلات.

- برنامج نظام المشتريات والعقود ويهدف الى تسجيل ومراقبة اعمال واجراءات العمليات الشرائية والتعرف على كيفية تسجيل ومتابعة العقود الخاصة لعمليات الشراء.

«٦» برامج موجهة للعاملين في وزارة المالية وسيشارك بها «٩٤» موظفا وهي:

- برنامج مهارات قيادية لمدراء الادارات ويهدف الى تنمية المهارات القيادية اللازمة من خلال اكتساب مهارات بناء فرق العمل والقيادة الاستراتيجية والخدمة المميزة للعملاء، وقد تم تصميم البرنامج من خلال دراسة اعدتها ادارة التدريب بالتنسيق مع مدراء الادارات بالوزارة.

- برنامج الاتجاهات الحديثة في الفحص الضريبي ويهدف الى اكتساب المشاركين المهارات والقدرات الفنية اللازمة لنظام الفحص الضريبي وعملية التدقيق والاطلاع على الاتجاهات الحديثة المتبعة في بعض الدول المتقدمة ضريبيا.

- برنامج حل المنازعات الخاصة بالاستثمارات من خلال التحكيم الدولي ويهدف الي التعرف على الجهات التحكيمية وطرق التحكيم وحل المنازعات الخاصة بالاستثمارات وفهم الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وكيفية تطبيقها.

- دورة تأهيلية لاعمال الطباعة وتهدف الي الالمان بمهارات الطباعة باستخدام الحاسب الآلي وهي استكمالا لسياسة الاحلال لوظائف الطباعة.

اما فيما يتعلق بالبرامج التأهيلية للمعنين الجدد، فان الوزارة تعمل على تنمية مهاراتهم من خلال سلسلة من البرامج التخصصية التي تساعدهم على اداء اعمالهم بشكل جيد وهي كالتالي:

- برنامج صياغة المذكرات واعداد المراسلات والتقارير.

- دورة تأهيلية بالحاسب الآلي.

وسوف تعقد جميع البرامج بادارة التدريب بالوزارة، وتتراوح فترات التدريب لتلك البرامج بمعدل اسبوع الى اسبوعين بالتعاون مع المؤسسات التدريبية المحلية والخارجية والمدربين المتخصصين من موظفي وزارة المالية.

محطة اقمار صناعية ومركز إعلامي ترفيهي اول المشاريع

«أرض المستقبل» المرحلة الثانية للمنطقة التجارية الحرة في الكويت

أعلن مدير عام المنطقة التجارية الحرة بالكويت جحيل الجحيل انه تم البدء في تسويق المرحلة الثانية من المنطقة التي تحمل اسم «ارض المستقبل» والتي سيتم تجهيزها بالبنية التحتية اللازمة للتجارة الالكترونية بتكلفة أولية تتراوح ما بين ٤ الى ٥ ملايين دينار كويتي على أن تفتح أبوابها للجمهور خلال العام المقبل. وأوضح الجحيل ان ارض المستقبل ستقام على مساحة ٣٠٠ ألف متر مربع تمثل ٤٧ في المائة منها مباني وأماكن مطروحة للإيجار والباقي عبارة عن مساحات خضراء ومواقف سيارات وخدمات.

واضاف قائلا ان ادارة المنطقة الحرة قد منحت موافقتها الأولية لمشروعين في هذه المنطقة الأول خاصة باقامة محطة اقمار صناعية والثاني يتعلق بانشاء مركز انتاج اعلامي وترفيهي الى جانب دراسة عدد من المشروعات التي تتعلق بالتجارة الالكترونية والانترنت.

وأشار الجحيل الى أن هناك الكثير من المستثمرين من داخل وخارج الكويت تقدموا بطلباتهم لشغل مساحات للاستثمار في المنطقة الجديدة إلا أن الاستجابة لطلباتهم تتطلب موافقة اللجنة التي تم تشكيلها لدراسة الطلبات والتأكد من مدى توافقها مع أهداف منطقة المستقبل وجدواها الاقتصادية.

ومضى قائلا ان موقع منطقة المستقبل متاخم لجامعة الكويت بالشويخ حيث روعي في تصميمها كافة المتطلبات التكنولوجية لمنطقة تدخل القرن الحادي والعشرين الذي يوصف بانه قرن ثورة المعلومات.

وأفاد الجحيل ان منطقة المستقبل سوف توفر للمستثمرين بنية تحتية قوية متطورة لخدمات لانترنت والاتصال الالكتروني الى جانب حرية دخول الجميع اليها والسرعة في استخراج تصاريح العمل وحرية تحويل رأس المال والأرباح والسماح باعادة التأجير.

من ناحية اخرى تطرق الجحيل الى ما نشر في إحدى الصحف المحلية اليومية حول شكاوي بعض المستثمرين من تعامل إدارة المنطقة الحرة معهم مشيرا إلى أن الصحيفة المعنية لم تكلف نفسها عناء الاتصال بإدارة المنطقة للتحقق من الشكوى قبل النشر الذي يضر بسمعة الكويت التجارية قبل أن يضر بمصالح الشركة المديرة للمنطقة.

وأضاف قائلاً ان العقد شريعة المتعاقدين كما يعرف الجميع حيث ان هناك شرطا واحضا في العقود المبرمة بين المنطقة والمستثمرين يلزمهم بممارسة النشاط المتفق عليه خلال فترة محددة وذلك حتى يمكن تطبيق فلسفة المنطقة التجارية الحرة التي تقوم على أساس دوران عجلة التسويق والتبادل التجاري مما ينعكس ايجابيا باسرع وقت ممكن على الاقتصاد المحلي.

واستطرد قائلا ان ما حدث هو ان اصحبا الشكويين الأولى والثانية قاما بتأجير مواقع في مركز التبادل التجاري منذ شهري يونيو وسبتمبر الماضيين إلا انهما لم يقوما بأية اجراءات تدل على جديتهم في الاستثمار حيث ابقيا هذه المواقع مغلقة مما أدى الى توجيه عدة انذارت لهم دور تلقي أي ردود منهما وهو ما أدى الى فسخ العقود المبرمة معهما.

أما الشكوى الثالثة فقد انكشف لادارة المنطقة عدم جدية المستثمر الذي رفض استلام الموقع الذي تم تجهيزه له بناء على طلبه لإقامة مصنع مما ادى الى فسخ العقد بمعرفته، ولكن الغريب في الأمر ان نفس المستثمر عاد بعد ذلك وتعامل مع المنطقة الحرة في نشاط آخر وهو ما يثير الدهشة لأنه إذا كان قد اكتشف «حسب ماورد على لسانه في الصحيفة» عدم جدية ادارة المنطقة في خدمة المستثمرين فيكف يستمر في التعامل معها.

وأكد مدير عام المنطقة الحرة ان ما تم اتخاذه تجاه هؤلاء الثلاثة قد اتخذ مع غيرهم من المستثمرين الذين ثبتت عدم جديتهم لانه من غير المعقول تركهم يقومون بتأجير اماكن ومواقع داخل المنطقة ثم اغلاقها سعيا لتحقيق اهداف اخرى غير الاستثمار الجاد وهو ما يضر بنشاط المنطقة وسمعتها وينعكس سلبيا على الاقتصاد المحلي.

وقال ان أي مواطن أو مقيم يمكنه الدخول الى المنطقة الحرة وزيارة المعرض التجاري الدائم وشراء كل مستلزماته مع دفع الرسوم

الجمركية المقررة والمتعارف عيها وذلك في اطار الاجراءات الامنية العادية.

وضرب مثالا الى أن أي مقيم يمكنه الدخول الى المنطقة وشراء ما يحتاجه من أجهزة أو سلع وشحنها مباشرة الى بلده الأصلي من خلال الاتصال بمكاتب والشركات المتخصصة في الشحن الموجودة داخل المنطقة.

وأكد الجحيل ان المنطقة الحرة كونها «حرة» تجاريا لا يعني خروجها من سيطرة القوانين والقواعد الامنية الكويتية مشددا على أنه لايسمح لأي مستثمر بتخزين أية مواد يمنع القانون الكويتي دخولها الى البلاد.

وحول شكوى البعض من ارتفاع اسعار الايجار مقارنة باماكن اخرى في الكويت قال الجحيل : ان المنطقة الحرة ليست بديلا لسوق الكويت التقليدية لذلك فانها لا تهدف الى منافستها في مسألة الاسعار ولكنها تأتي مكملة لها ومشتركة معها في زيادة القيمة المضافة الى الاقتصاد المحلي.

ومضى قائلا ان الوضع مختلف تماما لان المواصفات والتجهيزات التي تمت للمنطقة الحرة في ميناء الشويخ لا تتواجد في أي مكان آخر في الكويت أضف الى ذلك المزايا التي تتمتع بها واهمها ارتفاع نسبة تردد التجار من الخارج على المنطقة والذي هو بكل المقاييس أعلى وأسهل من ترددهم ودخولهم الى الاراضي الكويتية.

اعتمدت خطة وميزانية عام ٢٠٠٠

٢٣ مليون ريال قطري صافي ارباح الشركة القطرية للصناعات التحويلية

صرح الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبرآل ثاني رئيس مجلس ادارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية والعضو المنتدب ان صاف ارباح الشركة خلال عام ١٩٩٩ تجاوز ٢٣ مليون ريال قطري.

وأوضح في تصريحات ادلى بها عقب الاجتماع التاسع والخمسين لمجلس ادارة الشركة الذي عقد لمناقشة انجازات عام ١٩٩٩ واعتماد خطة وميزانية عام ٢٠٠٠ بان مجلس الادارة قد قرر رفع توصية الى اجتماع الجمعية العمومية القادم لتوزيع ١٥ مليون ريال قطري كارباح نقدية على المساهمين أو ١٠ في المائة من رأس المال المدفوع.

واضاف الشيخ عبد الرحمن محمد بن جبرالي آل ثاني ان المجلس اوصى ايضا بتسديد مبلغ عشرة ملايين ريال قطري عن المساهمين في رأس مال الشركة أو ما نسبته ٥ في المائة من رأس المال المكتتب ليرتفع بذلك رأسمال الشركة المدفوع من ١٥٠ مليونريال قطري الى ١٦٠ مليون ريال قطري.

وقال انه رغم الركود الاقتصادي والوضع المالي الصعب الذي شهدته المنطقة خلال النصف الاول من عام ١٩٩٩ الا ان الشركة حققت خلال الايام انجازات جيدة فاقت التوقعات واستطاعت ا ن تحافظ على معدل الزيادة السنوية في الارباح وانجزت عددا من المشاريع الصناعية.

وتوقع رئيس مجلس ادارة الشركة ان تزيد تلك المشاريع من ارباح الشركة مستقبلا موضحا ان المشاريع التي اكتمل ا نجازها هذا العام هي مشرع انتاج غاز وسائل النيتروجين ومشوع تعبئة وكبس التمور ومضاعفة انتاج غسيل الرمل.

شيميزو: اليابان الشريك التجاري الأول للكويت على مدي ٣ سنوات على التوالي

أكد شيكيمي شيميزو نائب رئيس شركة الزيت العربية المحدودة «اليابان» على عمق العلاقات الثنائية بين البلدين وخاصة العلاقات الاقتصادية حيث تصدرت اليابان المرتبة الاولي بين دول العالم كشريك تجاري لدولة الكويت لثلاث سنوات على التوالي والنتائج المثمرة لمؤتمر ومعرض تعرف على الكويت ٩٨ الذي اقيم في العاصمة اليابانية طوكيو وحضرة الشيخ صباح الاحمد الجابر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وعدد كبير من رجال الاعمال الكويتيين واليابانيين.

وقال في تصريحه بمناسبة الانشطة المكثفة للشركة ان شركة الزيت العربية المحدودة قامت عام ١٩٩٩م بدعم وتبرع للصندوق الوقفي للمعاقين والفئات الخاصة بمبلغ مجز كما فعلت العام الماضي حيث تم تصنيفها من ضمن التبرعات الفضية في تقسيم الامانة العامة للاوقاف للتبرعات اكثر من ١٠٠ الف دينار كويتي.

واضاف ان كيتشي كوناغا رئيس شركة الزيت العربية المحدودة قد شارك العام الماضي في مراسم تقديم التبرع بحضور سعادة عبد الرحمن سالم العتيقي رئيسي الصندوق الوقفي للمعاقين وامين عام الامانة العامة للاوقاف ومسؤوليها.

وقال شيميزو ان مساهمة شركات الزيت العربية المحدودة في دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين دولة الكويت واليابان كبيرة ومستمرة وفي هذا الاطار فقد كان لشركة الزيت العربية المحدودة دور كبير في تأسيس لجنة الحوار الكويتية اليابانية لرجال الاعمال التي عقدت اجتماعها الخامس في دولة الكويت يومي ٢٧ و٢٨ نوفمبر ١٩٩٩م.

وأكد في ختام تصريحه ان شركة الزيت العربية المحدودة ستستمر على نهجها الذي التزمت به في دعم ومساندة كل ما من شأنه توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين لاسيما فيما يتعلق بتبادل الخبرات و نقل التكنولوجيا عن طريق تبادل الزيارات وعقد الندوات المتخصصة.

بعد اهتزاز أسواق النفط

الاستثمارات الاجنبية أصبحت طوق الانقاذ للاقتصاد السعودي

بعد ثلاثة عقود من الثروة النفطية التي القت بظلالها بعصر من الرخاء والرفاهية للدول الخليجية بصفة خاصة، الا ان تراجع اسعار البترول منذ عامين لتسجل ادنى مستوى لها غير الكثير من المفاهيم لتلك الدول واصبح الاعتماد الرئيسي على النفط غير مجد وهاهي المملكة العربية السعودية قدر لها ان تواجه محنا اقتصادية اجبرتها على تغيير سياسة بلادها الاقتصادية خاصة بعد ظهور عجز في موازنتها بلغ ١٢ مليار دولار، الامر الذي كان ا لجرس الذي يدق باعلان التوقف عن اساليب الانفاق السخية.

وكان ولي العهد الامير عبدالله بن عبد العزيز قد دعا مؤخرا الى فتح الاسواق السعودقي أمام المستثمرين الاجانب.

ويقول المحللون ان الاستثمار الاجنبي هو السبيل الرئيسي لاحياء الاقتصاد السعودي من سباته والحد من اعتماد المملكة على عائدات البترول التي تشكل نسبة ٧٥ في المائة من دخل الدولة.

غير انه من اجل اجتذاب المستثمرين الاجانب الى المملكة العربية السعودية التي تحوي رمالها ومياهها ما يزيد على ربع الاحتياطي البترولي العالمي المحقق، فانه يتعين اجراء تعديل جذري على القوانين الحمائية في المملكة.

وفي الوقت الحاضر فان الاجانب غير مسموح لهم بتملك نسبة تزيد على ٤٩ في المائة في اي مشروع مشترك. كما يحتاج هؤلاء الاجانب الى كفيل سعودي في اي مشروع تجاري يقيمونه في البلاد، حيث انه ليس مسموحا لهم بحيازة اي ممتلكات فضلا عن قيود السفر التي تعيق حركتهم.

ومن معوقات الاستثمار ايضا، الضرائب المرتفعة على ارباح الاعمال التجارية والتي من الممكن ان تصل الى نسبة ٤٥ في المائة.

وقد اعلن الامير عبدالله وعدد من الوزراء السعوديين في اكتوبر الماضي، ان الحكومة تعكف على وضع قوانين وقواعد جديدة لتخفيف القيود القانونية عى المستثمرين الاجانب.

وقال برادبوز لاند مدير عام البنك السعودي الامريكي بالرياض، لوكالة الانباء الالمانية في حديث تلفزيون سلايمر يوم دون الاعلان عن تغيير في القوانين الاقتصادية».

وذكر بورلاند ان القرار الذي اتخذته المملكة مؤخرا بفتح بورصتها أمامالاجانب «يشكل واحدا من أكثر الخطوات أهمية، التي اتخذت حتي الآن لتحرير السوق».

وقال ان ايجاد المزيد من الوظائف للشباب السعودي وخفض الحكومة للاعلانات التي تمنحها، يشكلان عنصرين آخرين هامين من بين العناصر التي يجب على الحكومة التعامل معها من اجل تحسين الاقتصاد.

واضاف بورلاند «لقد بدأت الحكومة في الغاء الاعانات في القطاع الزراعي، ومن المتوقع ايضا ان توقف شركة الكهرباء الحكومية اعاناتها بمجرد خصخصتها».

وكما هو الحال في دول الخليج الاخرى الغنية بالبترول، فان السعوديين قد اعتادوا على نظام الاعانات التي تمنح للسلع الاساسية والخدمات منذ السبعينات.

وفي حديث لوكالة الانباء الالمانية في الرياض قال مدير تنفيذي سعودي لاحدى شركات الاستثمار المهمة في المملكة العربية، طلب عدم الكشف عن هويته، ان من اهم الاسباب التي تدفع الحكومة الى فتح الاسواق امام المستثمرين الاجانب هو الحاجة الى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

وذلك «لقد قال المسؤولون السعوديون انه اذا ما فشلت المملكة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مع حلول شهر فبراير المقبل فسوف يتعين عليها الانتضار لمدة سبع سنوات اخرى للانضمام اليها.

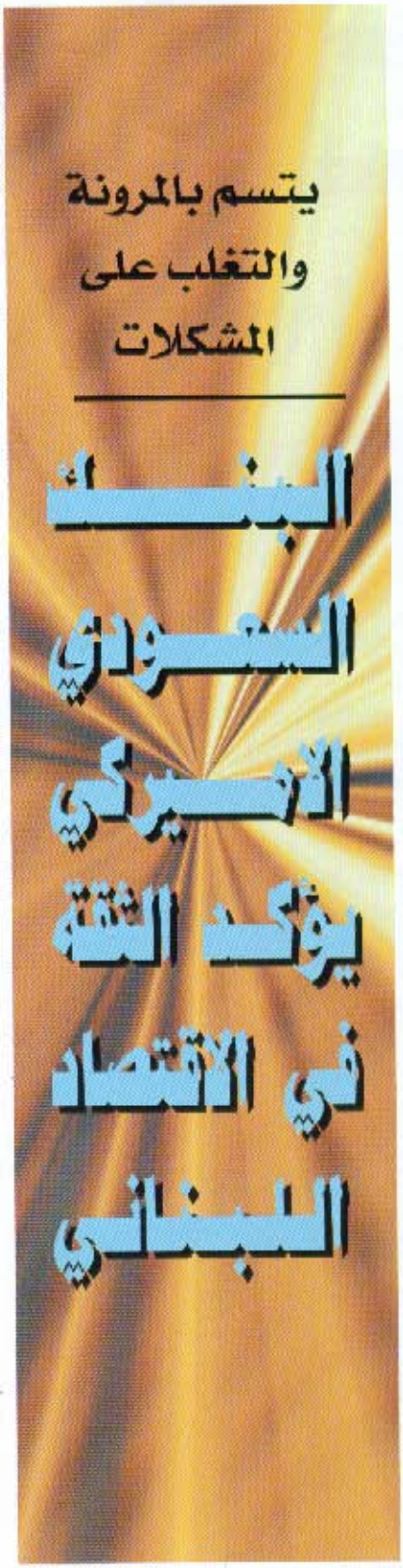

دعا احد اكبر البنوك السعودية المستثمرين لالقاء نظرة جديدة على لبنان قائلا ان الاسعار انخفضت لمستويات جذابة، والاقتصاد اصبح يتسم بالمرونة والقدرة على التغلب على المشكلات.

وقال براد بورلاند كبير الاقتصاديين في البنك السعودي الاميركي «سامبا» في حديث لرويترز «لبنان يجب ان يمنح ميزة الشك» العملة مدعومة بشكل جيد وعائدات السندات مرتفعة تتراوح بين ١١ و١٤ في المائة، وهناك العديد من ادوات الاستثمار في البلاد».

والقت سلسلة من التقارير الدولية الصادرة هذا الشهر بظلال من الشك على قدرة لبنان على السيطرة على دين عام بلغت قيمته ١٩ بليون دولار وتزايد القلق على العملة والقطاع المصرفي.

الدين العام

ويقر بورلاند ابن الدين العام ضخم اذ يزيد نصيب الفرد منه على خمسة الاف دولار اي أكثر بمقدار ألف دولار عن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في بلد يبلغ تعداده ٣,٧ ملايين نسمة، غير انه اشار الى سجل قياسي في التعامل مع الضغوط والى امكانيات النمو.

وكتب بورلاند يقول « يتمتع مصرف لبنان المركزي بتاريخ ناصع في ادارة هذا العبء الثقيل. واغلب هذا الدين تم جمعه محليا أو دون اللجوء الى مصادر تجارية اجنبية. والحكومة الراهنة تتطلع لما وراء تمويل العجز الناجم عن اعادة الاعمار الى التركيز على الدين والسيطرة على العجز».

وأشار الى أن اجمالي الناتج المحلي تضاعف عن مستواه في عام ٩٣ ليبلغ ١٦,١ بليون دولار العام الماضي، وتراجع الفارق في سعر الفائدة على العملة المحلية والدولار الى النصف ليبلغ ستة في المائة واصبح مستوى الاحتياطيات الاجمالية بالعملة لاجنبية يغطي الواردات لمدة ١١ شهرا وزادت ودائع البنوك الى نحو مثلي اجمالي الناتج لمحلي .

السيطرة على العجز

وقال بورلاند: «اذا نجحت الحكومة في السيطرة على العجز ورغبتها في الاقتراض واذا احرز تقدم في عملية السلام ستصبح البنوك اللبنانية في وضع افضل لتوسعة نطاق الاستثمار الاجنبي وتسهيله»

وقال ان المغتربين اللبنانيين عادوا الى بلادهم بعد الازمة الآسيوية لان لبنان كان اكثر استقرارا في ذلك الوقت، وأشار الى أن السعوديين لديهم كذلك ميل كبير نحو لبنان.

مجلس الوزراء أقر النظام الاساسي

السعودية تبدأ خصخصة الكهرباء بتأسيس شركة برأسمال ٢٣,٧ مليار ريال

الرياض - رويترز : بدأت السعودية اجراءات خصخصة قطاع الكهرباء بتأسيس الشركة السعودية للكهرباء ودمج شركات الطاقة الاقليمية المملوكة للدولة لدعم تنويع مواردها الاقتصادية.

ونقلت وكالة الانباء السعودية الرسمية عن بيان صادر عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء ان الحكومة اقرت تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.

وفي العام الماضي اعلنت السعودية اكبر مصدر للنفط في العالم عن خطط تأسيس الشركة.

وتحاول المملكة خصخصة الخدمات المختلفة في اطار حملة لاعطاء القطاع الخاص دورا اكبر في الاقتصاد.

وصرح هاشم بن عبد الله يماني وزير الصناعة والكهرباء للوكالة بأن رأسمال الشركة ٢٣,٧ مليار ريال «٨,٩٠ مليار دولار» مقسم علي نحو ٦٧٥ مليون سهم وتقدر قيمة السهم بخمسين ريالا ولم يذكر متي سيتم طرح الاسهم للجمهور.

وقال يماني ان رأسمال الشركة سيأتي من اصول شركات الكهرباء القائمة وكذلك من صندوق الرسم وسيتم اضافة قيمة المشروعات الحكومية الى رأس المال.

وتابع ان قطاع الكهرباء سيقسم الى ثلاثة اجزاء رئيسية هي قطاعات التوليد والنقل والتوزيع.

وخلال العام الماضي ذكر الوزير ان قطاع التوليد سيفتح امام مستثمرين من السعودية ومن الخارج.

وقال مسؤولون سعوديون ان الرسوم الجديدة ستضع في الاعتبار حالة المواطنين الاقل دخلا.

واعلنت شركات الكهرباء الاربع الرئيسية العاملة في المناطق المختلفة من المملكة وهي الشرق والغرب والجنوب والوسط عن خسائر مطردة لسنوات مما دفع الحكومة للتدخل لانقاذها.

وتعمل شركات اخى اصغر حجما في الجزء الشمالي من المملكة وتمتلك السعودية نحو ٨٥ في المائة من اصول شركات الطاقة.

وتكافح المملكة من اجل ملاحقة تنامي الطلب على الكهرباء الذي يرتفع بنسبة ١٦ في المائة سنويا وتعرضت من فترة لاخرى لانقطاع التيار في بعض المدن خلا ل وقت الذروة.

وفي الشهر الماضي قالت السعودية ان قطاع الكهرباء سيحتاج الى استثمارات بقيمة ١١٧ مليار دولار قبل عام ٢٠٢٠ لزيادة طاقة توليد الكهرباء الى ٧٠ الف ميغاوات سنويا وهو يوازي ثلاث مرات الطاقة الحالية.

مؤشر الاقتصاد اللبناني يتحسن رغم تراجع الصناعة والعقار

بيروت - رشيد سنو: اظهرت النشرة الشهرية لمصرف لبنان المركزي ان المؤشر الاقتصادي لشهر اكتوبر الماضي ارتفع ست نقاط قياسا بشهر سبتمبر الذي سبقه، لكن معدل البناء سجل تراجعا مستمرا منذ اكثر من عامين.

وقالت النشرة ان المؤشر الاقتصادي ارتفع من ١٨٣,٥ نقطة في اكتوبر بينما سجل ميزان المدفوعات عجزا تراكميا في الفترة نفسها من عام ١٩٩٨ بلغ ٤٢٩,٣ مليون دولار.

أما على صعيد القطاع الصناعي فلفتت نشرة مصرف لبنان الى ان شهر اكتوبر شهد انخفاضا في عدد من المؤسسات التجارية المسجلة بنسبة ٧,٨ في المائة وانخفاض العاملين الجدد في هذا القطاع بنسبة ١٦,٢ في المائة.

وقد بلغ مجموع المؤسسات الصناعية الجديدة في لبنان خلال اكتوبر الماضي ٤٧ مؤسسة ضمت ٣٤٧ موظفا برأسمال قدره ٧٧٨٧ مليون دولار.

وقد شهد قطاع المعادن الاساسية اوسع نموا في القطاع الصناعي أذ بلغ ١٣ مصنعا جديدا.

مطالبة بتفعيل دور القطاع الخاص في المرحلة المقبلة

حكمة السياسة الاقتصادية السعودية في مواجهة تقلبات الأسواق العالمية

الرياض - اكد الاقتصاديون السعوديون ان التحسن الملحوظ الذي طرأ على الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لم يكن بسبب زيادة اسعار النفط فحسب بل ايضا بسبب السياسات والاجراءات التي اتبعتها الحكومة لاحداث تطورات هيكلية في الاقتصاد الوطني مثل ترشيد الانفاق واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص والاستعداد للانخراط في حركة اقتصادات السوق العالمية وتفعيل مؤسسات اقتصادية عليا مثل المجلس الاعلى للاقتصاد بهدف الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية المتاحة في المملكة لتفعيل حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية النشطة التي تستهدف الرفع من مستوى معيشة المواطن السعودي وجعله اكثر تقبلا واستعدادا للدخول والمشاركة في سياسات التنمية الوطنية بكفاءة وفعالية عاليتين مما يسهم في تركهم الثروة الوطنية للمجتمع كله.

واشار هؤلاء ان التوجهات الاقتصادية المواتية لانتعاش حركة اقتصادية حقيقية في المملكة نجحت في فترة من أصعب فترات الضيق المالي التي سببتها تداعيات تقليص ايرادات الدولة من صادرات النفط نظرا لانخفاض الاسعار عام ١٩٩٨م.

واكدوا ان الوضع الاقتصادي للمملكة على مشارف الالفية الثالثة يبدو اكثر اشراقا بعد ان نجحت المملكة في قيادة سوق النفط العالمية لفترة اكثر استقرارا في اسعار النفط بعد التخفيضات الاخيرة التي حدثت من جانب العرض بسوق النفط العالمية بتضافر جهود دول منتجة من داخل منظمة اوبك ومن خارجها...

وذكر الدكتور عبد العزيز داغستاني عضو مجلس الشورى (رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية) ان الاوضاع الاقتصادية في المملكة على مشارف لالفية الثالثة تبدو اكثر استقرارا وتفاؤلا وهذا ما عكسته بموضوعية ارقام ومؤشرات التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» التي اكدت قوة ومتانة الاقتصاد الوطني للمملكة على الرغم من لتدني الخطير الذي شهدته الاسعار العالمية للنفط...

واضاف بأن السياسة الاقتصادية السعودية الثبتت للعالم حنكتها وحكمتها في مواجهة تقلبات الاسواق العالمية وقدرة اقتصادها على مواجهة هذه التقلبات والتغيرات .. وشدد على اهمية الدور الملقى على القطاع الخاص في المرحلة المقبلة وبعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية قريبا الامر الذي سيفتح الاسواق العالمية على مصراعيها وازالة الرسوم الجمركية وغيرها امام تدفق السلع والخدمات للاسواق العالمية مما يقتضي معه ان يكون القطاع الخاص السعودي على اهبة الاستعدادات الكفيلة لمواجهة عصر العولمة الاقتصادية القادمة ودراسة اثارها ومعطياتها وتوظيفها لصالح امكاناته وطاقاته وبما يحقق الاهداف المرسومة لخطه وبرامجه المستقبلية...

واشار د. داغستاني الى ان مواجهة التحديات الاقتصادية تتطلب تعزيز الاصلاحات الهيكلية ودفع الخصخصة في هذا المجال والتركيز على الشأن الاقتصادي بشكل كبير ويجب ان يأخذ هذا التركيز مسارا استراتيجيا بحيث تتضح رؤية متكاملة للاقتصاد الوطني على المدى الطويل..

واكد ان هذه الرؤية يجب ان تتضمن مفاهيم واضحة ذات شفافية كبيرة حتى تستطيع جميع قطاعات الاقتصاد ان تتعامل معها بفعالية في اي استراتيجية أو نهج اقتصادي.

اعتمدت ١٤,٥ دولارا كأساس لاحتساب تقدير الإيرادات النفطية

٣٧٪ زيادة في الإيرادات و١٣ بالمائة للإنفاق في الميزانية العمانية الجديدة

قال وزير الاقتصاد الوطني العماني احمد بن عبد النبي مكي ان السلطان قابوس بن سعيد اعتمد موازنة الولة للعام ٢٠٠٠ والتي بدأت اعتبار من يوم السبت الاول من يناير وحتى ٣١ ديسمبر المقبل.

واضاف في مؤتمر صحفي ان الحكومة اعتمدت سعر ١٤,٥ دولار للبرميل كأساس لاحتساب تقديرات الايرادات النفطية وذلك على الرغم من ان التوقعات تشير الى امكانية تحقيق سعر افضل من ذلك للنفط العماني خلال عام ٢٠٠٠ وذلك أخذا بمبدأ الحيطة والحذر.

وقال مكي ان جملة الايرادات لعام ٢٠٠٠ بلغت ٢٠٩١ مليون ريال عماني بزيادة نسبتها ٣٧ في المائة عن تقديرات الايرادات بميزانية ١٩٩٩م.

واشار الى ان كافة العوائد التي ستحقق من ارتفاع السعر الفعلي للنفط عن السعر المفترض بالموازنة سيتم تحويلها لتعزيز الاحتياطات المالية وذلك لتحقيق الاهداف المرسومة لصندوق الاحتياطي العام للدولة والمتمثلة في بلوغ العوائد السنوية للصندوق بمستوى يستطيع ان يسهم في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر اساسي للدخل ويساعد في تمويل الانفاق بالموازنة.

وبالنسبة للانفاق العام قال مكي ان ميزانية عام ٢٠٠٠ تضمنت زيادة بنسبة ١٣ في المائة عن ميزانية ١٩٩٩ حيث يبلغ اجمالي الانفاق المقرر نحو ٢٤٤٠ مليون ريال عماني وذلك لمقابلة بعض الاحتياجات الهامة مثل مشاريع الصيانة وغيرها من المشاريع الانمائية التي استمر تأجيلها عامي٩٨ و٩٩ بسبب ظروف الموازنة العامة.

وأوضح قائلا «لذلك نجد ان الانفاق ا لانمائي ارتفع بميزانية عام ٢٠٠٠ ليصل الى ٢٥٠ مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ ١٧٠ مليونا المعتمد بميزانية عام ١٩٩٩ وذلك بخلاف الصرف على مشاريع برنامج تنمية الموارد البشرية.

وقال المسؤول العماني ان حجم هذا الانفاق الاستثماري سيسهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية ويحفز نمو الناتج المحلي الذي من المتوقع ان ينمو خلال عام ٢٠٠٠ بنسبة تقدر بنحو ١,١ في المائة.

وتابع ان حكومة بلاده حرصت عند وضع تقديرات المصروفات الجارية على ان تحافظ على مصروفات الوزارات والجهات الحكومية التي تقدم خدمات مباشرة للمواطنين مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

واشار الى ان الحكومة خصصت لقطاع التعليم مبلغ ٢٨٩ مليون ريال عماني بنسبة زيادة قدرها عشرة في المائة عن عام ١٩٩٩ كما خصصت لقطاع الصحة مبلغ ١٢٧ مليونا بنسبة زيادة قدرها سبعة في المائة عن ١٩٩٩ وتمثل نسبة الانفاق على هذين القطاعين نحو ٤٠ في المائة من جملة الانفاق الجاري.

وقال مكي ان حكومة السلطنة اولت اهتماما بالمصروفات التشغيلية لمرافق الكهرباء والمياه حيث تم تخصيص مبالغ اضافية تقدر بنحو ٢٠ مليون ريال عماني الى المخصصات المتوفرة لهذا القطاع وذلك لتشغيل المحطات الجديدة وزيادة الطاقة الكهربائية في السلطنة مما يساعد على زيادة النشاط الاقتصادي والتنموي في البلاد.

وحول الدين العام الداخلي قال مكي ان الموازنة الجديدة رصدت مخصصات لتسديد ديونها الداخلية تمثل اولوية بالانفاق وذلك حفاظا على سمعة الحكومة وعلاقاتها مع المقرضين مشيرا الى انه ستتم مراعاة عدم التوسع في الاقتراض والالتزام بسقف المديونية المحدد في الخطة حيث تقدر المديونية العام للدولة بنحو ١٥٠٠ مليون ريال عماني.

وقال انه على الرغم من تقديرات الايرادات والانفاق التي سبق ذكرها فان العجز المقدر لموازنة عام ٢٠٠٠ يبلغ ٣٤٩ مليون ريال عماني يمثل ما نسبته نحو ١٧ في المائة من جملة الايرادات وسيتم تمويله بالسحب من الصندوق الاحتياطي العام للدولة».

في إطار إدراكها المبكر للمحافظة على ميزان الطبيعة الدقيق

عمان تسن القوانين والتشريعات وتوجد المؤسسات الخاصة بالمحافظة على التنوع الاحيائي والفطري فيها

تولى سلطنة عمان اهتماما كبيرا بحماية البيئة ومكافحة التلوث وحماية الحياة الفطرية من خلال سن القوانين والتشريعات الكفيلة بحماية مفردات الحياة الطبيعية وايجاد المؤسسات الحكومية التي تعني بادارة وصون التنوع الاحيائي في السلطنة.

ويمثل التنوع الاحيائي «البيولوجي» بالبيئة العمانية تراثا بالغ الاهمية يرتبط بالتوزيع الجغرافي للغطاء النباتي بالسلطنة حيث لا تزال البيئة العمانية موطنا للحيوانات الثديية فيما تضم مياهها خمسة انواع من السلاحف البحرية تعشش اربع منها على السواحل العمانية كما تم حصر ما يزيد على «٤٥٠» نوعا من الطيور بعضها مقيم والاخر يهاجر الى السلطنة قادما من اوروبا واسيا وافريقيا.

وتمثل الغابات والمراعي المنتشرة في السلطنة جزءا منهما من الغطاء النباتي وبالتالي تشكل قطاعا مهما من التنوع البيئة والحيوي فيها وتتميز تلك الغابات والمراعي بالتنوع الكبير وتعدد الانواع حيث تم حصر ومعرفة وتصنيف اكثر من «١٢٠٤» انواع من النبات منها «٧٨» نوعا لا توجد الا في سلطنة عمان.

وكانت السلطنة من اوائل الدول التي وقعت بالاحرف لاولى اتفاقية التنوع الاحيائي في قمة الارض التي عقدت في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ في اطار ادراكها المبكر بان مسيرة النمو والتقدم لابد لها ان تحفظ ميزان الطبيعة الدقيق.

ولما كانت السلطنة تتمتع ببيئة غنية وتنوع يزخر باشكال عديدة من مفردات الحياة الفطرية تجمع بين النادر والمهدد جاء التصديق على انضمامها لاتفاقية الامم المتحدة للتنوع الاحيائي بمقتضى المرسوم السلطاني السامي رقم ١٩٩/١٩٩٤ تأكيدا لعنايتها بهذا الشأن وتتويجا لجهودها في الحفاظ على مواردها الطبيعية وانظمتها الحيوية.

استراتيجية وطنية

وقد شرعت السلطنة في بداية شهر مايو الماضي في اعداد استراتيجية وطنية للتنوع الاحيائي وذلك بناء علي البندين السادس والسادس والعشرين من اتفاقية الامم المتحدة للتنوع الاحيائي الي انضمت اليها السلطنة في السابع من شهر ديسمبر عام ١٩٩٤م.

وقال المنسق الوطني لمشروع الاستراتيجية سالم بن مسلم الساعدي ان وزارة البلديات الاقليمية والبيئة بدأت بوضع تصور مبدئي لمشروع الاستراتيجية الوطنية للتنوع الاحيائي وخطة العمل الوطنية من خلال وضع الخطوات الاساسية للمشروع واختيار الاستشاريين بالاضافة الى وضع تصور البرنامج الزمني لفعاليات مشروع الاستراتيجية.

واضاف الساعدي في تصريح لوكالة الانباء العمانية انه تم ايضا تشكيل عدة لجان لادارة المشروع كلجنة التوجيه التي تعني بتوجيه المشروع بما يتفق والسياسات العامة للسلطنة التي تضم عددا من المسؤولين بالجهات الحكومية في البلاد اضافة الى اللجان الفنية التي تشتمل على ست لجان وتعني بتقديم المادة العلمية ووضع السياسات الاجرائية والخطط العامة للمشروع وتضم عدا من العلماء والفنيين العمانيين وغير العمانيين.

وذكر المنسق الوطني للمشروع انه سيتم قريبا تشكيل لجنة صياغة مادة الاستراتيجية التي ستتكون من رؤساء اللجان الفنية وممثل من لجنة التوجيه والمنسق الوطني للمشروع مؤكدا انه تم قطع شوط كبير في مجال الاعداد للاستراتيجية حيث تم الانتهاء من مرحلة الحصر والتقييم.

وافاد ان الاستراتيجية تعني بشكل عام بالسياسات العامة أو التوجهات الحكومية تجاه التعامل مع مفردات الحياة الطبيعية فيها بينما تعني خطة

العمل الوطنية بالمشاريع والخطوات الاجرائية التي يمكن ان تتخذ لحماية وصون التنوع الاحيائي بالسلطنة.

مراحل التنظيم والجرد

وقال الساعدي ان اهم الخطوات المتبعة في اعداد اي استراتيجية تتمثل في التنظيم والتقييم والجرد واعداد الاستراتيجية واعداد خطة العمل والتنفيذ والرصد والتقييم واعداد التقارير.

واضاف ان عملية اعداد الاستراتيجية مرت بمراحل عديدة منها مرحلة التنظيم التي تم خلالها تحديد وزارة البلديات الاقليمية والبيئة كنقطة ارتكاز يتابع من خلالها مراحل سير العمل في المشروع كما تم تشكيل لجان مختلفة كلجنة التوجيه واللجان الفنية ومجموعات العمل المتفرعة منها.

واوضح انه تلت ذلك مرحلة الجرد والتقييم لما هو موجود من بيانات ومعلومات عن التنوع الاحيائي بالسلطنة لتكون اساسا متينا يتم عن طريقه تقييم وجرد اشكال التنوع الاحيائي في السلطنة وتحديد اولويات المحافظة وصوت الطبيعة وتحديد وتقييم العوامل المختلفة التي تهدد اشكال الحياة الفطرية في السلطنة وتقييم استخدامنا لمصادر الطبيعية على اساس الاستخدام المستديم لتلك المصادر.

وذكر الساعدي انه تم تقييم المساواة في الاقتسام العادل للفوائد من استخدام المصادر الجينية والاحيائية وتقييم التهديدات التي تواجه تنوع مصادر الجينات في التنوع الاحيائي الزراعي واحتياجات العمل المؤسسية لتقييم مخاطر السلامة الاحيائية وادارتها والاطر القانونية والتشريعية التي تحكم استخدامنا لمواردنا الطبيعية والاحيائية

التنوع الاحيائي

وقال المنسق الوطني لمشروع استراتيجية التنوع الاحيائي انه من المتوقع الانتهاء من اعداد مشروع الاستراتيجية وخطة العمل في شهر سبتمبر المقبل.

وذكر الساعدي ان مشروع استراتيجية التنوع الاحيائي يتم بدعم من فريق البيئة العالمي التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ويشرف على ادارتها الاتحاد العالمي لصون الطبيعة مشيرا الى ان هناك مشاركة من غلب الجهات الحكومية بالسلطنة بالمشروع.

واضاف ان المشروع سيخدم مختلف الجهات داخل البلاد سواء أكانت حكومية أو موسسات قطاع خاص أو جهات اكاديمية أو باحثين واكاديميين كما سيساعد في تنمية الموارد البشرية وتقوية هياكل المؤسسات الوطنية اضافة الى انه سيكون دافعا قويا لحث اصحاب الحيازات الرئيسيين على المساهمة في صون الطبيعة بوجه عام والتنوع الاحيائي بوجه خاص.

وقال ان اعداد تلك الاستراتيجية يأتي في اطار وفاء السلطنة بالتزاماتها تجاه التنوع الاحيائي وتهدف الى ايجاد الية فاعلة ونشيطة تسهم في الحفاظ على التنوع الاحيائي بالسلطنة واستخدامه على نحو قابل للاستدامة وربط صيانة التنوع البيولوجي بسياسات التنمية الشاملة التي تنتهجها السلطنة.

واوضح ان هذا الاعداد يعكس ايضا قناعة اجهزة الدولة المسؤولة بان حماية التنوع البيولوجي هو استثمار يقود الى تحقيق التنمية المستديمة وصون التراث الطبيعي والحضاري بما فيها مخزون الانواع الاحيائية وموائلها

اهتمام بيئي

وقال المنسق الوطني لمشروع استراتيجية التنوع الاحيائي في سلطنة عمان ان هناك اهتماما عالي المستوى في السلطنة لهذه الاستراتيجية وباهمية ان تظهر بالمستوى اللائق الذي يعكس سمعة السلطنة دوليا في مجال اهتمامها بصون البيئة وحماية مفرداتها الطبيعية.

واضاف الساعدي ان السلطنة قطعت شوطا كبيرا في مجال المحافظة على البيئة من خلال عمل العديد من الاستراتيجيات والخطط الخاصة بالتنوع الاحيائي بشكل عام قبل اتفاقية التنوع الاحيائي «البيولوجي».

واوضح ان من تلك الخطط الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والخطة الوطنية للمحافظة على المياه وخطة ادارة المناطق الساحلية وخطة مكافحة التصحر وغيرها من الخطط في ذلك المجال.

وذكر ان المشروع سيعتمد كثيرا ويستفيد استفادة مباشرة من تلك الخطط الوطنية التي سبق القيام بها حيث سيبني سياسته على قاعدة عريضة من البحوث الدراسات التي تم اقرارها.

واشاد في ختام تصريحه لوكالة الانباء العمانية بالجهود المبذولة والتجاوب الكبير من قبل الجهات الحكومية لمشاركتها اعمال المشروع من خلال توفير كافة البيانات اللازمة وتذليل كافة الصعاب.

بعد أن شهدت تراجعا شديدا في نشاطاتها لمدة عام

رئيس بورصة بيروت يتحدث عن خطط طموحة لانعاشها عن طريق توسيع قاعدة المستثمرين

تحدث فادي خلف الرئيس الجديد لبورصة بيروت للأوراق المالية عن خططه الطموحة لانعاش البورصة التي تأسست قبل ثلاث سنوات بعد عام من تراجع شديد في نشاطها.

وقال خلف انه يريد أن يرى اتساع نشاط السوق من حيث عدد الشركات المسجلة عدد المستثمرين.

وأضاف قائلا «أهم شيء هو اجتذاب شركات لتسجيل نفسها وطرح اسهمها على المستثمرين اللبنانيين والأجانب .. و إذا حدث تخصيص في وقت لاحق فانه سيحسن الأمور».

ولدى الحكومة برنامج تخصيص قيمته أربعة مليارات دولار يبدأ الاتصالات السلكية واللاسلكية خلال السنوات الأربع القادمة غير أن الاطار القانوني للبرنامج لم يصدر بعد في البرلمان.

وقال خلف انه يتطلع الى تسجيل الشركات التي يتم تخصيصها في البورصة التي يبلغ عدد الشركات المسجلة بها حاليا ١٢ شركة فقط لكنه يرى فرصا وفيرة لتسجيل شركات اخرى ومزيدا من النشاط في الأسهم الحالية.

وقال «لو كنت في انتظار التخصيص فقط لكنت انتظرت هنا وقلت ان كل ما يتعين على عمله هو اعداد منظمتنا وبرامج الكمبيوتر لتكون جاهزة».

وشهدت السوق في الشهر الماضي معاملات قيمتها ٣.٢ مليون دولار مقارنة مع ١٠.٧ مليون دولار في نوفمبر من عام ١٩٩٨ وكانت التعاملات في أكتوبر أسوأ إذ هبطت من ٢٧.٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨ الى ٢.٩ مليون دولار هذا العام.

واقترن التراجع في النشاط بتراجع شديد في الاسعار حيث أظهر مؤشر بلوم العام للأسهم انخفاظا نسبته ٣١.٦١ في المائة في العام حتى يوم الجمعة الماضي.

ولدى خلف خطة من خمسة بنود يأمل في أن تعيد النشاط الى السوق وتسهم في مولد جديد لبيروت كمركز مالي في المنطقة بعد الحرب الأهلية المدمرة التي عصفت بلبنان بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠م.

وقال ان احد الأجزاء الرئيسية في رغبته لتوسيع قاعدة المستثمرين سيكون اطلاق حملة تسويقية لاقناع اللبنانيين بان شراء الأسهم في بيروت ليس مجرد مضاربة.

وأضاف قائلا «نريد من اللبنانيين ان يهتموا بسوق الأسهم ليسهموا في تحسين الاقتصاد اللبناني» ويريد خلف ايضا تحسين قواعد الشفافية حتى يصبح لدى المستثمر المحتمل فكرة أفضل عن سياسات وأوضاع الشركا ت.

بفضل الانفاق الحكومي وازدياد الطلب الاستهلاكي

الانتعاش الاقتصادي الياباني المتواضع لايزال صامدا

أعلنت الحكومة اليابانية ان الانتعاش الاقتصادي المتواضع الذي تحقق خلال العام الحالي لايزال صامداً في اليابان بفضل الانفاق الحكومي وازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية.

وقالت وكالة كيودو اليابانية امس ان هذا التقييم جاء متضمناً في تقرير اصدرته وكالة التخطيط الاقتصادي التي تعتبر تقاريرها مؤشرا هاماً لدى دوائر الاعمال والاقتصاديين بشأن مواقف الحكومة تجاه الحالة الاقتصادية في البلاد.

وقال التقرير ان انفاق المستهلكين قد ارتفع في اليابان بنسبة ٠.٧ في المائة في شهر اكتوبر مقارنة بنفس الفترة العام الماضي.

واشارت الى انه برغم ضالة هذا الرقم الا انه ساعد في انعاش اقتصاد اليابان الذي يعتبر ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة.

واضافت الوكالة ان البرلمان كان قد اقر أول امس ضخ اموال جديدة تبلغ حوالي ٦.٨ ترليون ين (٦٦ بليون دولار) لدعم الاقتصاد غير ان التقرير رجح حدوث انخفاض في الانفاق العام القادم.

الحكومة الاماراتية تبدأ التحرك لحل مشكلة «اغراق» الالبان

دبي – أعلنت وزارة المالية والصناعة الاماراتية اخيرا انها ستتدخل للبحث عن افضل سبل حل مشكلة اغراق السوق المحلية بمنتجات الالبان الخليجية باسعار اقل من الشركات المحلية التي اشتكت اكثر من مرة معلنة تضررها.

وأوضح جمال ناصر لوتاه وكيل الوزارة المساعد لشؤون تنمية الموارد والميزانية ان شركات الالبان المحلية ستزود الوزارة بالارقام والمعلومات والوثائق الخاصة بهذه القضية وقال: «وعدت الوزارة ببحث المشكلة سريعا واعداد تقرير للوزير لاصدار القرار المناسب».

واضاف ان الامارات «ستتخذ خطوات كثيرة اخرى اذا تبين ان الشكاوي والمعلومات (بشأن الاغراق) صحيحة»، وجاءت تصريحات لوتاه للصحافيين بعد اجتماع تنسيقي بين مسؤولين في وزارة المالية والصناعة وممثلين عن شركات الالبان المحلية في مبنى الوزارة في دبي امس «للتعرف على المشكلات التي تواجه الشركات المحلية» حسب لوتاه الذي أوضح ان مشكلة الاغراق كانت من ابرز هذه القضايا.

واوضح ان شركات من «الدول المجاورة» تبيع منتجات رئيسية كالحليب مثلا في السوق الاماراتية باسعار اقل كثيرا مما تبيعها في دولها الأصلية، واعتبر ان ذلك يضر بالمنتجات المحلية ولا يساهم في ايجاد منافسة عادلة.

ومن المشكلات الاخرى، حسب لوتاه لممثلي الشركات الاماراتية شكواهم من ان منتجاتهم تواجه اجراءات معقدة وطويلة في الدول المجاورة، كما اشتكو من ان منتجات مستوردة من هذه الدول لا يراعى فيها الدقة بالنسبة لتاريخ الصلاحية.

يشار الى أن هناك سبع شركات البان وطنية في الامارات باستثمار اجمالي يبلغ نحو ٢٥٠ مليون درهم ويقدر انتاجها الاجمالي بحوالي ١٥٠ طن يوميا ولكن لوتاه اوضح ان «شركات الالبان من الدول المجاورة تمكنت من رفع حصتها في السوق الاماراتية من ٩ الى ١٨٪».

حصيلة توافق مع أرباب الأعمال

لبنان يضع الصيغة النهائية لضريبة الرسم المقطوع على الشركات

بيروت – يقوم خبراء وزارة المال حاليا بوضع الصيغة النهائية لمشروع الرسم المقطوع على الشركات والمؤسسات تمهيدا للمباشرة بتطبيقه، اعتبارا من العام المقبل.

وكانت ضريبة الرسم المقطوع التي اقترحها مشروع موازنة العام ٢٠٠٠، واقرها مجلس الوزراء اخيرا، قد حلت محل ضريبة الاعمال التي اعترضت عليها الهيئات الاقتصادية، بحجة انها تزيد من الاعباء التي تعجز عن تحملها، خصوصا في ظل الظروف الحالية للركود.

وكانت ضريبة الاعمال، كما اقترحتها وزارة المال، تقضي باقتطاع ٧٥ ,٠٪ من اجمالي اعمال الشركات المعنية، بغض النظر عن مستويات الارباح التي تحققها، وبغض النظر عن مستويات الارباح التي تحققها ، وبغض النظر ايضا عن مستويات كلفة الانتاج والتشغيل.

ويرى وزير المال جورج قرم، ان ضريبة الرسم المقطوع جاءت نتيجة التوافق مع الهيئات الاقتصادية، وبما يؤدي الغاية نفسها، بالنسبة الى الخزينة.

وتشير المعلومات التي حصلت عليها «الانباء»، الى ان خبراء يمثلون الهيئات الاقتصادية يعاونون حاليا خبراء وزارة المال على وضع الصيغة النهائية لمشروع الرسوم المطوع، على ان يصار الى عرضه على مجلس النواب في مرحلة لاحقة.

وتعكس مشاركة خبراء يمثلون القطاع الخاص في وضع الصيغة النهائية للمشروع رغبة وزارة المال في التوصل الى تفاهم على احكام المشروع، ما يضمن عدم الانقلاب عليه لاحقا، كما يضمن منع استغلاله لاعتبارات سياسية.

ووفق التقديرات المتداولة، فان حصيلة الرسم المقطوع الذي ستتقاضاه وزارة المال للعام المالي المقبل، ستكون بحدود ٨٠ مليار ليرة (٥٣ مليون دولار) مع احتمال ان تتجاوز هذا الرقم، ولو بنسبة محدودة، اذا ما نجحت اجهزة الجباية في زيادة مستوى التحصيل من الشركات المسجلة.

وعن الآلية التي سيصار الى اعتمادها في عمليات التحصيل، فان من ابرز الاقتراحات التي يتم التداول بها حاليا، الاقتراح الخاص بالافساح في المجال امام الشركات للدفع في المصارف التجارية التي تتعامل معها، في مقابل حصولها على مستندات بالدفع، وملصقات يقدمها البنك للشركة المسددة، لتسهيل التعرف عليها، من قبل اجهزة وزارة المال، على غرار ما هو معمول به بالنسبة لدفع رسوم السير في المصارف حيث تحصل السيارة على ملصق يعرف بها ويفسر الوزير قرم التوجه الى اعتماد مثل هذه الآلية، بها يعتبره الحاجة الى تسهيل عمليات الدفع على الشركات، وتجنيبها ما تسميه العوائق التي يفرضها التعامل مع دوائر وزارة المال، وهي عوائق بيروقراطية وادارية ناتجة عن تدني كفاءة انظمة التحصيل الحالية، الى جانب تدني عدد الموظفين المعنيين بعمليات التحصيل، اضافة الى مشكلة البيروقراطية المستشرية في الدوائر الرسمية.

أعلن مواصلة خطة الاصلاح للعام ٢٠٠٠

وزير المال اللبناني يعتبر اخراج النظام المالي من الدولرة هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ البلد

عرض وزير المال اللبناني جورج قرم جردة مالية ايجابية للعام ١٩٩٩، واعلن مواصلة خطة الاصلاح للعام ٢٠٠٠ الهادفة خصوصا الى اخراج النظام المالي تدريجيا من الدولرة، معتبرا ان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ البلد.

واعلن الوزير قرم اثناء مؤتمر صحافي نشرت الوكالة الوطنية الرسمية للاعلام مقتطفات منه ان «ارقام العجز الكلي في شهر ديسمبر بلغت ٢٨٪ وهي ليست نهائية بسبب اقفال مصرف لبنان وصناديق المصارف نظرا لمشكلة الام الفين»

واعتبر ان «هذا الرقم الايجابي جاء نتيجة السياسة الضريبية التي اتبعت».

واضاف ان «هذه الارقام المؤقتة مطمئنة الى حد بعيد وان اللبنانيين يمكنهم ان يطمئنوا الى وضع البلاد مع حلول رأس السنة». وقال «ان عجز الموازنة حاليا هو ٤٢,١٪ وهذا خبر سار للاسواق المالية لداخلية والخارجية. وكنا ذكرنا في خطاب الموازنة في المجلس النيابي ان تقديرات العجز تصل الى ٤٠,٣٪».

الدين العام

وأعلن أن «العجز في الموازنة سيكون اقل من ٣٩ و٤٠٪ اما الخزينة فهناك عمليات دفع المستحقات للبلديات وعمليات صندوق المهجرين ومجلس الجنوب التي تجري خارج الموازنة، ما يؤدي الى زيادة ٣ أو ٤٪ فتصل نسبة العجز اذ ذاك الى ٤٤,٤٣٪ واوضح ان مجموع الواردات التي تم تحصيلها في ديسمبر بلغت رقما قياسيا وهو ٥٧٣ مليار ليرة لبنانية»، ولفت الى ان «حركة بورصة بيروت في الاشهر الثلاثة الاخيرة من السنة سجلت تطورا نسبته ٣٥٪»

واشار الوزير قرم الى «فائض في ميزان المدفوعات هذه السنة»، وقال انه «مع دخول المتأخرات العائدة لوزارة المواصلات من الخارج سيكون هناك فائض بين ١٥٠ و٢٠٠ مليون دولار». واعتبر انه مع هذا الفائض «استطعنا ان نسجل تحسنا في الوضع وهذا يعكس نجاح السياسة المالية والاقتصادية التي نسير عليها».

من جهة اخرى قال ان «اجمالي الدين العام لسنة ١٩٩٩ بلغ ٣٠ الف مليار ليرة لبنانية ما يعادل نحو ٢٢ مليار دولار»، مبديا «عدم تخوفه من الزيادة في مستوى الدين». وتابع الوزير قرم «ان توقعاتنا في خطة الاصلاح المالي تقول ان الدين سيظل يسجل ارتفاعا لمدى سنتين او ثلاث الى حين توافر ايرادات الخصخصة وتسديد المتأخرات».

نظام الدولرة

وذكر أن «الدولة اللبنانية استدانت من الاسواق الخارجية بقيمة ١,٢ مليار دولار بالعملات الاجنبية في العام ١٩٩٩ وقيمة ١,٥ مليار دولار في العام ١٩٩٨». واكد ان «الدين العام لم يزد على اساس الصافي اكثر من ١٠٪ هذه السنة».

ورأى قرم ان «هناك بادرة جدية للعام المقبل لمتابعة تخفيض الفوائد». وقال «اعود واكرر ان المتغير الاساسي لاخراج البلد من الوضع الذي هو عليه هو مستوى الفوائد لاخراج البلد من الوضع الذي هو عليه هو مستوى الفوائد المرتفع. فلبنان لا يمكن ان يتميز عن سائر البلدان بمستوى فوائد فعلية ١٤٪ قاتلة ليس فقط للدين العام بل قاتلة للقطاع الخاص والاستثمارات لاي نهضة اقتصادية».

واكد الوزير قرم ان حوارا معمقا يجري مع المصارف لدراسة وسيلة للخروج تدريجيا من نظام الدولرة لان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ البلد.

وفيما توقع قرم «ان تكون نسبة النمو العام المقبل بين ١,٥ و٢٪» مقارنة بـ ١٪ هذه السنة بحسب ارقام مصرف لبنان، اعلن ان «الخصخصة ستطبق في العام الفين في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركة طيران الشرق الأوسط».

واعلن ان فريقا من وزارة المال يعمل ليلاً ونهارا لوضع مشروع ضريبة القيمة المضافة، وكشف انه «سيصار خلال العام الفين الى انشاء صندوق اجتماعي يموله الاتحاد الاوروبي بقيمة ٢٥ مليون يورو وهو مخصص لمكافحة البطالة». وردا على سؤال اكد الوزير قرم ان «خطة الاصلاح المالي وموازنة العام الفين لا تأخذان بالاعتبار عملية السلام». الا انه اعرب عن تخوفه من ان «ينتج عن السلام، في حال حصل، فورة عقارية كما حصل في الماضي، وشدد على «توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية».

الخبراء يطالبون الدول العربية بتنمية صناعة التكنولوجيا والاتصال

القاهرة – أ.ش.أ: أعلن مسؤول دولي بارز بالمعهد الاوروبي لمعايير الاتصالات امس ان المتعهد يجري مناقشات جادة مع جامعة الدول العربية لبلورة اتفاق تعاون تكنولوجي معهم ينتظر التوقيع عليه خلال العام الجاري.

واكد المسؤول الدولي أهمية أن تبادر الدول العربية بطرح مشاكلها وقضاياها التكنولوجية على مائدة البحث في الاوساط العالمية المتخصصة حتى تتفادى مخاطر تهميش مصالحها في هذا المجال الذي يشهد تسارعا مذهلا في السنوات الاخيرة.

واشار بول ريد المستشار الخاص للمعهد الاوروبي في تصريحات لوكالة انباء الشرق الاوسط على هامش مؤتمر معرض القاهرة الدولي الرابع للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات «كايرو يدليكومب ٢٠٠٠» الذي يختتم اعماله امس الى حرص المعهد «الذي يعني بقضايا ومواصفات تكنولوجيا الاتصالات» على اقامة علاقات تعاون تكنولوجي بناءة مع المنطقة العربية لدعم بنيتها الاساسية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ووصف الخبير الدولي بول ريد المناقشات مع جامعة الدول العربية بأنها مثمرة وبناءة مشيرا الى ان ابرام اتفاق تعاون تكنولوجي بين المعهد والجامعة العربية خلال العام الجاري سيتيح للبلدان العربية الاستفادة من الخدمات والاستشارات الفنية التي يقدمها المعهد لأعضائه بجانبه الافساح في المجال امام شركات الاتصالات والتكنولوجيا العربية للانضمام الى المعهد للاستفادة من الخدمات والتوصيات التكنولوجية التي تقدم من خلاله.

وقال خبير الاتصالات الدولي بول ريتر ان الدول العربية بموجب الاتفاقية المرتقبة بين الجامعة العربية والمعهد الاوروبي ستتيح لها الاستفادة من الخدمات الاستشارية المجانية المقدمة لكل اعضاء المعهد في مجالات تحديد المواصفات والقياسات المثلى لقضية الاتصالات فضلاً عن فتح قنوات تعاون مع الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية للحصول على خدمات المعلومات في مجال الاتصالات.

واضاف ان الاتفاقية ستعمل على فتح اسواق جديدة للدول العربية في مختلف دول العالم في مجالات خدمات الاتصالات والمعلومات.

واوضح ان دعوته للدول العربية بطرح قضاياها التكنولوجية يأتي انطلاقا من التغييرات الحادة في عالم الاتصالات مشيرا الى أنه برغم التنافس الشديد بين البلدان المتقدمة تكنولوجيا الا ا نها تبذل جهودا مضنية للتوصل لآليات تعاون فيما بينها لتأمين مكاسبها في هذا المجال.

وأشار في هذا الصدد الى ان متخصصين في مجالات التكنولوجيا من أوروبا والولايات المتحدة رغم تنافسهما المحموم في مجال الاتصالات عقدتا اجتماعين خلال العام الماضي للتوصل الى أرضية مشتركة واستراتيجيات شاملة لضمان مصالحهما في ظل الطفرة التكنولوجية الهائلة في مجال الاتصالات والمعلومات.

فتح الحدود امام المنافسة للحاق بركب الحداثة

الصين تشدد على استمرار الاصلاحات الاقتصادية دون خفض اليوان

بكين - أ ف ب - أكد حاكم البنك المركزي الصيني داي هيانغلونغ ان الصين ستحافظ على تنفيذ برنامج اعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية هذا العام، من دون اللجوء الى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية «اليوان».

واعلن اثناء مؤتمر صحفي «سنركز جهودنا هذه السنة على عقلنة البنية الاقتصادية».

واوضح ان احتمال انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية يفرض مواصلة اصلاح مؤسسات الدولة لتتمكن من مقاومة فتح الحدود.

ووعد بـ «وقف أو تخفيف قدرات الانتاج في الصناعات التي تتكرر باستمرار وفي المصانع الصغيرة ايضا التي تجاوزتها التكنولوجيا».

وكشف عن توجهات البرنامج الخمسي المقبل (٢٠٠١-٢٠٠٥) الجاري اعداده.

وقال في هذا الصدد ان البرنامج «سيكون خطة لاعادة الهيكلة الاقتصادية» وسيكون مطلوبا من الزراعة والاصناعة والمؤسسات اعطاء الافضلية للجودة تلبية لحاجات السوق ووضع حد لفائض الانتاج في المنتجات المتواضعة.

القدرة التنافسية

وفيما اشار الى انه ينبغي على الصين المحافظة على قدرتها على المنافسة في قطاعات المواد الاولية والصناعة الخفيفة مع الانضمام الى منظمة التجارة العالمية اعترف ان الصين ليست متأكدة من قدرتها في مجال الصناعات الآلية، خصوصا السيارات فوفقا للاتفاق الصيني الاميركي الموقع في ١٥ نوفمبر حول انضمام الصين الى منظمة التجارة، ستنخفض الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة الى ٢٥٪ بحلول ٢٠٠٥، مقابل ١٠٠٪ في الوقت الراهن.

واكد الرئيسي الصيني جيانغ زيمين امس الأول ضرورة فتح الحدود أمام المنافسة بغية الزام الشركات الصينية على اللحاق بركب التحديث.

من جهته، سيقوم البنك المركزي بتعزيز رقابته المالية على مؤسسات الدولة التي أدت اعادة هيكلتها الى الغاء حوالي ٣٠ مليون وظيفة في غضون السنوات الثلاث الماضية.

وعلى المتعهدين الصينيين ان يفقدوا الامل بتخفيض سعر صرف اليوان الذي يسمح لهم بمواجهة المنافسة الدولية، بحسب داي الذي اكد ان سعر الصرف سيبقى ثابتا» هذا العام، مشيرا الى أن الصادرات ستواصل نموها بعد انضمام الصين الى منظمة التجارة، وقال «نتوقع ان تبقي الاستثمارات الاجنبية وميزان المدفوعات في وضع جيد.

وألمح الى ان السلامة المالية للمصارف الصينية تدهورت ايضا، بالنظر الى الديون المشكوك بتحصيلها والبالغة نسبتها حوالي ٨ الى ٩٪ من محفظة القروض لديها، بعدما كانت مقدرة بـ ٦ الى ٧٪ منذ سنة.

ديون مشكوك فيها

ويقيم المحللون الغربيون نسبة هذه الديون بما بين ٢٥ و٤٠٪.

وقد بدأت المصارف التجارية في الربيع الماضي تحويل التسليفات المشكوك بتحصيلها الى مؤسسات متخصصة بغية تخفيف محصلاتها، وهكذا تم تحويل ٣٥٠ بلوين يوان (٤٢,٢ بليون دولار) العام الماضي، منها ١٠٠ بليون يوان (١٢ بليون دولار) الى اسهم بحسب حاكم البنك المركزي.

واعترف داي انه سيكون على الدولة تغطية خسائرها في اخر المطاف، واعلن ان «الخسائر النهائية سيجري امتصاصها من قبل وزارة المال».

واعرب داي عن استعداده لارغام الصينيين على فتح حسابات مصرفية باسماتهم الحقيقية وليس باسماء مستعارة، وهي الوسيلة التي تعتمدها الشركات للتهرب من تسديد الضرائب الى الخزينة العمومية، وذلك بغية اعادة النظام الى الممارسات المشكوك فيها في النظام المصرفي.

الاندماج والتطوير التكنولوجي أهم وسائل مواجهة العولمة

نمو كبير للمصارف الاسلامية والشاملة بالشرق الاوسط والبطاقات الذكية في طريقها الى العملاء خلال عام

اذا كان هنالك من اتجاه يبدو ان المصرفيين في كل مكان يتفقون عليه فهو العولمة. انهم يعلمون انها موجودة وبانها تحدث ولكنهم ليسوا متأكدين تماما مما تعنية بالنسبة لهم. فعلى الصعيد العالمي اخذت تظهر بنوك عالمية ضخمة في حين ان عملية الاندماج التي تولد البنوك العالمية العملاقة بالكاد بدأت في الشرق الاوسط.

وتقول مجلة «ميد» انه مع ذلك ونظرا الى ان معظم اقتصادات المنطقة تسعى للانضمام الى منظمة التجارة العالمية فان العزلة النسبية للقطاع المصرفي في المنطقة لن تستمر طويلا على الارجح ويعتقد معظم المصرفيين ان حدوث موجة من الاندماجات امر لا مفر منه ولكن قلائل منهم يتفقون حول ما ستكون عليه قوي الدفع الرئيسية وراء الاندماجات وحول متى ستحصل العملية الجديدة على الزخم المطلوب.

وفيما عدا الا ندماج فان تكنولوجيا الانظممة والمعلومات الجديدة بدأت تفرض تغييرا في اساليب عمل البنوك وفي انواع اعمالها. فنمو الانترنت والتجارة الالكترونية سيتطلب على المستوى العالمي اعادة هيكلة جذرية لاعمال التجزئة المصرفية وسيكون الشرق الاوسط ضمن هذه العملية والواقع ان المنطقة تتمتع بشهية للتكنولوجيا الجديدة وقد تصبح في طليعة من يطور منتجات جديدة وطرق مبتكرة لتقديمها.

ومن اجل التعامل مع هذا العالم الجديد للاسواق المحررة وغير المقيدة وسريعة الحركة لابد ايضا من تطوير دور الاجهزة التنظيمية ويتعين وضع انظمة جديدة من القيود والتوازنات وتطبيقها بقوة. ومن العوامل التي ستساعد هذه العملية الطلب المتزايد على الشفافية من جانب السوق العالمية وقد تم احراز تقدم في هذا المجال فعلى سبيل المثال يصر البنك المركزي في الامارات وللمرة الاولى على ان تكون النتائج المالية للسنة للبنوك في البلاد متفقة مع معايير الحسابات العالمية، ولكن مسائل مثل غسيل الاموال ومتانة كشف الارباح والخسائر والاحتياطات الفعالة لاتزال بحاجة الى اهتمام اكبر.

ولكن لايزال من غير الواضح ما اذا كان الشرق الاوسط سيحاكي اتجاه (ماهو كبير جميل) في الاعمال المصرفية فقد تحقق النمو السريع للمجموعات المصرفية العملاقة ليس من خلال التوسع العضوي بل من خلال عمليات السيطرة الهجومية. وبينما تواصل تكنولوجيات المعلومات تقليص العالم يصعب تصور بقاء الشرق الاوسط بعيد عن تأثيرها.

وحتى الآن سمح للبنوك الوطنية في المنطقة بان تنمو خلف اسوار حماية عالية عزلتها عن النوايا العدوانية للبنوك الاخرى، ولكن هذه الجدران تتحطم تدريجيا على يدي التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي، وستوجه عضوية منظمة التجارة العالمية الضربة القاضية لتلك الجدران وسيكون ثمن دخول الاسواق العالمية هو فتح الاقتصاد الوطني الذي بدأ الشرق الاوسط يسلم به. وليس هناك نقص في المؤسسات العالمية التي تنتظر الدخول مثلما اظهرت التطورات الاخيرة في مصر ولبنان.

ومع انفتاح اسواق الخليج تدريجيا للمنافسة الخارجية ستكون البنوك الاجنبية المفترسة تواقة للحصول على نصيب منها، والحجة التي تطرح بقوة من دعاة الاندماجات الاستباقية هي ان الاسواق ستصبح تنافسية باطراد وان

المؤسسات الوطنية التي لم تتم السيطرة عليها ستدفع الى الانهيار لانها ستكون صغيرة جدا على المنافسة - ولكن مع فترات السماح التي تتضمنها اتفاقيات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية هنالك متسع من الوقت امام البنوك الوطنية لكي تقيم حواجز دفاعية وستكون اكثر الدفاعات فعالية هي قوة حساب الارباح والخسائر وحصتها من السوق.

وستحتاج البنوك المحلية الى التطلع ايضا الى ما وراء الحدود الوطنية، ولكن هنالك على المستوى الوطني البحت عوائق كثيرة في وجه الاندماج، فانعدام العمق في اسواق الاسهم المحلية يرفع عن معظم المساهمين اي ضغوط للسعي الى الاندماجات في حين ان الحصص المسيطرة مملوكة غالبا من مؤسسات او افراد لايعتزمون السماح باضعاف نفوذهم، وبمرور الوقت من الممكن ان تؤدي الضرورات الاقتصادية الى رضوخ المالكين الرافضين فضلا عن ادراكهم لحقيقة انه كلما تأخرت الاندماجات ازدادت صعوبة عقد صفقات جيدة.

ومن خلال الاستخدام الافضل للتكنولوجيا الجديدة ستكون بنوك التجزئة قادرة على تطوير منتجات جديدة ووسائل جديدة لتقديمها. هذه العملية منتشرة منذ الان، وحتى مؤسسات معروفة بنزعتها المحافظة مثل بنك دبي الوطني تقدم الان خدمات مصرفية عن طريق الهاتف.

وبسبب العدد الكبير للبنوك فان السعي لتحقيق نمو في مواجهة المنافسة المتزايد يتجه نحو حلول تكنولوجية بدلا من زيادة عدد المكاتب ومن المرجح ان تتميز السنوات العشر المقبلة بتوسع للمنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك بدلا من توسيع شبكة فروعها وكما يقول مسؤول مصرفي فانه بسبب «تأثير التجارة الالكترونية سيصبح وجود الفروع ضرورة متناقصة وستبقى اللمسة الانسانية مهمة، كصوت مألوف على الاقل، ولكن لا مفر من مزيد من التفاعل الالكتروني».

وقد أصبح عدد من بنوك المنطقة في مقدمة التطور التكنولوجي انطلقت اعمال الانترنت المصرفية ومن المرجح ان تبدأ البطاقات الذكية بالظهور خلال الاثنى عشر شهرا المقبلة، ولكن تكلفة هذه التطويرات ستكون باهظة جدا بالنسبة للبنوك الصغيرة، الا ان ما تفتقر اليه بنوك الشرق لاوسط من ناحية الحجم يمكنها ان تعوضه بقدرتها على التحرك وكما يقول احد المطلعين فان السوق تتحرك بسرعة كبيرة وستحصل على ميزة مؤكدة بالقدرة على المرونة وعلى الاستجابة للمتغيرات.

ومن المحتمل ان تكون الاموال الاسلامية في منطقة النمو الاسرع خلال السنوات العشر المقبلة فعلى معظم الجبهات شهدت السنوات القليلة الماضية تكاثرا كبيرا للاعمال المصرفية التي تتفق مع الشريعة الاسلامية، وهناك نمو سريع ايضا في تشكيلة المنتجات ومجالات نشاط هذه البنوك.

ان حقيقة انشاء معظم البنوك العالمية لوحدات مالية اسلامية تدل على نمو هذا القطاع وعلى آفاقه المستقبلية.

ولكن هناك عددا من المسائل التي ينبغي معالجتها من اجل ضمان نمو و تطور سليمين لهذه السوق، ولايزال المنظمون العالميون يحاولون التوصل الى كيفية استيعاب البنوك الاسلامية في الاسرة المالية العالمية.

ويمكن تسهيل مهمة المنظمين من خلال ممارسة قدر أكبر من الشفافية ومن تحقيق اي تقدم ممكن في مجال اتباع معايير للمحاسبة، وبالرغم من التقدم السريع الذي يحرزه لايزال امام قطاع المال الاسلامي شوط طويل من حيث تطوير بدائل للتشكيلة الكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية.

ومن المرجح ايضا ان تتغير طريقة تطوير المنتجات المصرفية الاسلامية، وسيكون للجان الشريعة دور حاسم في ذلك، كما ان هناك حاجة متزايدة لتعاون اوثق بي مجالس ادارة المؤسسات المختلفة. وسيؤدي انشاء لجنة شريعة مركزية تتمتع بصلاحية العمل كحكم نهائي الى تسهيل تطوير اسرع لادوات اكثر انسجاما مع الادوات التقليدية، وحتى وان لم يكن التقدم في هذا المضمار بالسرعة التي يتمناها دعاة الفكرة الا ان انتقال قطاع المصارف الاسلامية من تخوم النظام المصرفي في المنطقة الى مركزه سيتواصل بلا هوادة مما سيهدد سيطرة المؤسسات المصرفية التقليدية.

ولاشك في ان مشهد النشاط المصرفي في الشرق الاوسط سيتعرض لاعادة تشكيل جذرية خلال العقد المقبل، ومن المتوقع ان تؤدي موجة من الاندماجات الى تقليص عدد البنوك المحلية والى زيادة قوتها، وستأتي تكنولوجيات المعلومات والعولمة بضغوط من جانب الطلب لكي تغير البنوك طبيعة المنتجات التي تقدمها والطريقة التي تقدمها بها، وسيؤدي هذا ليس فقط الى تغيير اسماء العديد من البنوك بل ايضا الى طرح جواب عن السؤال حول الغرض من وجود البنك.

أكد أن عمان تسعى الى فتح الباب للاستثمارات

رئيس بورصة الأردن : الكويت أكبر المستثمرين العرب في الشركات الاردنية

عمان - كونا - اعلن رئيس هيئة الاوراق المالية الاردنية الدكتور بسام الساكت ان حجم الاستثمار العربي في الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان بلغ ٣٣٥ مليون دينار اردني وهو رقم يمثل ٤٣ في المئة من مجموع القيمة السوقية للاسهم المدرجة في البورصة.

وذكر الساكت ان «الكويت تمثل اكبر المساهمين في هذه الشركات ومنها البنك العربي والبنك الاهلي وبنك الاسكان وشركتا البوتاس والفوسفات» والتي تقدر مساهماتها بـ ١٦٠ مليون دينار اردني.

وقال: «ان مجمل استثمار الحكومة القطرية في اسهم الشركات في الاردن تبلغ نحو ٤٨ مليون دينار».

واضاف ان سلطنة عمان تساهم في شركة البوتاس بمبلغ ٧ ملايين دينار وايران بمبلغ مماثل والسعودية بمبلغ مليون دينار وليبيا بمبلغ ١٤ مليونا وتوزعت نسب مساهمة الشركات الاستثمارية الخارجية في الاقتصاد الاردني على البنوك والشركات المالية ٥٧ في المائة والتأمين ١٥ في المائة والصناعة ٣٠ في المائة والخدمات ١١ في المائة.

ودعا الساكت الى فتح باب الاستثمار والملكيات في الاردن، مؤكدا ان الاستثمار الاجنبي في الدول النامية وبالذات في الاردن «لم يعد يعتبر جيشا غازيا».

واشار الى أن هناك قوانين وتشريعات تحكم عملية الاستثمار «ونحن نسعى لازالة القيود والسقوف» هادفين الى فتح الباب امام الاستثمار العربي والاجنبي بجلب رأس المال الخارجي.

وتحدث الساكت عن حجم الانجاز الذي حققه الاردن على مدى نصف قرن تقريبا داعيا الى المحافظة والبناء عليه.

وقال: «دخل الفرد الاردني العام ١٩٥٢ كان ٥٢ ديناراً سنوياً وأصبح الآن ١١٠٠ دينار سنوياً»

واكد رئيس هيئة الاوراق المالية الاردنية ان التداخل الاقتصادي في القضايا السياسية «امر لابد منه هذه الايام لان الاقتصاد عامل مهم في تحريك السياسة كما انه عنصر مهم في تمتين حصانة الامة».

وقال: «الدول التي فقدت مناعتها الاقتصادية فقدت مناعتها السياسية وشاهدنا في ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراطه».

واضاف انه يجب عدم الافتراض دوما ان الدول الدائنة تعفي المقترضين ومنهم الاردن من ديونهم مشيراً الى ان هنا ك وسيلة للمساعدة يجب طرقها.

بحال ارتفعت الأسعار وانكشف السوق العالمي

إيران تؤيد رفع سقف انتاج أوبك احساسا بالمسؤولية

قالت ايران انها ستؤيد رفع سقف انتاج منظمة اوبك اذا تبين ان السوق العالمية تحتاج الى كميات اضافية من النفط وارتفعت الاسعار عن المستويات الحالية.

وقال حسين كاظمبور اردبيلي مندوب ايران الدائم لدى مجلس محافظي اوبك «اذا كانت كل معايير السوق سليمة وحدث طلب اضافي علي الانتاج وارتفعت الاسعار فان اوبك ستتصرف من واقع احساسها بالمسؤولية وترفع الانتاج». وردا على سؤال عما اذا كانت اوبك والمنتجون الآخرون المشاركون في اتفاق تخفيض الانتاج سيخففون القيود قبل انتهاء اجلها في نهاية مارس المقبل قال اردبيلي «لقد اجرينا دراسات ونرى انه ما من سبب يدعو للتحرك قبل مارس» . واضاف ان ايران تتوقع ان يتم السحب من المخزونات بمعدل ثلاثة ملايين برميل يوميا في الربع الاول من العام المقبل وان ذلك سيساعد في تحسن الاسعار. وتمثل المخزونات لدى الدول المستهلكة عاملا رئيسيا في تحديد سياسة اوبك من جهة اخرى قال تجار ان السعودية قررت استمرار تخفيض مبيعات النفط الى عملائها الاوروبيين خلال يناير بين ٣٠ و ٣٥ في المائة من الحكم المعتاد للتعاقدات وقال مشتر للنفط السعودي «يتفق حجم مبيعات يناير الى حد كبير مع مبيعات نوفمبر» وفي الشهور الاخيرة منذ اتفاق منتجي النفط في مارس على تخفيض المعروض النفطي واصلت السعودية تقييد المبيعات الى المشترين الاوروبيين بما يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ في المائة عن الحجم المتعاقد عليه.

الباب الأول

مادة ١ :

تنشأ في الوطن العربي منظمة للمحاسبين والمراجعين العرب تسمى «الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب».

ويكون للاتحاد المذكور الشخصية الاعتبارية (المعنوية)

مادة ٢ :

يتألف الاتحاد من الأعضاء الموضحة صفاتهم فيما يلي، وتحدد مواد النظام واللائحة حقوق وواجبات كل فئة من الاعضاء:

١- اعضاء عاملون:

وهي النقابات أو الجمعيات أو المجالس أو غير ذلك من المسميات التي تتواجد في الدول العربية، ويكون من حقها قانونا اصدار تراخيص قيد المحاسبين والمراجعين في سجلات دولتهم واجازة مزاولتهم للمهنة، أو أن يكون من حقها الاشراف على تنظيم المهنة وممارسيها في الدولة.

٢- اعضاء مراقبون:

وهي النقابات أو الجمعيات أو الهيئات العامة أو الاجهزة الحكومية التي تتواجد في الدول العربية، ويكون من ضمن اختصاصها ممارسة أي نشاط يتعلق بالمهنة، غير أنه لا يجوز لها قانوناً اصدار تراخيص مزاولة المهنة أو تنظيمها.

وهي كذلك الجهات الحكومية والهيئات العامة على اختلاف مسمياتها و نحوها من الجهات والتنظيمات ذات الصفة الدولية في الوطن العربي أو في الاوساط العالمية التي تعنيها اهداف الاتحاد والارتقاء بمستوى الاداء المهني في الدول العربية بصفة عامة.

٣- اعضاء مشاركون:

ويقصد بهم المحاسبون والمراجعون العرب المقيدون والمجازون كمحاسبين قانونيين، كذلك المحاسبون والمراجعون العرب الذين تتوافر فيهم شروط القيد في سجلات المهنة طبقا لقوانين دولتهم ، سواء كانوا مقيمون في دولهم أو اغتربوا عنها وذلك بشرط ان تقدم طلبات قيدهم من خلال «المنظمات الاعضاء العاملون» التابعين لها.

تقدم طلبات العضوية على اختلاف فئاتها الموضحة فيما سبق الى الأمين العام الذي يبت فيها وفقا لشروط كل فئة.

وتنظم اللائحة الاجراءات والمستندات المرفقة بتلك الطلبات. ويعرض الأمين العام كل ما يستجد في شأن العضوية بالاتحاد على المجلس في اقرب اجتماعاته للاعتماد.

مادة ٣ :

أ) يتمتع أعضاء الاتحاد العام بجميع الحقوق المقررة في هذا النظام، ماعدا «الاعضاء المراقبون» «والاعضاء المشاركون» فليس لهم حق الترشيح للانتخابات وحق التصويت في اجتماعات المجلس والهيئة.

ب) ويلتزم الاعضاء جميعهم بأداء واجباتهم المقررة في النظام واللائحة.

مادة ٤ :

مع مراعاة احترام القوانين والنظم المعمول بها في الدول العربية التي تنضم منظماتها المهنية الى الاتحاد، ومع مراعاة عدم تعارض اهدافه مع تلك القوانين والنظم، تحدد أهداف الاتحاد فيما يلي:

١- تنظيم الاستفادة بالطاقات المهنية والامكانيات العلمية والخبرات المكتسبة للمحاسبين والمراجعين العرب - الاعضاء في منظمات الاتحاد - لخدمة الوطن العربي في مجالات تخصصاتهم المهنية.

٢- تنظيم وتنسيق وسائل التعاون المهني والعلمي بين المنظمات الاعضاء في الاتحاد، لنشر روح الأخوة والزمالة بين المحاسبين والمراجعين العرب، وتنسيق جهودهم وخبراتهم وامكانياتهم لتطوير المهنة ورفع المستوى المهني والأدبي والثقافي لمزاوليها.

٣- السعي من أجل تقريب نصوص قوانين المهنة السارية في الدول الاعضاء بالاتحاد.

٤- السعي لإصدار دستور للمهنة يلتزم به المحاسبون والمراجعون عند ممارستهم لواجباتهم المهنية في الدول العربية، والحرص على تطويره في ضوء ما يستجد على المهنة من تحديث على المستوي الدولي أو العربي، ومن بين ما يتضمنه دستور المهنة:

- المعايير المحاسبية.
- معايير المراجعة.
- ميثاق آداب السلوك المهني.

٥- تنظيم وتوطيد التعاون العلمي

والمهني بين اعضاء الاتحاد وبين سائر الهيئات والتنظيمات المهنية والعلمية في الدول الاخرى.

٦- عقد الندوات العلمية لدراسة الموضوعات التي تطلب اي منظمة عضو بالاتحاد طرحها للمناقشة، وتدعى الى هذه الندوات المنظمات المهنية في الدول الاخرى.

٧- اصدار مجلة مهنية ودوريات علمية بغرض نشر الابحاث المتعلقة بنشاط المهنة واصحابها في شئون المحاسبة والمراجعة والضرائب والنواحي المالية والاقتصادية ونحوها.

٨- السعي لتوحيد المصطلحات الفنية التي يستخدمها الممارسون في الدول اعضاء الاتحاد.

٩- المساهمة في التطوير العلمي والعملي لتأهيل مزاولي المهنة حتى يمكن مسايرة التطور الاقتصادي العالمي مع مراعاة الظروف البيئية.

١٠- التعاون والتنسيق - في مجالات الانشطة المالية والاقتصادية والادارية ذات الصلة بالمهنة - مع جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات المهنية العربية والدولية.

الباب الثاني
اجهزة الاتحاد العام واختصاصاتها

مادة ٥ :

يباشر الاتحاد العام اختصاصاته ويعمل على تحقيق أهدافه بواسطة:

١- الهيئة العامة للاتحاد العام.

٢- مجلس الامانة العامة للاتحاد العام.

٣- اللجان الفنية الدائمة.

١- الهيئة العامة

مادة ٦ :

١- الهيئة هي السلطة الأعلى في الاتحاد، وصاحبة الحق في رسم سياسته وتوجيه نشاطه واتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق أهدافه.

٢- تنعقد الهيئة بحضور اغلبية اعضائها، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يكون الاجتماع صحيحاً في نفس الموعد من اليوم التالي بحضور أربعة على الأقل من بين «المنظمات الاعضاء العاملين».

ويمثل كل «منظمة عضو عامل» أربعة على الاكثر من بين اعضاء مجلس ادارتها، وتجوز الانابة بقرار من مجلس ادارتها. ويكون لكل الحاضرين عن «المنظمة العضو» صوت واحد.

مادة ٧ :

يرأس اجتماع الهيئة السنوي - رئيس «المنظمة العضو العامل» التي تستضيف الاجتماع في دولتها.

مادة ٨ :

تختص الهيئة بما يلي:

١- تسمية الامين العام لمدة ثلاث سنوات، ويشترط أن يكون من مزاولي المهنة ومن أعضاء دولة المقر، ويجوز التجديد لمدد اخرى.

٢- تسمية الامين العام المساعد للشئون المالية من بين مزاولي المهنة ومن اعضاء منظمة دولة المقر ومن مواطني دولة المقر، ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٣- مناقشة تقرير المجلس عن نشاط الاتحاد خلال الفترة مابين الانعقادين والتصديق عليه.

٤- مناقشة المسائل التي يقترحها المجلس واصدار القرارات بشأنها.

٥- بحث تقارير لجان الهيئة وتوصيات المجلس حولها واتخاذ القرارات بشأنها.

٦- التصديق على أية تعديلات للنظام الأساسي للاتحاد.

٧- تشكيل اللجان الفنية الدائمة.

٨- اختيار مراقب أو اكثر للحسابات وتحديد اتعابه والنظر في تقريره السنوي واقرار الحساب الختامي والميزانية للاتحاد والتصديق عليها.

مادة ٩ :

تجتمع الهيئة العامة بدعوة من الامين العام في شهر نوفمبر تشرين ثان من كل سنة، وعلى الامين العام ان يوجه الدعوة قبل الموعد المحدد لانعقادها بمدة لاتقل عن شهر ولاتتجاوز ثلاثة شهور.

واذا لم يقم الامين العام بذلك، تولى رئيس الهيئة أو من ينوب عنه اجراءات دعوتها للانعقاد خلال شهر تشرين ثان.

مادة ١٠ :

تصدر قرارات الهيئة بالاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين في الاجتماع، فيما عدا القرارات التي تتعلق بتعديلات النظام الاساسي للاتحاد فتصدر بأغلبية ثلثي عدد الاعضاء الحاضرين.

اجراءات الدعوة لحضور اجتماعات الهيئة ولصحة انعقادها تنظمها اللائحة في المواد ١٦ و١٧و١٨.

٢- مجلس الامانة العامة

مادة ١١ :

مجلس الأمانة العامة هو الذي يدير شؤون الاتحاد ويشرف على أعماله ويعمل على تنفيذ قرارات الهيئة العامة وتحقيق أهداف الاتحاد المنصوص عليها في نظامه الأساسي.

مادة ١٢ :

يشكل المجلس من الأمين العام والأمناء العامين المساعدين بمن فيهم الأمين العام المساعد للشئون المالية.

مادة ١٣ :

ينعقد المجلس مرتين سنوياً على الأقل في مقر اتحاد أو في احدى الدول العربية الأعضاء بدعوة من الأمين العام.

مادة ١٤ :

يرأس الأمين العام المجلس ويمثل الاتحاد لدى مختلف الجهات، وهو المتحدث باسمه .

مادة ١٥ :

يختص المجلس بما يأتي:

١- العمل علي تحقيق اهداف الاتحاد وتنفيذ قراراته وتوصيات هيئته العامة.

٢- تحديد مكان وزمان انعقاد الهيئة وتقرير جدول الأعمال والموضوعات مع الأخذ في الاعتبار مقررات الهيئة المتعلقة بذلك.

٣- تنظيم موازنة الاتحاد وتحديد النفقات والموارد ومقدار مساهمة المنظمات الاعضاء في موارد الاتحاد واقتراح قيمة رسوم قيد العضوية والاشتراك السنوي لجميع أعضاء الاتحاد.

٤- قبول طلبات قيد العضوية في الاتحاد.

٥- تشكيل اللجان عدا اللجان الفنية الدائمة واختيار رؤسائها ومقرريها وأعضائها.

٦- قبول الاعانات والتبرعات والهبات.

٧- اقتراح أية تعديلات للنظام الأساسي للاتحاد العام.

مادة ١٦ :

يختص الأمين العام بما يأتي:

١- تمثيل الاتحاد أمام المنظمات والهيئات الحكومية والدولية.

٢- تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة والمجلس وما يعهد به اليه من أعمال.

٣- تعيين العاملين اللازمين للاتحاد وفق الأسس التي يعتمدها المجلس والاشراف على اعمالهم.

٤- دعوة المجلس الى الاجتماع في دوراته العادية والطارئة وتحديد مكان وزمان انعقاده.

٥- الاشراف على جميع الشؤون الادارية التي تتطلبها أعمال الاتحاد.

٦- الاعداد لاجتماع الهيئة العامة وطبع الدراسات والأبحاث المقررة من المجلس.

٧- اعتماد أوامر الصرف بالاشتراك مع الأمين العام المساعد للشئون المالية.

مادة ١٧ :

لكل نقابة أو منظمة من الاعضاء في الاتحاد العام أمين عام مساعد في مجلس الامانة العامة تنتدبه منظمته ويراعي في انتداب الامناء العامين المساعدين الا يكون لاي عضو في الاتحاد العام اكثر من أمين عام مساعد واحد والا يكون من دولة المقر اذا كان منها الامين العام.

مادة ١٨ :

يعتبر اجتماع المجلس قانونيا في حالة توافر النصاب، وتصدر قرارات مجلس الامانة العامة بالاغلبية المطلقة لعدد الحاضرين، وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الامين العام.

الباب الثالث
مالية الاتحاد

مادة ١٩ :

للأمين العام أن ينيب عنه في بعض اختصاصاته أحد الأمناء العامين المساعدين.

مادة ٢٠ :

تتكون موارد الاتحاد من:
١- رسوم قيد العضوية.
٢-الاشتراكات السنوية.
٣- مساهمات الاعضاء.
٤- حصيلة بيع مطبوعات الاتحاد.
٥- ريع استثمار اموال الاتحاد.
٦- نسبة معينة يقررها المجلس سنويا من فائض ميزانية المعهد العربي للمحاسبة والمراجعة.
٧- الهبات والتبرعات والاعانات المالية التي لا تتعارض أغراضها مع أهداف الاتحاد ونشاطاته.
٨- فائض ايرادات المؤتمرات والندوات والرحلات ونحوها التي ينظمها الاتحاد.
٩- أية موارد اخرى تقررها الهيئة.

مادة ٢١ :

تودع أموال الاتحاد في المصارف العربية التي يختارها المجلس، وله أن يحدد مقدار المبلغ الذي يودع في خزينة الاتحاد للصرف منه على الحالات الطارئة.

مادة ٢٢ :

تبدأ السنة المالية للاتحاد العام في أول يوليو تموز من كل سنة وتنتهي في اخر يونيه حزيران.

مادة ٢٣ :

يختص الأمين العام المساعد للشئون المالية بما يلي:
١- حفظ أموال الاتحاد والاشراف على تنفيذ الموازنة ومراقبة الاستثمارات كذا مراقبة الانفاق في حدود الاعتمادات والقواعد المقررة من قبل الهيئة.
٢- تحصيل الأموال الخاصة بالاتحاد.
٣- اعتماد أوامر الصرف مع الأمين العام أو من يفوضه.

الباب الرابع
المعهد العربي للمحاسبة والمراجعة

مادة ٢٤ :

يؤسس الاتحاد معهدا علميا تابعا له، في دولة المقر، ويسمى «المعهد العربي للمحاسبة والمراجعة». ويجوز ان يكون له فروع في دول الاعضاء.

ويكون للمعهد الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلتين، ويكون له نظامه الأساسي ولائحته الداخلية اللتين تعتمدها الهيئة العامة للاتحاد، بناء على اقتراح مجلس الأمانة العامة للاتحاد.

ويختص المعهد بتأهيل وتدريب المحاسبين والمراجعين العرب، وتحديث معلوماتهم وثقافاتهم، ويمنحهم اجازة ولقب «محاسب قانوني عربي».

الباب الخامس
احكام عامة

مادة ٢٥ :

لايجوز لاية منظمة عضو أو منظمة مشاركة في الاتحاد أن تنسحب من إلا بقرار من جمعيتها العمومية.

مادة ٢٦ :

يقوم الاتحاد بتقديم المشورة بشأن انشاء نقابات أو منظمات للمحاسبين والمراجعين في الدول العربية التي لم تتكون فيهابعد مثل هذه المنظمات، متي طلب منه ذلك.

مادة ٢٧ :

في حالة حل الاتحاد توزع صافي أمواله على النقابات والمنظمات المنضمة اليه بنسبة مساهمة كل منها في مجموع موارده.

مادة ٢٨ :

تعتبر أحكام النظام الأساسي ولائحته الداخلية نافذة المفعول اعتبارا من يوم ١٩٩٣/٢/٢١ الموافق ٢٩ شعبان ١٤١٢ هجرية وهو تاريخ المصادقة عليها من قبل الهيئة العامة، ويجري تشكيل أجهزة الاتحاد بما فيها تسمية الأمين العام والامين العام المساعد للشئون المالية.

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مؤسسة تربوية تتولى الإشراف على التعليم الفني والتدريب

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مؤسسة تربوية وسلطة مركزية تتولى الإشراف على التعليم الفني والتدريب منذ انشئت عام ١٩٨٢.. وهي تسعى لتحقيق الأفضل في التعليم والتدريب لدعم أهداف التنمية في البلاد والإرتقاء بالمجتمع وترسيخ القناعة بأن كل مواطن هو جزء من الثروة البشرية التي يجب مواصلة تنميتها واستثمارها .. ويتجلى الهدف الأول من انشائها في اضطلاعها بمهمة توفير القوى العاملة الوطنية المدربة المؤهلة بما يلبي احتياجات البلاد من العمالة .. ويسهم في دعم عملية التنمية في البلاد.

وتضم الهيئة بقطاعيها (التعليم التطبيقي والبحوث) وقطاع التدريب (٤) كليات و (٤) معاهد .. بالإضافة الى الدورات التدريبية .. وبرامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر.

أولاً : قطاع التعليم التطبيقي والبحوث :

كليات الهيئة :

مؤهل القبول / شهادة اتمام الدراسة الثانوية

- التربية الأساسية

(اعداد معلمين ومعلمات الإبتدائي والرياض والمتوسطة والثانوية)

- الدراسات التجارية

(اعداد كوادر المجالات المالية والإدارية والحكومية والتجارية)

- الدراسات التكنولوجية

(توفير كوادر عاملة في مجالات الصناعة والتكنولوجيا)

- العلوم الصحية

(تلبية الإحتياجات من العمالة في مجال الخدمات الطبية المساعدة)

معاهد الهيئة :

- التدريب الصناعي (الشويخ) - النجاح في الصف الرابع المتوسط - (تخرج مساعدي فنيين في المهن الأساسية)

- **التدريب الصناعي** (صباح السالم)

(تخرج الكوادر الوسطى على مستوى الفنيين)

- **معهد تدريب الكهرباء والماء** - اتمام الدراسة الثانوية - فني الصف الرابع المتوسط - مساعد فني.

(توفير كفاءات في مجالات توليد الكهرباء وتحلية المياه)

- **معهد الإتصالات والملاحة** - الدراسة الثانوية - فني الصف الرابع المتوسط - مساعد فني

(تدريبي تخصصي لتدريب وتأهيل كوادر وطنية بمسمى فني - مساعد فنـــي)

- **معهد التمريـــض** أولى ثانوي

(برامج تخصصية - تمريض صحة مجتمع .. برامج مساعدات المرضات)

- **الدورات التدريبية الخاصة :** الدراسة الثانوية - فني الصف الرابع المتوسط - مساعد فني

مجـالات الـدورات:

- مجالات فنية تكنولوجية وهندسية

(صيانة ميكانيكية وكهربائية لمحطات الهندسة الصحية - رسم هندسي - مسح أرضي - مسح كميات - مكافحة تلوث ... الخ)

- أعمال إدارية ومكتبية وسكرتارية

(تدقيق جمركي - تفتيش جمركي - سكرتارية أعمال مكتبية)

- مجالات قطاع الخدمات

(امن وسلامة - طباعة أوفست - خدمات اجتماعية - تحضير مختبر علوم

- مجالات طبية وصحية مساعده

(طوارئ طبية - تعقيم - فاصد دم - تركيب أطراف صناعية - تفتيش لحوم - بيطرة)

- المجـــال الزراعـــي

(زراعة - شيكات ري - زراعة تجميلية - تحريج ومراعي)

ثانياً : التعليـم المـوازي :

أقل من الصف الرابع المتوسط

يهدف لإعداد القوى البشرية الوطنية المؤهلة للوفاء باحتياجات التنمية من كوادر فنية متخصصة في تخصصات عديدة أهمها:

- ميكانيكا السيارات
- كهرباء السيارات
- صيانة أجهزة التبريد والتكييف
- طباعة الأوفست
- اللحام وأشغال المعادن
- نجارة الخرسانة وحديد التسلح
- نجارة الأثاث والعمارة
- التمديدات الكهربائية

- تتضمن الخطط الانشائية للهيئة عددا من المعاهد الجديدة وأبرزها:

- مشروع مركز المبادرين بتأسيس المشروعات الصغيرة
- مشروع معهد التدريب .. للتشييد والبناء
- تخصص جديد : دبلوم مساعد قضائي بالدراسات التجارية
- تخصص تكنولوجيات هندسة البترول بكلية الدراسات التكنولوجية.
- تخصص قبطان سفينة بمعهد الإتصالات والملاحة.